

حقوق الأسرى في القانون الدولي الإنساني والفقہ الإسلامي

(دراسة مقارنة)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الشريعة والقانون

إعداد

الطالبة / راضية سعد صوه

رقم القيد / ١٣٧٨٠٠٢٤



كلية الدراسات العليا - قسم الأحوال الشخصية

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج

العام ٢٠١٣ - ٢٠١٤



جمهورية إندونيسيا
وزارة الشؤون الدينية
جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج
كلية الدراسات العليا قسم الاحوال الشخصية

تقرير المشرفين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

أما بعد:

فبعد الإطلاع على البحث التكميلي والذي حضرته الطالبة:

الإسم: راضية سعد العلاقي صوه

رقم التسجيل: ١٣٧٨٠٠٢٤

موضوع البحث : حقوق الأسرى في القانون الدولي الإنساني والفقهاء الإسلامي .

وافق المشرفان علي تقديمه إلى مجلس الجامعة.

المشرف الثاني: الدكتور عون الرفيق

المشرف الأول: الدكتور منير العابدين

يعتمد

رئيس القسم: الدكتور الفاضيل.....

جمهورية إندونيسيا

وزارة الشؤون الدينية

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج

كلية الدراسات العليا قسم الأحوال الشخصية



الموافقة والاعتماد من لجنة المناقشة

عنوان البحث: (حقوق الأسرى في القانون الدولي الإنساني والفقه الإسلامي)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير قسم الأحوال الشخصية .

إعداد الطالبه: راضية سعد العلاقي صوه .

رقم التسجيل: ١٣٧٨٠٥٢٤ .

قد دافعت الطالبة عن هذا البحث أمام مجلس المناقشة وتقرر قبوله شرطا للحصول علي درجة الماجستير في الأحوال الشخصية وذلك يوم ١٨٠ ديسمبر ٢٠١٤ م .

وتتكون لجنة المناقشة من السادة الأساتذة:

.....

..... التوقيع:

. الدكتور إشراق النجاح رئيسا ومناقشا

رقم التوضيف: ١٩٦٧٠٢١٨١٩٩٧٠٣١٠٠١

.....

..... التوقيع:

.الدكتور عباس عرفان مناقشا

رقم التوضيف: ١٩٧٢١٢١٢٢٠٠٦٠٤١٠٠٤

.....

..... التوقيع:

. الدكتور منير العابدين . مشرفا ومناقشا

رقم التوضيف: ١٩٧٢٠٢٠٠٢١٢١٠٠٣

..... التوقيع:

الدكتور عون الرفيق مشرفا ومناقشا

رقم التوضيف: ١٩٦٧٠٩٢٨٢٠٠٠٣١٠٠١



يعتمد

عميد كلية الدراسات العليا

الأستاذ الدكتور مهيمن رقم التوضيف: ١٩٥٦١٢١١١٩٨٣٠٣١٠٠٥

ب

إقرار الطالبة

أنا الموقعة أدناه وبياناتي كآآتي :-

الإسم بالكامل :راضية سعد العلاقي صوه.

أقر بأن هذه الرسالة التي حضرتها لنيل درجة الماجستير في قسم الأحوال الشخصية كلية الدراسات العليا جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج تحت عنوان :-

(حقوق الأسرى في القانون الدولي الإنساني والفقہ الإسلامي)

حضرتها وكتبتها بنفسى ،وما زورتها من إبداع غيري أو تأليف الآخر وإذا ادعى أحد أنها من تأليفه وتبين فعلاً أنها ليست من بحثي فأنا أتحمل مسؤولية ذلك ،ولن يكون المسؤولية علي المشرفين أو على الكلية الدراسات العليا جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج .

هذا وحررت هذا الإقرار بناء على رغبتى الخاصة ولم يجبرني أحد على ذلك.

التوقيع

الإستهلال

"بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"

مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُنْخَنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ
عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٦٧) لَوْلَا كِتَابٌ
مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٦٨)

سورة الانفال

يقول النبي عليه الصلاة والسلام :

" إِسْتَوْصُوا بِالْأَسَارَى خَيْرًا ^١ "

"أَطْعِمُوا الْجَائِعَ وَعُودُوا الْمَرِيضَ وَفُكُّوا الْعَانِي قَالَ سُفْيَانُ وَالْعَانِي
الْأَسِيرُ ^٢ "وقول أبو عزيز بن عمير وكان في أسرى بدر: [كُنْتُ مَعَ
رَهْطٍ مِّنَ الْأَنْصَارِ حِينَ قَفَلُوا، فَكَانُوا إِذَا قَدَّمُوا طَعَامًا خَصُّونِي بِالْخُبْزِ
وَأَكَلُوا التَّمَرَ؛ لَوْصِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ إِيَّاهُمْ بَنَاءً، مَا يَقَعُ فِي يَدِ رَجُلٍ مِنْهُمْ
كِسْرَةٌ إِلَّا نَفَحَنِي بِهَا؛ قَالَ: فَاسْتَحْيَ فَأَرُدُّهَا عَلَى أَحَدِهِمَا، فَيَرُدُّهَا عَلَيَّ مَا
يَمْسُهَا]

^١ أخرجه الطبراني بأسناد حسن .

^٢ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأطعمة، باب قول الله تعالى وقوله [أنفقوا من طيبات ما كسبتم] (٦٧/٧) ح (٥٣٧)

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا)

إلى ... المعلم الأول الذي علم الناس الخير والحب والتسامح وهدى البشرية إلى رعاية حقوق الأسرى وحث علي إعطائهم حقوقهم ووضع القانون الأول لحقوق الأسرى
"سيدنا محمد صل الله عليه وسلم"

إلى .. دماء شهداء ليبيا التي روت أرضنا الطاهرة وعلى رأسهم ،الشهيد ،اللواء عبد الفتاح يونس.

إلى ... كل أسير يذود عن دينه وامته القابعين خلف القضبان فرج الله كريمهم .

إلى ... إلى من جرع الكأس فارغاً ليستقيني قطرة حب إلى من كلّت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة إلى من حصّد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير (والدي العزيز) رحمة الله الذي علمني الإصرار على النجاح أسأل الله له الفردوس الأعلى من الجنة.

إلى ... أُمّي الغالية الحنون ألبسها الله ثوب الصحة والعافية ،التي سهرت الليالي وربّتي صغيراً وناصرني كبيراً .

إلى ... من ساندني في مشواري بصيرة وقاسمني عناء هذا البحث أخي العزيز محمد .

إلى ... أخوتي الإحباب "علي" وعبدالله ،عبد السلام ،وأحمد ،و ابن أخي محمد"، من أجلهم سهرت وصبرت .

إلى ... عمّي وخواتي الذين كانت دعواتهم ترافقني وكل من علمني حرفاً وقدم لي نصيحة وقوم لي خطأ.. وأرشدني إلى الصواب ، إليهم جميعاً أهدي هذا البحث سائلة المولي عز وجل أن يتقبل مني عملي هذا وأن يغير أحوال المسلمين إلي ما يحبه ويرضاه

الباحثة:راضية سعد العلاقي

كلمة الشكر وتقدير

أحمد الله عز وجل أولاً على ما منّ وفتح به عليّ من إنجاز لهذا البحث، فله سبحانه ألهمج بالحمد والثناء، فلك الحمد يا ربي حتى ترضى على جزيل نعمائك وعظيم عطائك .

انطلاقاً من قوله تعالى "من يشكر فأنا يشكر لنفسه " ومن قول الرسول صل الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" وإيماناً بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والامتنان لأصحاب المعروف فأني اتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم والعرفان بالجميل إلى الذين كان لهم فضل في خروج هذا البحث إلى حيز الوجود ولم يخل أحدهم بشيء طلبت ، ولم يكن يحدهم إلا العمل الجاد المخلص ومنهم:

سماحة الأستاذ الدكتور: **موجيا راها رجو**، مدير جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج .

سماحة الأستاذ الدكتور: **مهيمن**، عميد كلية الدراسات العليا بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج.

سماحة الدكتور: **الفاضيل**، عميد قسم الاحوال الشخصية كلية الدراسات العليا بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج، على حسن معاملة .

سماحة الدكتور: **منير العابدين**، المشرف الأول الذي أفاد الباحثه علمياً وعملياً ووجهها خطواتها في كل مراحل إعداد هذا البحث منذ بداية فكرة البحث حتي الانتهاء منه، فله من الله خير الجزاء ومن الباحثه عظيم الشكر والتقدير.

سماحة الدكتور: **عون الرفيق**، المشرف الثاني فحقاً يعجز لساني عن شكره وتقديره فقد قدم للباحثه كل العون والتشجيع طوال فترة إعداد هذا البحث فلم يخل بعلمه ولم يضق صدره يوماً عن مساعدة الباحثه وتوجيهها، وكان لتفضله بمناقشة هذا البحث أكبر الأثر في نفس الباحثه فله من الله عظيم الثواب والجزاء ومن الباحثه جزيل الشكر والتقدير , وكما أتقدم بالشكر والتقدير الى دولة إندونيسيا حكومتاً وشعباً على رحب صدرها وطيبة شعبها. **وختاماً أسأل الله العلي التقدير أن يكون هذا العمل فيه نفع للأسلام والمسلمين وخالصاً لوجه الكريم.**

الملخص

اسم الطالبة اراضية سعد العلاقي صوة ٢٠١٤. حقوق الأسرى الأسرى في القانون الدولي الإنساني والفقه الإسلامي/ رسالة ماجستير ،في قسم الأحوال الشخصية ،كلية الدراسات العليا جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج ١.المشرف الأول الدكتور: منير العابدين ٢.المشرف الثاني الدكتور: عون الرفيق

الكلمات الأساسية : حقوق الأسرى ،القانون الدولي الإنساني ،الفقه الإسلامي .

لما كان موضوع حقوق الأسرى من القضايا المعاصرة ،والتي أخذت حيزاً واسعاً علي الساحة الدولية، وبشكل كبير وعن الإنتهاكات للأسرى محور رئيسياً في كل من العالم المرئي والمسموع علي حد سواء كسب هذا البحث أهمية كبرى لأنه يعني بالإنسان وهو أكرم مخلوقات الله مما جعله موضوع جديراً بالبحث والتمحيص في القانون الدولي والشرعية الإسلامية فجاء هذا البحث مبيناً مفهوم حقوق الأسرى في القانون الدولي مبرزاً لبنود اتفاقية جنيف الثالثة عارضاً لما جاء من حقوق للأسرى في الشرعية الإسلامية مقارناً ومبيناً، أبراز ماتمتع به الشرعية من ضمانات في ضل الظلم الذي يقع على الأسرى المسلمين، وتزداد صوره يوماً بعد يوم ، وهدف البحث الى:

معرفة حكم أسرى الحرب في القانون والفقه الإسلامي ، وتقديم صيغة مقترحة لضمان حقوق الأسرى في القانون والفقه الإسلامي ،بيان القوانين المأخوذة من الفقه وموجودة في القانون،وبيان أوجه التشابه والاختلاف من حيث التطبيق بينهما فيما يخص ضمان حقوق الأسرى .

المنهجية : البحث كيفي،مكتبي، وإستخدامت الباحثة لبحث هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي المقارن وذلك من أجل جمع المعلومات عن طريق الوثائق والكتب ، وللوصول الى النتائج هذا البحث لابد من تحليل هذه الأقوال .

والنتائج وهي*ولم تغفل شريعتنا الإسلامية حكام الأسرى، بل بينتها وفصلتها أستناداً لما ورد في كتاب الله تعالى من آيات تبين أحكام الأسرى، وكذلك ما ورد في السنة النبوية الشريفة ،فكانت أحكامها مابين المن ،الفداء العفو،أما القانون فما جاء في اتفاقية جنيف الثالثة . *وضع أستراتيجية لضمان حقوق الأسري تجمع ما بين ما جاء به الفقه الإسلامي وما وضعت القانون الدولي الإنساني في ضمان حقوق الأسرى

*كل القوانين التي تعني بالحالة النفسية والجسدية للأسرى وجدت في الشرعية الإسلامية قبل أن تعرفها القوانين الدولية . *إن الإسلام، يربي جنوده،على حسن معاملة الأسير حيث يتعلم كل واحد فيها أن إحسان معاملة الأسرى من الأعمال الصالحة التي يتقرب بها الى؛ حيث جاءت في القرآن الكريم، قال تعالى: "وَيُطْعَمُونَ عَلَىٰ حُبِّهِمْ مُسْكِنًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا" أما القانون فوجود عنصر الأنتقام الذي يغلب في التطبيق علي أرض الواقع،على عكس الشرعية التي يؤمن المسلم بأن الله حسيب رقيب فيخشه ويتقيه حب وخوف من عقابه ، وجود جوانب للنقص والاختلال وعدم التوازن في بعض أحكام هذه الإتفاقية الخاصة بضمان حقوق الأسرى أوجد ثغرات كثيرة للتحايل عليها، والتصل من تبعاتها،وايضا يعد افتقار كثير من هذه الإتفاقية إلى آليات مناسبة للتنفيذ سبباً مهما لعدم جدواها وفعاليتها،

ABSTRAK

Sa'ad A, Radia. 2014. *Hak-hak Tahanan Dalam Hukum Kemanusiaan Internasional dan Fiqih Islam*. Tesis. Progam Studi Al-Ahwal Al-Syakhshiyah, Sekolah Pascasarjana UIN Maulana Malik Ibrahim Malang. Dosen Pembimbing I: Dr. H. Munirul Abidin, M.Ag. Pembimbing II: Dr. Aunur Rofiq

Kata Kunci: Hak-hak Tahanan, Hukum Kemanusiaan Internasional, Fiqih Islam

Topik mengenai hak-hak tahanan merupakan bagian dari permasalahan kontemporer yang sudah menjadi permasalahan luas pada tingkat internasional dan secara makro pelanggaran-pelanggaran terhadap tahanan merupakan topik utama di seluruh media audio visual, sehingga kajian ini mendapatkan antusias yang besar karena perhatiannya terhadap manusia sebagai makhluk Allah yang paling mulia, hal ini menjadikan topik ini layak untuk diteliti dan didalami dalam hukum internasional dan hukum Islam.

Kajian ini menerangkan konsep hak-hak tahanan dalam hukum internasional dengan menonjolkan butir-butir perjanjian jенева ketiga yang memaparkan hak-hak tahanan dalam hukum Islam sebagai perbandingan dan penjelasan, yang mana hukum Islam mengangkat ke permukaan bentuk-bentuk jaminan yang ada dalam hukum Islam terkait bentuk kekejaman terhadap para tahanan muslim dari hari ke hari.

Adapun tujuan penelitian ini adalah untuk mengetahui aturan hukum tahanan perang dalam perspektif hukum internasional dan syari'at Islam yang mengusulkan adanya bentuk jaminan hak-hak tahanan dalam hukum internasional dan fiqih Islam berdasarkan data dan keterangan hukum-hukum yang bersumber dari fiqih dan yang terdapat dalam hukum internasional, serta penjelasan sisi persamaan dan perbedaan dari segi penerapannya antara keduanya khususnya terkait jaminan hak-hak tahanan.

Jenis penelitian ini adalah penelitian kualitatif dan pustaka. Peneliti menggunakan metodologi deskriptif analisis komparatif dalam pengumpulan data melalui dokumentasi dan buku. Sedangkan untuk memperoleh hasil penelitian ini, harus diadakan analisis pada statemen-statemen yang ada.

Adapun hasil penelitian ini adalah sebagai berikut: 1). Hukum Islam kita tidak mengabaikan hukum tahanan, akan tetapi menjelaskan dan merincinya berdasarkan ayat-ayat al-Qur'an dan as-Sunnah an-Nabawiyah, yang mana hukum-hukumnya mengenai harapan dan pengampunan. Adapun dalam aturan hukum internasional maka sebagaimana yang tertera pada kesepakatan jенева ketiga. 2). Pembuatan strategi jaminan hak-hak tahanan diambil dari fiqih Islam dan hukum kemanusiaan internasional yang mana memuat jaminan hak-hak tahanan. 3). Semua aturan-aturan hukum yang berafiliasi terhadap kondisi jiwa dan fisik tahanan sudah ada dalam syari'at Islam sebelum tercantum di dalam aturan hukum internasional. 4). Islam mendidik para tentaranya untuk memperlakukan tahanan dengan baik agar setiap tentara belajar bahwa memperlakukan tahanan dengan baik merupakan salah satu amal sholeh dalam mendekatkan diri kepada Allah, sebagaimana yang ada dalam al-Qur'an "

Adapun hukum internasional menemukan adanya unsur balas dendam yang mendominasi praktek di lapangan. Hal ini berbeda dengan hukum Islam yang diyakini oleh setiap orang muslim bahwa Allah itu Maha menghitung, Maha mengawasi, sehingga menjadikan setiap orang muslim waspada dan takut terhadap hukuman-Nya. Selain daripada itu dalam perjanjian ini terdapat sisi kekurangan dan cela serta tidak adanya keseimbangan pada beberapa hukum khususnya terkait jaminan hak-hak tahanan dan

penolakan konsekwensinya, juga banyaknya kekurangan pada mekanisme penerapannya menjadi sebab penting tidak adanya manfaat dan efektifitasnya.

ABSTRACT

Sa'ad A, Radia. 2014. *Rights of Prisoners in International Humanitarian Law and Islamic Fiqh*. Thesis. Study Program Al-Ahwal Al-Syakhshiyah, Graduate School of UIN Maulana Malik Ibrahim Malang. Supervisor I: Dr. H. Munirul Abidin, M.Ag. Supervisor II: Dr. Aunur Rofiq

Keywords: Prisoners Rights, International Humanitarian Law, the Islamic Fiqh

The topic about prisoners rights is part of a contemporary issue that has become a widespread problem at the international level and as the macro level violations of the prisoners is a major topic in the entire audio-visual media, so this study have great enthusiasm because of his concern for human beings as creatures of God, it makes this topic worthy to be researched and explored in international law and Islamic law.

This study explains the concept of prisoners rights in international law to highlight the grain of the third Jeneva agreement that lays out the rights of prisoners in the Islamic law as a comparison and explanation, in which Islamic law brings it to the surface forms of security that exist in Islamic law related forms of atrocities against Muslim prisoners from day to day.

The purpose of this study was to determine the laws of war prisoners in the perspective of international law and Islamic law that proposed a form of guarantee of the rights of detainees in international law and Islamic jurisprudence based on data and information sourced laws of jurisprudence and contained in international law, as well as an explanation of the similarities and differences between the two, especially in terms of its application related guarantees the rights of prisoners.

This research is qualitative research and literature. Researchers used a descriptive comparative analysis methodology in compiling the data through documentation and books. Meanwhile, to obtain these results, it should be held on the analysis of existing statements.

The results of this study are as follows: 1). Our Islamic law does not ignore the legal custody, but to explain and elaborate based on the verses of al-Quran and as-Sunnah an-Nabawiyah, that where laws regarding hope and forgiveness. As for the rules of international law so as indicated on the deal Jeneva third. 2). Making guarantees strategy from the rights of prisoners taken from Islamic jurisprudence and international humanitarian law which includes the guarantee the rights of prisoners. 3). All the rules of law which is affiliated to the mental and physical condition of detainees already exists in Islamic law before it is listed in the rules of international law. 4). Islam educate soldiers to treat prisoners well, for every soldier learns that treating prisoners well is one of the pious charity draw closer to God, as contained in the Qur'an "

As for international law found an element of revenge that dominates practice in the field or location. This is in contrast with Islamic law that is believed by all Muslims that Allah is counting, Supreme oversee, so it makes Muslims worry and afraid of His punishment. Other than in this agreement that contained weakness and the lack of balance in some particularly relevant law guarantees the rights of detainees and the denial of its consequences, as well as the many shortcomings in the enforcement mechanisms become important because the lack of benefit and effectiveness.

الفصل الأول

الإطار العام

- أ- المقدمة/خلفية البحث ١
- ب- أسئلة البحث ٢
- ج- أهداف البحث ٣
- د- أهمية البحث ٤
- هـ- منهجية البحث ٥
- و- حدود البحث ٦
- ز- الدراسات السابقة ٧
- د- مصطلحات البحث ٨

الفصل الثاني

الإطار النظري

- المبحث الاول..... ٢٤
- ماهية اسير الحرب وبدايته ٢٤
- المبادئ العامة لحماية أسرى الحرب ٢٤
- حقوق أسرى الحرب في إتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩م..... ٣٣

المبحث الثاني..... ٣٨

الانتهاكات الواقعة علي الأسرى المسلمون في بعض سجون العالم..... ٣٨

الانتهاكات الواقعة علي أسرى المسلمون في السجون الإسرائيلي..... ٣٨

الانتهاكات الواقعة علي أسرى المسلمون في سجن غوانتانامو..... ٤٢

الفصل الثالث

منهجية البحث

منهج البحث ٧٤

مصادر البيانات ٤٨

تحليل البيانات ٤٨

هيكل البحث ٣٩

الفصل الرابع

عرض البيانات وتحليلها ومناقشتها

٥٠	المبحث الأول.....
٥٠	أحكام الأسرى في القانون الدولي الإنساني
٥٤	أحكام الأسرى في الفقه الإسلامي
٥٨	المبحث الثاني.....
٥٨	حقوق الأسرى في ضوء القانون الدولي الإنساني
٦٣	حقوق الأسرى في ضوء الفقه الإسلامي
٧٥	إنهاء الأسر
٧٩	المبحث الثالث.....
٧٩	بداية ونشأة اتفاقية جنيف الثالثة التي تضمن حقوق الأسري.....
٨٩	القوانين المأخوذة من الشريعة الإسلامية في ضمان حقوق الأسرى
٨٨	المبحث الرابع.....

أوجه التشابه من حيث التطبيق بين الفقة والقانون في حقوق الأسرى..... ٨٨

أوجه الاختلاف من حيث التطبيق بين الفقة والقانون في حقوق الأسرى..... ٩٠

الفصل الخامس الخاتمة

أ-ملخص نتائج البحث ٩٦

ب-التوصيات والقتراحات ٩٨

ج-قائمة المصادر والمراجع..... ١٠٢

د-الملاحق..... ١٢٠

الفصل الأول

الأطار العام والدراسات السابقة

أ- مقدمة :-

أن الحروب بين البشر ظاهرة طبيعية، ونزعة فطرية، لم يكن بالإمكان إستئصالها، ولذلك لم تزل ملازمة للإنسان، منذ بدء حياته على الأرض واستقراره فيها .

حيث تفرضها متطلبات الحياة البشرية وتستدعيها الأوضاع والأحوال البشرية في كثير من المواقف والظروف ومعلوم أن الحروب بطبعها لا تعرف الرحمة وانما يراد بها الفتك بالآخرين من كل طرف لإحراز النصر والغلبة، وحتى يصل كل طرف من أطراف الحرب إلى مبتغاة من النصر والغلبة، إذ كلاً يعمل على تدمير خصمه أو إضعاف قوته وكسر شوكته وذلك يتطلب إيقاع كثير من الخسائر البشرية والمادية بين الإطراف المتحاربة ممثلة في الموت والجرح والأسر والخراب والتدمير في المدن والقربولذلك كانت الحرب مكروهة، وكان وقعها على النفوس مؤلماً، ويصور القرآن الكريم ذلك أدق التصوير في قوله سبحانه وتعالى (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)^٣

أن الإسلام يُقيم علاقته مع الآخرين ابتداء على أساس السلام، وإذا اضطر للحرب، فإنه يراعي القواعد الأخلاقية، وميثاق الأخوة الإنسانية حتى في معاملته لأعدائه، وهنا تتجلى عظمة الإسلام وإنسانيته، حيث يحترم الكرامة الإنسانية أثناء الحرب والسيوف متشابكة.

ومن الطبيعي أن يكون نتاج هذه الحروب قتلى وأسرى... فتختلف

^٣ سورة البقرة، الآية ٢١٦

معاملة الأسرى من عصر إلى آخر، فقد إشتكت الحضارات السابقة على قتل الأسرى، وجعلوهم عرضة للتعذيب والإيذاء والإضطهاد، وكانوا يعدلون عن فكرة القتل إلى إسترقاقهم، وإستهانهم في الأعمال الشاقة الصعبة. حتي جاء الإسلام ووضع منهاجاً في معاملة الأسرى والمحافظة علي كرامة الأسير وحياته فقد وردت آيات كثيرة في القرآن الكريم تحض علي تكريم الأسير فقال تعالى :

(ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُوكُمُ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ^٨)
وغيرها من الآيات سنوردها لحقا في هذه الدراسة, تؤكد حق الأسير في معاملته معاملة رحيمة .

والرؤية الإسلامية للأسرى الحروب، رؤية لا تفرق بين جنس ولون ودين، وإنها ترى الإنسان أكرم المخلوقات على الأرض، فتتعامل معه بناء على هذا التصور الراقي، حيث جاء الإسلام، ونشر الرحمة والعدالة، فقد إستطاع الإسلام نقل البشرية من التعامل الهمجي الذي كان يلاقيه الأسير إلى وضع كله رحمة ورأفة به وبحاله، وكان للإسلام فضل السبق في ذلك؛ فقد حرص الإسلام على الإحسان إلى الأسرى فقال تعالى في كتابه العزيز: {وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا^٩}

وايضا حرص الإسلام على منح ضحايا النزاعات المسلحة (من جرحى ، ومرضى ، وقتلى ، وغرقى ، وأسرى ، ومدنيين) الحماية والاحترام والمعاملة الإنسانية الكريمة ، علاوة على حماية الأعيان والممتلكات المدنية، وقد وضع

^٨سورة البقرة، الآية ٨٥

^٩سورة الانسان الآية ٨

الإسلام قيوداً بشأن وسائل القتال، بحيث لا تتعدى الضرورة العسكرية، ذلك أن الحرب في الإسلام، ليست مباحة كقاعدة عامة ولكنها تُباح للضرورة.

وتتلخص مهمة القانون الدولي الإنساني في حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة، يتكون من مجموعة مبادئ متفق عليها دولياً ومستقرة في المجتمع الدولي، تدعو إلى الحد من استخدام العنف أثناء النزاعات المسلحة، وحماية الأفراد المشتركين في العمليات الحربية، والذين توقفوا عن المشاركة فيها، مثل الجرحى والمصابين والأسرى والمدنيين بقصد جعل العنف في النزاعات المسلحة محصوراً في الأعمال التي تقتضيها الضرورة العسكرية.

ومصادر القانون الدولي الإنساني هي اتفاقيات لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧م، خاصة المواد التي تنص على الوسائل المسموح بها أثناء النزاعات المسلحة، واتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩م (الأولى المتضمنة حماية الجرحى والمرضى وتحسين أحوالهم في القوات المسلحة في الميدان، والثانية بشأن تحسين حالة الجرحى والمرضى والغرقى في القوات المسلحة في البحار، والثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، التي نخصها بدراسة، والرابعة بخصوص حماية المدنيين وبرتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧م).

وتنص كافة هذه الاتفاقيات على عدم حرمان أحد من حياته بشكل تعسفي، أو تعريضه للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية اللاإنسانية أو المحاطة بالكرامة.

ومع كثرة هذه القوانين إلا أنها تعاني من الضعف والفسل بسبب أن هذه الاتفاقيات لا تطبقها بعض الدول، و حتى الدول التي أخذت بها لا تلتزم بها بكاملها، فقد ظلت حبر علي ورق فما فعله اليهود بأسرى الفلسطينيين والمصريين بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وبعد حرب حزيران ١٩٦٧م حيث قتلوا بصورة

وحشية الالف من الأسرى من العبارات المشهورة للجنرال الإسرائيلي موشي ديان "سوف نجعل هذه السجون تخرج معاقين وعجزة ليكونوا عبئا علي المجتمع الفلسطيني" وما يعانيه الأسرى المسلمون في سجن غوانتانامو كما أن الضوابط الواردة في هذه الاتفاقيات وغيرها من قواعد وأحكام القانون الدولي الانساني لم تصل بعد إلى المستوى الذي وصلت إليه الشريعة الإسلامية المستمدة من رب العالمين و التي نتعبد لله بتنفيذ كافة بنودها.

و لذا نجد أن قواعد الإسلام يلتزم بها كل المسلمين خلفاء وقادة وجنود، و ليس أدل على ذلك من أن الخليفة عمر بن الخطاب عزل قائد جيوشه خالد ابن الوليد بالرغم من كثرة الانتصارات العظيمة التي حققها، وقال (أن سيف خالد فيه رهقا) أي أن سبب عزله كثرة القتل. وقوله صلي الله عليه وسلم عندما علم ان خالد ابن الوليد عندما بعثه الي بني جذيمة^٧ فقتل لأسرى الذين قالوا : صباناً صباناً . ولم يحسنوا أن يقولوا : أسلمنا ، فوداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رد إليهم ميلغة الكلب ، "ورفع يديه وقال : اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد"^٨ وهنا نري التناقض في التطبيق بين الشريعة والقانون سنورده لاحقا في هذا البحث.

ومن هنا جاءت هذا الدراسة في قضية "حقوق أسرى الحرب في القانون الدولي الانساني والشريعة الإسلامية" باعتبارها من القضايا المهمة في القانون الدولي ولها ارتباط وثيق بحقوق الإنسان وكرامته والقوانين والقيم الإنسانية كما

^٧ناصر عبد الجواد، الاسري حقوقهم وواجباتهم واحكامهم، (دار النشر هيئة علماء فلسطين في الخارج، الطبعة الاولى، ٢٠١)

^٨سرية خالد بن الوليد إلى بني جذيمة، وبنو جذيمة بطن من قبيلة بني كنانة كانوا ببلدة يقال لها الغميصاء بأسفل مكة ناحية يلملم، وذلك في شهر شوال سنة ٨ هـ، وهو "يوم الغميصاء"

^٩ابن كثير، البداية والنهاية، (سنة إحدى عشرة من الهجرة - الحوادث الواقعة في الزمان ووفيات المشاهير والأعيان سنة إحدى عشرة من الهجرة- خبر مالك بن نويرة اليربوعي التميمي - الجزء : (٩) - ص (٤٦١)

أنها تصلح أن تكون محكاً لأمتحان السياسات والأنظمة التي تدعي الانسانية وتنادي بها وكشفها على حقيقتها في توجهاتها الإنسانية.

ويمكن من خلالها إبراز أهمية الإسلام وحاجة البشرية إليه، فلاشك أن الشريعة الإسلامية هي تنزيل الحكيم العليم شرعها الله تعالى وأوجبها على عباده لما فيها من ضمان مصالح العباد في المعاش والمعاد، وأنها كاملة ولا ينقصها شيء كما قال تعالى :

(اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً) والناظر في الأنظمة والقانونين، تبين لة بجلاء أن مختلف الأنظمة والقوانين العالمية قد استفادت وغرفت من نهر الشريعة الإسلامية ، وذلك باعتراف أهلها من فقهاء القانون بذلك ، حيث انتهت محكمة العدل الدولية الدائمة في حكمها الصادر في ١٩٥٨/٨/٢٣ إلى الإشادة بأحكام الشريعة الإسلامية^٩ والإشارة إلى أنها أحد الأنظمة القانونية الراقية في العالم الحديث.

هذه أستشهادات من أهل القانون بما تحمله هذه الشريعة من كنوز فالأجدر بنا نحن من يتمسك بها ويطبقها لما فيها من خير وهناك حقوقاً كثيرة جاء بها الإسلام لم تفلح البشرية حتى الآن في المطالبة بها ،ومن خلال ما ورد بإمكان بلورة إستراتيجية أو مشروع عمل لتطوير قانون الدولي الأنساني وبالاخص حقوق الأسرى بما يسهم في ضمان حقوق الأسرى بجمع فئاتهم ويعيدنا إلى أخلاق الرشد وسماحة الإسلام.

فمن أسباب اختيار هذا الموضوع هو ما يتعرض له المسلمون المأسورين من أنواع الأضطهاد والاعتداء في سجون الإحتلال الإسرائيلي وفي قاعدة

^٩ عبد الطيف القرني "مقالة بعنوان الدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون" مجلة الاقتصادية العدد "٧٣٨٩"

،(سجن غوانتانامو)^{١٠} بكوبا من قبل القوات العسكرية الأمريكية وقد نالهم من الظلم والجور المخالف لأعراف الأسر حتى نددت بذلك مؤسسات حقوق الإنسان ومعظم دول العالم على اختلاف مللها .

فالقوانين الوضعية في أرقى صورها اليوم لم تستطع أن تجلب حماية للأسرى في سجون المجتمعات المتحضرة التي ترفع شعارات الحرية والعدالة وتشهر سيف الدفاع عن حقوق الإنسان في كافة بقاع العالم .

ومن أجل تقديم شئ من الواجب تجاة الأسرى المسلمون في السجون

ب- أسئلة البحث:

تتمثل أسئلة البحث في الأسئلة التالية:

- ١- ما حكم اسري الحرب في القانون الدولي الإنساني و الفقه الإسلامي ؟
- ٢-ما الصيغة المقترحة لضمان حقوق الاسرى في ضوء القانون الدولي الإنساني والفقه الإسلامي؟
- ٣-ما القوانين المأخوذة من الفقه الإسلامي موجودة في القانون الدولي الإنساني في ضمان حقوق الأسرى؟
- ٤- ما أوجه التشابه والأختلاف في التطبيق بين القانون الدولي الإنساني والفقه الإسلامي في حقوق الأسرى؟

^{١٠}معتقل غوانتانامو بالإنجليزية: Guantanamo Bay Detention Camp، يقع معتقل جوانتانامو في خليج جوانتانامو وهو سجن سيء السمعة، بدأت السلطات الأمريكية باستعماله في سنة ٢٠٠٢، وذلك لسجن من تشبه في كونهم إرهابيين، ويعتبر السجن سلطة مطلقة لوجوده خارج الحدود الأمريكية، وذلك في أقصى جنوب شرق كوبا، وتبعد ٩٠ ميل عن فلوريدا، ولا ينطبق عليه أي من قوانين حقوق الإنسان إلى الحد الذي جعل منظمة العفو الدولية تقول أن معتقل جوانتانامو الأمريكي يمثل هجمة هذا العصر (الموسوعة الحرة وكببديا)

ج- أهداف البحث

- ١- معرفة حكم الأسرى الحرب في القانون الدولي الإنساني والفقهاء الإسلامي.
- ٢- تقديم صيغة المقترحة لضمان حقوق الأسرى في ضوء القانون الدولي الإنساني الفقهاء الإسلامي.
- ٣- بيان القوانين المأخوذة من الفقهاء الإسلامي موجودة في القانون الدولي الإنساني في ضمان حقوق الأسرى
- ٤- بيان أوجه التشابه والاختلاف من حيث التطبيق بين القانون الدولي الإنساني والفقهاء الإسلامي في حقوق الأسرى.

د- أهمية البحث

- ١- تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها مدخلا للوقوف على أحكام أسرى الحرب في الشريعة الإسلامية ومدى احترامها لآدمية الإنسان حراً أو أسيراً.
 - ٢- افتقار القانون الدولي الإنساني لمثل هذه الدراسات الإسلامية.
 - ٣- قد يستفيد من نتائج هذه الدراسة القائمون على رسم السياسة قانونية لرعاية الأسرى والمؤسسات التي تُعني بهم ، والمشفرون على رعاية الأسرى.
 - ٤- إظهار الوجه الآخر لسياسة الأمريكية والحقد الذي تكنه للأسلام والمسلمين من خلال عرض ما يعانيه الأسير في سجن غوانتانامو.
- و- حدود البحث.

تنقسم حدود هذه الدراسة إلى محورين وهما:-

- ١- الحدود الموضوعية: لقد حدد الباحثة موضوع بحثها في حقوق الأسرى في القانون الدولي الإنساني وتحديد اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بحقوق الأسرى والفقهاء الإسلامي، وقد خصصت الانتهاكات

النفسية والجسدية التي يتعرض لها الأسرى في سجون من يدعون وينادون بحقوق الإنسان.

٢- الحدود الزمانية: هذه الدراسة ستكون في العام الحالي ٢٠١٤م/ ١٤٣٥هـ وقد أستغرق من الوقت أربع أشهر.

ز- تحديد المصطلحات

١- تعريف الحق

الحق لغة : ورد استعمال لفظ الحق في اللغة بمعان عدة فتارة يستعمل بمعنى نقيض الباطل كما قال تعالى : { بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق }^{١١} وتارة يستعمل بمعنى الشيء الثابت و الواقع لا محالة كما في دعائه صل الله عليه و سلم عند قيامه للصلاة في جوف الليل : ((اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض و لك الحمد أنت قيام السموات والأرض و لك الحمد أنت رب السموات والأرض ومن فيهن أنت الحق وقولك الحق ووعدك الحق ولقاؤك حق والجنة حق والنار حق والساعة حق...))^{١٢}.

و قد يستعمل بمعنى النصيب كما في قوله صلى الله عليه و سلم: ((إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث))^{١٣}. أي أعطاه حظه ونصيبه الذي فرض له، و قد يستعمل بمعنى العدل كقوله تعالى: {و الوزن يومئذ الحق}^{١٤} و الحق اسم من أسماء الله الحسنى لقوله تعالى: {ذلك بأن الله هو

^{١١}سورة الانبياء الاية ١٨

^{١٢}رواة مسلم برقم ٧٦٩.

^{١٣}صحيح رواة ابو داود برقم ٢٨٧٠.

^{١٤}سورة الاعراف، الاية ٨.

الحق}° وقيل هو صفة من صفاته الحميدة فهو سبحانه الموجود الثابت وجوده والهيته .

و اصطلاحاً فالحق "هو ما يختص به الشخص عن غيره مادة ومعنى وله قيمة ومنه حق الملكية المادي وحق التأليف المعنوي"^{١٦} .

وعرفه القانونيون بأنه "مصلحة ذات قيمة مالية يحميها القانون"^{١٧} وهذا التعريف يختص بالجانب المادي لكلمة الحق، وأما تعريفه بالمعنى العام فهو "مصلحة مستحقة شرعاً متنوعة كالحق المالي و الأدبي". وقيل أن الحق "إختصاص يخول الشرع صاحبه بموجبه سلطة له أو تكليفاً عليه"^{١٨}

فهذا الإختصاص هو علاقة تشمل الحق الذي يكون موضعه المال كالدين في الذمة، أو الذي يكون موضعه ممارسة سلطة شخصية كممارسة الوالي ولايته و الوكيل وكالته، وكلاهما حق شخصي، وهذه العلاقة لكي تكون حقاً يجب أن تخص شخصاً معيناً أو فئة، إذ لا معنى للحق إلا عندما يتصور فيه مزية ممنوحة لصاحبه و ممنوعة عن غيره^{١٩} .

٢-تعريف الأسير:-

أ) الأسير لغةً

عند تتبع معنى الأسير في المعاجم والقواميس اللغوية نجد أنها تعني المقيّد والمسجون. يقول اصحاب المعاجم : "الأسير مأخوذ من الإِسار وهو القيد لأنهم كانوا يشدونّه بالقيد فسمي كل أخيد أسير وان لم يشد به وكل محبوس في قيد أو سجن أسيراً. قال مجاهد في تفسير قول الله تعالى:(ويطعمون الطعام على

^{١٥} سورة الحج، الآية ٦..

^{١٦} مفهوم الحق في الاسلام للدكتور محمود محمد بابلي، مجلة الداعي الشهرية ، دار العلوم ، العدد (١٢).

^{١٧} اشكالات حول بيع الحقوق المعنوية لسعد السبر منشور ضمن مجموعة بحوث علي شبكة السبر .

^{١٨} مقالة لمحمد بابلي ،مرجع سابق عن دار العلوم .

^{١٩} المرجع السابق

حبه مسكينا ويتهما وأسيرا) الأسير المسجون^{٢٠}. وقال أبوالبقاء: الأسير المأخوذ قهرا أصله الشد فسمي المأخوذ أسيرا وإن لم يشد^{٢١}.

ب) معنى الأسير في الاصطلاح الشرعي

تتبع إستعمالات الفقهاء لهذا اللفظ وإستعمالات النصوص الشرعية يتبين أن لفظة الأسير تطلق على كل من يظفر بهم من المقاتلين ومن في حكمهم ويؤخذون أثناء الحرب أو في نهايتها، وكذلك تطلق على من يؤخذ في أجواء القتال والحرب وأن لم تكن الحرب مشتعلة مادام إعلان الحرب قائما وأحتمالية الحرب قائمة.

وفي هذا الخصوص يقول الماوردي: "الأسرى: هم الرجال المقاتلون من الكفار إذا ظفر المسلمون بأسرهم أحياء"^{٢٢}، وقد قيل معنى الأسير: "وقوع العدو المحارب حيا في يد عدوه أثناء القتال"^{٢٣}، وقيل أيضا: "هو الكافر الحربي يقع في يد المسلمين في حربهم إياهم"^{٢٤}.

ج) تعريف أسرى الحرب في الفقه الإسلامي

يعرف الدكتور وهبة الزحيلي أسرى الحرب بقوله: هم الرجال المقاتلون من الكفار إذا ظفر المسلمون بأسرهم أحياء^{٢٥}، كما يعرف الدكتور عبد اللطيف عامر

^{٢٠} ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صادر، مجلد ١١٤٩، مادة: أسر باب الراء)، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت (٢ فصل: الألف؛ اولزيدي، تاج الفردوس، تحقيق: إب ا رهم التري، دار الهداي للطباعة. ١٩٠٤ / ١٩ مادة: اسر؛ اولفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الجيل (بيروت) ١ / والنشر: ١٣٢ . ١١١٩ م)

^{٢١} (أبو البقاء، الكليات، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ١٩٩٨م - ١١٤)

^{٢٢} الماوردي، الأحكام السلطانية، البابي الحلبي - القاهرة، ط ٣ - ١٩٧٣ م (١٣١: موسوعة عبدالناصر في الفقه الإسلام (٩ - ٢٩٣ - ٢٩٤)

^{٢٣} محمد رواس قلعة موسوعة فقه عمر بن الخطاب دار النفائس بيروت "٣ - ٩ - ١٥٦.

^{٢٤} محمد رواس قلعة، المرجع السابق .

^{٢٥} وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)، الطبعة الرابعة، دار . الفكر، دمشق، سوريا، ١٩٩٢ ، ص ٤١٧.

الأسير بأنه الشخص الذي يقع في يد قوم بينهم وبين قومه عداوة يتوقع منها قيام الحرب المسلحة، ويشترط في هذا الأسير انتماؤه إلى أعداء أسريه، وقد يكون. (من المحاربين، وقد لا يكون كذلك) ويجدر التنويه أنه لا يشترط قيام حالة الحرب حتى يتحقق وضع الأسر في الفقه الإسلامي، فقد يحدث الأسر دون قتال، مثل أن تلقي السفينة شخصا من الكفار إلى ساحل بلاد المسلمين، أو أن يضل أحدهم أو يؤخذ بحيلة ^{٢٦} .

وقد وردت كلمة الأسر في القرآن الكريم في أربع سور فقط هن البقرة والأحزاب والأنسان وسورة الانفال. قال تعالى : {ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى ^{٢٧} }

قال تعالى: {وَقَدْ فَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا ^{٢٨} }

قال تعالى : {وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ^{٢٩} }

قال تعالى : {مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ ^{٣٠} }

قال تعالى : {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى ^{٣١} }

د- تعريف أسرى الحرب في القانون الدولي الإنساني

لم يضع القانون الدولي الإنساني المتمثل في اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩ تعريفا لأسرى الحرب، بل وضعيات تبنت بموجبها للشخص صفة أسير

^{٢٦} حسن محمد علي عبارة، بحوث في الحرب الإسلامية، (مصر: مؤسسة الرسالة القاهرة، الطبعة الاولى، ١٩٩٤) ص. ٢٦٤.

^{٢٧} سورة البقرة الآية ٨٥.

^{٢٨} سورة الاحزاب الآية ٢٦.

^{٢٩} سورة الانسان الآية ٨.

^{٣٠} سورة الانفال الآية ٦٧.

^{٣١} سورة الانفال الآية ٧٠.

حرب ولعل مرد ذلك هو كثرة الوضعيات التي يكون عليها الشخص زمن النزاع المسلح، ويثبت له بموجبها المركز القانوني لأسير الحرب. ونحن نتفق مع وجهة المشرع الدولي في عدم وضع تعريف محدد لأسير الحرب والأكتفاء بالإشارة إلى الفئات التي ينطبق عليها وصف أسرى الحرب كونه في حال قيامه بذلك فسيكون هذا التعريف جامعاً مانعاً مما يترتب عليه تضيق نطاق من يعتبرون أسرى حرب.

رغم ذلك يمكن إيراد التعريف الذي قال به الدكتور عمر سعد الله من أن أسرى الحرب هم الأشخاص الذين يتم إلقاء القبض عليهم مؤقتاً من طرف العدو في نزاع مسلح ليس لجريمة ارتكبوها، وإنما لأسباب عسكرية.^{٣٢}

فهذا التعريف يتميز بجملة من الخصائص تتوفر في اصطلاح أسرى الحرب بناء على ما تقرره المواثيق الدولية، حيث أنه يضمن للعسكريين من رعايا الدولة المحاربة، وللأفراد المدنيين الذين يكتسبون هذه الصفة من القانون الدولي إذا وقعوا في قبضة الخصم الانتفاع من وضع أسرى الحرب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجعل الأسر مجرد إجراء مؤقت، إذ يعادون إلى أوطانهم فور انتهاء العمليات الحربية، هذا فضلاً على اعتبار الأشخاص محتجزين لا لارتكابهم أفعالا مجرمة، وإنما نتيجة أعمال يجيزها القانون الدولي.

وحمل هؤلاء الأشخاص لصفة أسير الحرب يقتضي بالضرورة واجب المعاملة الإنسانية لشخصهم وحمايتهم من الاعتداء والتمتع بالضمانات والإمتيازات المقررة بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني.

ح- دراسات سابقة :-

أن دراسة "حقوق الأسرى في القانون الدولي الإنساني والفقه الإسلامي

^{٣٢} عمر سعد الله تطور تدوين القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان ١٩٩٧، ص ١٥٤

من الدراسات التي لم يتطرق إليها أحد من قبل على حد علمي، وبناء عليه فليس هناك دراسات سابقة سوي تلك الدراسات التي وصفت حال الاسير الفلسطيني بشكل خاص .

نورد هنا بعض الدراسات التي تتعلق بموضوع الدراسة الحالية للوقوف على أهم الموضوعات التي تناولتها، والتعرف على الأساليب والإجراءات التي تبنتها ، والنتائج التي توصلت إليها ، وتوضيح مدى الاستفادة منها، وقد تم ترتيبها في العرض بحسب تاريخ النشر .

١- الدراسة الاولى :

دراسة "علي محمد حلس " ٢٠١٠م بعنوان "حماية أسري الحرب والمعتقلين في الاراضي الفلسطينية المحتلة دراسة تحليلية تطبيقية في اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة لعام ١٨٤٩م"

تتولت هذه الدراسة معالجة موضوع حماية الأسرى والمدنيين المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ، و الوقوف على مدى الانتهاك الإسرائيلي لحقوق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجونها فقد بين الحقوق الممنوحة للأسرى والمعتقلين بموجب اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة لسنة ١٩٤٩ م .

كما تناولنا حقوق المدنيين المعتقلين فيما يتعلق بمعاملتهم ومكان وظروف الاعتقال وخلصت الدراسة إلى أنطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وفندت الحجج الإسرائيلية التي إدعت عدم إنطباقها علي الأرض الفلسطينية وأثبتت عدم واقعيتها وبأنها حجج سياسية وليست قانونية ووجوب أن يتمتع المدنيون الفلسطينيون المعتقلون في السجون الإسرائيلية بموجب ما أقرته اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لسنة ١٩٤٩ م على إعتبار أن الأراضي الفلسطينية محتلة من قبل إسرائيل.

وإستعرض الباحث أيضاً وضع الأسرى في ظل اتفاقيات السلام الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وتحليل نصوص هذه الاتفاقيات الخاصة بإطلاق سراح الأسرى وبين نقاط الضعف في ما يخص موضوع الأسرى في ظل الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية والإسرائيلية .

المنهج الذي استخدمه

أخذ الباحث في دراسته استخدام الأسلوب التحليلي التطبيقي حيث قام بدراسة تحليلية لحقوق أسرى الحرب في اتفاقية جنيف الثالثة وحقوق المدنيين المعتقلين في الأقاليم المحتلة في اتفاقية جنيف الرابعة ، وكشف عن الانتهاكات الإسرائيلية بحق المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ، وقد توصلت إلي نتائج أبرزها "عدم إلزام إسرائيل بتطبيق الاتفاقيات الدولية تجاه الأسرى الفلسطينيين".

٢- الدراسة الثانية :-دراسة " فخري راضي"- جامعة الأمة - غزة - فلسطين لسنة (٢٠١١م) بعنوان "الحقوق العينية للأسير في الفقه الإسلامي، وبيان وتوضيح إذا ما راعت اتفاقية جنيف الثالثة الحقوق العينية للأسير أم أهملت هذا الحق وكانت مشكلة البحث لديه هي تتمثل إشكالية البحث في محاولة الإجابة عن التساؤلات التي تطرحها الدراسة .

هل هذا الحق المدني للأسير (الحق العيني) موجود في الفقه الإسلامي ، وهل معاهدة جنيف بشأن معاملة الأسرى ذكرت هذا الحق ؟ وبعد ذلك يقارن بحق الأسير في الفقه الإسلامي .

المنهج الذي إستخدمه الباحث:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوثائقي التاريخي التحليلي المقارن بين آراء العلماء في موضوع الدراسة ، ثم مقارنتها بالقانون المدني العام ومعاهدة جنيف. فكان من أبرز ما توصل اليه الباحث هو أن الشريعة الإسلامية قد سبقت كل النظم والقوانين الدولية في مراعاة وذكر حقوق الأسرى . وكان من أهم التوصيات هي إبراز دور الشريعة الإسلامية في المحافظة على الحقوق عامة ، وعلى حقوق الإنسان خاصة ، وأنها سبقت كل النظم الشرائع الدولية في هذا الأمر ، وذلك بالإكثار من البحوث التي تبين حق الإنسان وحق الأسير من ناحية شرعية .

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :-

ومن خلال تتبع كثير من الدراسات السابقة، لم اجد اي من هذه الدراسات السابقة قد درس تحقوق الأسرى في سجون الدول التي تتادي بحقوق الإنسان وأحترامها ،ومن هنا تمخضت فكرة الدراسة للمساهمة في وضع لبنة نحوالتأصيل الإسلامي لحقوق الأسرى وذلك من خلال دراسة حقوق الأسرى في الفقه الإسلامي في ضوء المعاناة التي يعيشها الأسير والظلم الذي يقع عليه .

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
--------------	---------------

الدراسات السابقة	تبحث في حقوق أسرى الحرب	موضوع حماية الأسرى والمدنيين والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، والدراسة الثانية كانت الحقوق العينية الأسير في الفقه الإسلامي وبيان توضيح إذا ما راعت اتفاقية جينف هذه الحقوق.
الدراسة الحالية	تبحث في حقوق أسرى الحرب	حقوق الأسري في سجون الدول التي تدعي الحرية وتتادي بحماية حقوق الإنسان. والانتهاكات النفسية والجسدية للأسير

الفصل الثاني الأطار النظري

وقد تم تقسيمة الى عدة مباحث وهي :-

المبحث الاول:

حماية أسرى الحرب في اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩م والمركز القانوني لأسرى الحرب .

المطلب الاول : ماهية أسير الحرب وبدايته .

المطلب الثاني : المبادئ العامة لحماية أسرى الحرب

المطلب الثالث : حقوق أسرى الحرب في اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩م
المبحث الثاني :

الانتهاكات الواقعة علي الأسرى المسلمين في بعض السجون العالم .

المطلب الاول : الانتهاكات النفسية والجسدية للأسرى المسلمون في سجون الإحتلال الإسرائيلي .

المطلب الثاني : الانتهاكات النفسية والجسدية للأسرى المسلمون في سجن غوانتانامو.

الفصل الثاني الأطار النظري

المبحث الاول:

حماية أسرى الحرب في اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩م
والمركز القانوني لأسرى الحرب .

المطلب الاول:

ما هية أسير الحرب وبدايته .

أشارت الاتفاقية إلى بداية الأسر بأنه الوقت الذي يقع فيه الأسير تحت سلطة الدولة المعادية سواء تم أسره بمعرفة فرد أو وحدة عسكرية تابعة لجيش الدولة أو أسره وتحمل الدولة الحاجزة المسؤولية عن الأسرى من لحظة وقوعهم في الأسر إلى أن يتم الإفراج عنهم وإعادتهم إلى وطنهم ، و نصت المادة (١٢) من الاتفاقية على " يقع أسرى الحرب تحت سلطة الدولة المعادية لا تحت سلطة الأفراد أو الوحدات العسكرية التي أسرتهم ، وبخلاف المسؤوليات الفردية التي قد توجد تكون الدولة الحاجزة مسئولة عن المعاملة التي يلقاها الأسرى"^{٣٣} فهذه الاتفاقية قد جاءت بتطور كبير حيث استبدلت كلمة (إعتقلوا) التي كانت تستعمل في الاتفاقيات السابقة بعبارة (يقع أسرى الحرب تحت سلطة الدولة المعادية) وعلى هذا فإن الجيوش التي تستسلم في الميدان تتمتع بالحماية المقررة في اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩م^{٣٤} .

وبهذا التعديل يكون المشرع الدولي قد أحدث توسع كبير في مجال الحماية المقررة لأسرى الحرب في الميدان فبعد أن أصبحوا عاجزين عن القتال بسبب المرض أو الإصابة أو قوة السلاح ولم يقاوموا أخذهم كأسرى فلا يجوز

^{٣٣} المادة ١٢ من اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة اسري الحرب ١٢-اغسطس ١٩٤٩م .

^{٣٤} إيم محمد فوزي عبد الحميد ، احكام معاملة اسري الحرب بين الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام "رسالة دكتوراة ،جامعة القاهرة ٢٠٠٤

قتلهم ، والخضوع لسلطة العدو يراد به الخضوع النسبي لا الخضوع المادي ويتمتعون بالحماية حتى ولو لم يكونوا تحت السيطرة المادية للدولة الأسيرة وبكفي أن يكونوا تحت السيطرة الفعلية .

ويتحقق الأسر منذ اللحظة التي يفقد فيها الأسير فاعليته ويصبح لا يشكل خطورة على قوات الدولة الأسيرة وذلك دون حاجة لأن يكون في حيازتها المادية ، ويمكن القول أن الفرد لا يتمتع بالحماية طالما كان قادراً على القتال ولديه الرغبة في الاستمرار فيه وقاوم الأسر .

وقد أيد البروتوكول الإضافي الأول لسنة ١٩٧٧ م هذا التوجه فأقر من بين الأعمال التي تعد انتهاكا جسيما للاتفاقية والبروتوكول اتخاذ شخص هدفا للهجوم عن معرفة بأنه عاجز عن القتال وهو ما يؤكد امتداد (الحماية القانونية للأسرى لتشمل الخاضعين للسيطرة المادية والفعلية^{٣٥})

ويلتزم الأسير عند وقوعه في الأسر وأستجوابه بالإدلاء بأسمه كاملاً ورتبته العسكرية وتاريخ ميلاده ، ورقمه في الجيش أو الفرقة أو رقمه الشخصي والإدلاء بمعلومات مماثلة في حال عدم قدرته الإلمام بالمعلومات المطلوبة منه لما تعرض له في ميدان القتال .

وإذا رفض الأسير الألتزام فإنه يتعرض للانتقاص من المزايا الممنوحة للأسرى الذين لهم نفس رتبته، ولا يجوز لأي من الدول المتعاقدة أن تجرم أو تلتزم أفرادها بعدم الإدلاء بهذه المعلومات أو أن تعاقب الدولة أسراها على الإدلاء بأي معلومات ولا يجوز تعذيب الأسرى أو إكراههم وتهديدهم أو سبهم للإدلاء بمعلومات وفي حالة عدم قدرة الأسير الإدلاء بالمعلومات بسبب قدرتهم العقلية أو البدنية، يتم تحديدها من خلال بطاقة تحقيق الهوية ،الموضح فيها البيانات الشخصية للأسير، حيث يلتزم اطراف النزاع بتزويد افرادها بهاأسير، حيث يلتزم

^{٣٥} عبد الواحد الفار، اسري الحرب، مرجع سابق ص ٢٠٧، راجع بنده من الفقرة ٣ من المادة ٨٥ من البروتوكول الإضافي الأول لسنة ١٩٧٧ م.

أطراف النزاع بتزويد أفرادها بها ، وفي حال فقدانها بسبب الأعمال القتالية يتم تسليمهم للخدمات الطبية وتحدد هويتهم بأي وسيلة ممكنة .

ونجد أن اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩ م قد أحدثت تطورا كبيرا بتوسيع نطاق الحماية الأسرى الحرب باعتبارها أن ابتداء الأسر من اللحظة التي تمكن الدولة لأسره من السيطرة الفعلية على الأسرى ويفقد فيها الأسير فاعليته ولا تكون لديه الرغبة في استمرار القتال ومقاومة الأسر .

المطلب الثاني :-

المبادئ العامة لحماية أسرى الحرب.

تقضي المبادئ العامة لحماية أسرى الحرب التي أقرتها الاتفاقية بوجوب معاملة أسير الحرب معاملة إنسانية في المادة (٣) المشتركة في اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ م وكذلك في أحكام معينة من جميع الاتفاقيات الأربع^{٣٦}، كما وأكدت المادة (١٣) من الاتفاقية الثالثة علأن توفر لهم الحماية في جميع الأوقات . ويحظر أن تقترب الدولة الحاجزة أي فعل أو إهمال غير مشروع يسبب موت أسير في عهدها .

ولا يجوز تعريض أسير الحرب للتشويه البدني أو التجارب الطبية أو العلمية دون أن لا يكون له مصلحة فيها ولا يجوز نهائيا القصاص من أسير الحرب^{٣٧}، وكذلك أكدت بأنه لا يجوز محاكمة أو إدانة أسير الحرب لفعل غير محظور صراحة في قانون الدولة الحاجزة أو القانون الدولي وقت اقتراف الفعل أو ممارسة الضغط عليه أثناء التحقيق معه ويجب إعطاؤه فرصة للدفاع عن نفسه وتوكيل محامي للدفاع عنه^{٣٨} وقد استقر الفقه الدولي على تصنيف هذه الحقوق إلى مجموعتين حيث تشمل الأولى الحقوق التي تثبت للأسير لحظة

^{٣٦} انظر المادة ٣ "من اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩م

^{٣٧} المادة ١٣ "من اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة اسري الحرب لسنة ١٩٤٩م

^{٣٨} المادة ٩٩ "من اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة اسري الحرب لسنة ١٩٤٩م

وقوعه في الأسر وأما المجموعة الأخرى من الحقوق فهي تلك التي يتعين أن يتمتع بها الأسير خلال فترة الأسر، ويعتبر النظام القانوني الذي أقرته اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩ م ذات قيمة كبيرة في حماية أسرى الحرب من الاعتداء على الحياة وسلامة الجسد أو الشرف والتي سوف نتناولها بالدراسة على النحو التالي :

المحافظة على شخص أسير الحرب وكرامته .

يتضمن هذا المبدأ المحافظة على شخص أسير الحرب وكرامته في أوقات المنازعات المسلحة بعدم الاعتداء على حياة أسير الحرب وتحريم التعذيب والجرائم الماسة بالشرف .

أولاً : عدم الاعتداء على حياة أسير الحرب .

تباينت معاملة أسرى الحرب عبر تاريخ الحروب فهناك من كان يقتلهم فور وقوعهم في الأسر وهناك من كان يبيعهم كرقيق طبقاً للمبدأ الذي كان سائداً " إن الأسير تحت التصرف المطلق للمنتصر مالكا له إن شاء قتله وإن شاء استبقاه واستغله " ^{٣٩} هذا ويتطور المجتمعات والقانون الدولي فقد أصبحت الحرب علاقة بين الدول وليس بين الأفراد ، ومن ثم يخضع أسرى الحرب مباشرة لحكومة الدولة الأسيرة وليس للأفراد أو الوحدات التي قامت بأسرهم وذلك وفقاً لأحكام المادة (١٢) من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩ م والتي نصت على "يقع أسرى الحرب تحت سلطة الدولة المعادية ، لا تحت سلطة الأفراد أو الوحدات العسكرية التي أسرتهم ... "

ويعتبر الأشخاص الذين يتم أسرهم في مسؤولية الدولة الأسيرة ويجب أن تعاملهم وفقاً لمبادئ الإنسانية وأن تحميهم ضد أعمال العنف والأمتهان وأن تكفل

^{٣٩} محمد حمد العسيلي، المراز القانوني لأسري الحرب، مرجع سابق، ص ٣٧٧

-وتتدرج اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة ١٩٤٩ م القتل العمد للأشخاص المحميين انتهاك جسيم ويصنف القتل جريمة حرب بموجب النظم الأساسية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ولرواندا وللمحكمة الخاصة لسيراليون انظر في جو ماري "القانون الدولي النسائي العرفي".

لهم الإحترام اللازم لأشخاصهم وشرفهم وكرامتهم ، إذ أن الأسر لا يعتبر عقوبة أو انتقاماً وإنما وسيلة لمنع الأسرى من إلحاق الضرر بمقاتلي الدولة الأسيرة^{٤٠} ولا يجوز الأخذ بالتأثر من أسرى الحرب عما اقترفوه من أعمال قبل وقوعهم في الأسر حتى ولو أساءت دولتهم معاملة الأسرى المحتجزين لديها وبناء على ذلك فإن أي فعل يشكل إنتقام من الأسرى يعتبر جريمة حرب^{٤١} ، ولا يجوز قتل أسرى الحرب بمجرد أن يكفوا عن القتال بسبب الإصابة أو الجرح أو المرض أو أي نوع من العجز البدني أو العقلي أو إذا ما ألقوا سلاحهم بإرادتهم ويجب معاملتهم معاملة إنسانية^{٤٢} ، ويعتبر مبدأ حظر قتل الأسير أساس يعتمد عليها قواعد حماية أسرى الحرب .

وورد النص على حظر القتل لأسرى الحرب في الفقرة الأولى من المادة (١٣) من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩م بأنة " يحظر أن تقترب الدولة الحاجزة أي فعل أو إهمال غير مشروع يسبب موت أسير في عهدها " سواء كان ذلك بتعرض الأسير للتشويه البدني أو إجراء التجارب الطبية عليه سواء كان ذلك في المنازعات المسلحة الدولية أو غير الدولية ، وتحرم المادة (٣) المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م في حالات المنازعات المسلحة القتل بجميع أشكاله وهذا تأكيد لمضمون المادة (١٣) من الاتفاقية الثالثة ، وتناولت المواد (٨٥، ٧٥، ١١) من البروتوكول الأول لسنة ١٩٧٧م حظر الانتهاك الجسيم لشخص الأسير ومنها جريمة القتل العمد ، وقد حظر في البروتوكول الأول لسنة ١٩٧٧م الأمر بعدم الإبقاء على قيد الحياة وذلك في المادة (٤٠) منه والتي نصت على " يحظر الأمر بعدم إبقاء أحد على قيد الحياة ، أو

^{٤٠} علي صادق ابو هيف القانون الدولي العام ، منشأة المعارف الاسكندرية ، الطبعة السادسة ١٩٩٧ ص ٨١٩

^{٤١} رياض صالح ابو العطا قضية الاسرى المصريين في ضوء القانون الدولي الانساني ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية سنة ١٩٧٧ ص ٣٤، ٣٥

^{٤٢} محمد فهاد الشلالدة القانون الدولي الانساني ، مرجع سابق ص ٢١١

تهديد الخصم بذلك أو إدارة الأعمال العدائية على هذا الأساس^{٤٣} ويعني ذلك محافظة الدولة الأسيرة على حياة من وقع في الأسر من الأعداء بعدم إصدار الأوامر بقتلهم ومعاملتهم بشكل مرضى وتوفير الإقامة والأمان لضمان الحياة. بالرغم من هذا التحريم لقتل الأسرى إلا أنه حدثت عمليات قتل للأسرى منها علي سبيل المثال لا الحصر ما حدث وما قامت به وحدة "روح شاكيد" التابعة للجيش الإسرائيلي والتي كان يرأسها "بنيامين بن أليعازر" بقتل مائتين وخمسين أسيرا مصريا عام ١٩٦٧م بعد انتهاء الحرب حيث بث التلفزيون الإسرائيلي فيلما وثائقيا في السابع والعشرين من فبراير ٢٠٠٧ عن هذه الجريمة^{٤٤} مما أثار ذلك حفيظة الرأي العام الشعبي والرسمي المصري وكذلك المهتمين بمجال حقوق الإنسان.

ثانياً - تحريم التعذيب :

ورد تعريف التعذيب في اتفاقية مناهضة التعذيب ، والتي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠-١٢-١٩٨٤ حيث عرف في المادة الأولى التعذيب على أنه " أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد ، جسدياً كان أم عقلياً ، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص أو من شخص ثالث على معلومات أو على اعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو شخص ثالث أو تخويله أو ارغامه هو أو أي شخص ثالث أو عندما يلحق مثل هذا العذاب^{٤٥} أو الألم لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيًا كان نوعه أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفة الرسمية .

^{٤٣} راجع المادة ٤٠ من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩.

^{٤٤} رياض صالح ابو العطا ، قضية الاسري المصريين علي ضوء قواعد القانون الدولي الانساني ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ص ٧

^{٤٥} جامعة منيسوتا، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة ، مكتبة حقوق الانسان الجزء ، الاول المادة ١ .

نجد في هذا التعريف إنه لم يحدد أنواعه وذلك كي لا يحصرها بسبب تطور طرق التعذيب التي يتم ابتكارها من المكلفين بتعذيب ولكن نستخلص أن التعذيب هو إلحاق الألم أو عذاب شديد جسدياً كان أم عقلياً يلحق عمداً بشخص ما بقصد إستخلاص المعلومات أو الاعتراف بالتخويف أو معاقبته على ما إرتكبه من عمل بالإذلال أو إنزال العقاب مثل الحرمان من النوم والطعام والتغيير المفاجئ بين البرودة والحرارة وبين السكون والضوء والعزل التام والتهديد بالقتل والاعتداء الجنسي وإستخدام الكهرباء .

وتناولت اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م وكذلك البروتوكولان الإضافيان لسنة ١٩٧٧م تحريم التعذيب بشكل مباشر وذلك في الفقرة الفرعية (١/أ) من المادة الثالثة من اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩م على تجريم "الإعتداء على الحياة والسلامة البدنية وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب"^{٤٦} وكذلك الجملة الأولى من الفقرة الرابعة من المادة "١٧" من الاتفاقية الثالثة لسنة ١٩٤٩م على أنه " لا يجوز ممارسة أي تعذيب بدني أو معنوي أو أي شكل آخر من الإكراه على أسرى الحرب لاستخلاص معلومات منهم من أي نوع مهما تكن "^{٤٧}.

كما تم تحريم التعذيب في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وكذلك في الاتفاقية الإقليمية لحقوق الإنسان^{٤٨}، كما تم مناهضة التعذيب بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة انعقادها الثامنة والعشرين في ٢ نوفمبر سنة ١٩٧٣م وكذلك في دورة الانعقاد التاسعة والعشرين في ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٤ وكذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس

^{٤٦} راجع المادة ٣١/أ من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩م

^{٤٧} راجع المادة ٤-١٧ من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٧م.

^{٤٨} محمد حمد العسيلي، المركز القانوني لاسري الحرب مرجع سابق ص ٣٩١.

بشأن منع الجريمة ومعاملة المجرمين لسنة ١٩٧٥ وقرار الجمعية العامة في دورة انعقادها الثلاثين في ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ م^{٤٩} .

وبالرغم من تحريم التعذيب في القانون الدولي والقوانين الداخلية، إلا أنه من الناحية الواقعية مازال يمارس بصورة كبيرة ومتزايدة على الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وأسرى المسلمين في سجن غوانتانامو ، وذلك باستخدام أساليب متطورة حديثة ومبتكرة ، وبغطاء سياسي ، وقانوني وبشكل ممنهج ومنظم .

ثالثاً: تحريم الجرائم الماسة بالشرف والإغتصاب :

تعتبر ظاهرة المساس بالشرف والإغتصاب من الجرائم الخطرة التي حرمتها الشرائع السماوية و حرمتها القوانين في وقت السلم والمنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية ، وحرمت الجرائم الماسة بالشرف والإغتصاب من قبل القوات الأسرى للأسرى في القانون الدولي وعلى وجه الخصوص اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩م والبروتوكولان الإضافيان .

حيث نصت المادة (١٤) من الاتفاقية الثالثة على أنه " لأسرى الحرب حق في احترام أشخاصهم وشرفهم في جميع الأحوال " وذلك من أجل المحافظة على المشاعر المعنوية للأسير وكذلك شرف أسير الحرب وذلك بمراعاة حراس الأسير وإدارة المعسكر لحالة الأسرى وحمايتهم وكذلك من الأسرى أنفسهم^{٥٠} ، وحرمت هذه الاتفاقية السباب وتعرض الأسرى لفضول الجماهير والعنف والتهديد^{٥١}

وكذلك حرصت الاتفاقية على، تخصيص مهاجع خاصة للنساء وتخصيص^{٥٢} وتخصيص مرافق خاصة لهن في المعسكر ويشرف عليهن نساء

^{٤٩} محمد مصطفى يونس بمعاملة المسجونين في ضوابط ومبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية ١٩٩٢م ص ٢.

^{٥٠} راجع المادة ١٤ من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩م.

^{٥١} المادة ١٣، ١٧ من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩م.

^{٥٢} المادة ٢٥ من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩م.

من اجل ضمان الفصل بين الجنسين والمحافظة على النساء من الأسرى من الاعتداء على شرفهن للطبيعة الخاصة لهذه الأماكن^{٥٣}.

كما أكدت اتفاقية جنيف الفقرة الأولى من المادة (٧٦) من البروتوكول الأول على أنه " يجب أن تكون النساء موضع إحترام خاص وأن يتمتعن بحماية ولاسيما ضد الاغتصاب والإكراه على الدعارة وضد أي صورة أخرى من صور خدش الحياء^{٥٤}، وكذلك المادة (٧٧) من البروتوكول الأول تنص على أنه " يجب أن يكون الأطفال موضع احترام خاص وأن تكفل لهم الحماية ضد أي صورة من صور خدش الحياء "

ولخطورة هذه الجريمة أدرجت من بين جرائم الحرب التي تختص بالنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية ضمن نص الفقرة الفرعية (ب/ ٢) من المادة ٨ من نظام المحكمة الموقع عليها عام ١٩٩٨م^{٥٥}.

المطلب الثالث:-

حقوق أسرى الحرب في إتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩م. بعد وقوع أسرى الحرب في قبضة العدو تقوم الدولة الأسيرة بإخلائهم على الفور إلى أماكن آمنة تكون معدة لاحتجازهم لتجنيبهم الأخطار التي قد يتعرضون إليها خلال فترة الاحتجاز ، وتقع على الدولة الحائزة مسؤولية توفير الاحتياجات اللازمة للأسرى ، ويكون للأسرى خلال فترة الحجز، حقوق مادية ومعنوية ومالية ،كفلها لهم القانون الدولي الإنساني، وعلى وجه الخصوص اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩م ،نعرضها باختصار.

أولاً:- الحقوق المادية لأسرى الحرب

^{٥٣} المادة ١٠٨.٧٩ من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩.

^{٥٤} المادة ١٦٧ من البروتوكول الأول لسنة ١٩٧٧

^{٥٥} محمد حمد العسيلي، المراز القانوني لاسرى الحرب ،مرجع سابق ص ٤١٩-٤١٧ انظر كذلك المواد "١٣، ١٤، ١٧، ٢٥، ٧٥" من

اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩م المواد "٧٧، ٧٦، ٧٥" من البروتوكول الأول لسنة ١٩٧٧م.

تتمثل الحقوق المادية لأسرى الحرب، بالاحتياجات الضرورية لبقائهم على قيد الحياة، خلال فترة وجودهم في معسكرات الأسر، وتتمثل في إخلاء الأسرى وترحيلهم، وتوفير المأوى والغذاء، والملابس والرعاية الطبية، وتقع مسؤولية توفير تلك الاحتياجات على الدولة الحائزة.

١ - إخلاء الأسرى من ساحة العمليات

وتقع على الدولة الآسرة مسؤولية إخلاء الأسرى من ساحة العمليات العسكرية المعرضة للقصف والنيران من قبل الدولتين المتنازعتين إلى منطقة أخرى تبعد عن ميدان القتال بحيث يكونوا في مأمن من الخطر وذلك بأسرع وقت ممكن بهدف الحفاظ على حياتهم ولا يجوز للدولة الحائزة إبقائهم في مناطق النزاع أو استغلال وجودهم لتوفير الحماية المواقع العسكرية التابعة لها ويجب أن يتم إخلاؤهم بطريقة إنسانية إلى معسكرات الاعتقال وان تحرص الدولة الحائزة على توفير الرعاية الطبية، وقد تقتضي عملية نقل الأسرى المرور بمعسكرات انتقالية، والتي تكون فترة الإقامة فيها قصيرة، إلا أن الاتفاقية اشترطت أن لا تقل في التجهيزات عن المعسكرات الدائمة لحين انتقالهم إليها ويمكن للدولة الحائزة ترحيل الأسرى من معسكر إلى آخر داخل الدولة الحائزة وهنا يجب مراعاة مصلحة الأسرى ويستثنى من النقل الأسرى الذين قد يتعرضون بسبب جروحهم أو مرضهم لمخاطر أكبر على حياتهم عند نقلهم وان لا تتضمن عملية النقل سوء المعاملة مثل ربط أيدي الأسرى الجرحى خلف ظهورهم أو نقلهم عبر طرق وعرة أو في عربات مقفولة مزدحمة وقد أدى استخدام مثل وسيلة النقل هذه إلى اختناق ستون أسير مصري أثناء الحرب مع إسرائيل سنة ١٩٦٧ م عند ترحيلهم من بئر السبع إلى غزة^{٥٦}، وهذا لا يتماشى مع بنود اتفاقية جنيف

^{٥٦} عامر الزمالي، مغل الي القانون الدولي الانساني، مرجع سابق ص ٤٨ والمواد ١٩، ٢٠، ٢٦، ٢٧ من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة

٢ : حق الأسرى في الغذاء :

يجب أن تكون وجبات الطعام الأساسية المقدمة للأسرى كافية من ناحية الكمية والقيمة الغذائية، والتنوع بحيث تكفل سلامة صحة الأسرى ويجب أن يزود الأسرى الذين يؤدون أعمالاً بأغذية إضافية وإن تقدم لهم كميات كافية من الماء الصالح للشرب كما وأكدت الاتفاقية على أن لا يكون موضوع غذاء الأسرى قابلاً للجزاءات التأديبية^{٥٧}

٣- حق الأسرى في المأوى :

يجب على الدولة الحائزة أن توفر في المكان الذي يحجز فيه الأسرى ظروفًا ملائمة ومماثلة للمعسكرات التي تقيم فيها قواتها التي تعسكر في نفس المنطقة ويجب أن يكون مكان احتجاز الأسرى في مباني مقامه على وجه الأرض بعيدة عن ميدان القتال يتوافر فيها كافة الشروط الصحية من حيث الرطوبة والإنارة والتدفئة و التهوية كما ويجب توفير الحماية لهم pg أو pw من الغارات الجوية كما يعد للمدنيين المحليين وإن تميز معسكرات الأسرى بحروف بحيث تكون واضحة وأن يعد في جميع المعسكرات التي تقيم فيها أسيرات حرب مع أسرى .(في نفس الوقت مبيت خاص للنساء منفصل عن الرجال^{٥٨} .

٤- حق الأسرى في الملابس :

يجب على الدولة الحائزة أن تزود أسرى الحرب المحتجزين لديها بكميات كافية من الملابس والملابس الداخلية والأحذية والجوارب الملائمة لمناخ المنطقة المحتجزين فيها إذا كان ما استولت عليه الدولة الحائزة من ملابس للقوات العسكرية المعادية مناسباً للمناخ يسمح لأسرى الحرب المحتجزين لديها بارتدائه

^{٥٧} عبد الغني عبد الحميد بسيوني، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني والشرعية الاسامية، مرجع سابق

ص ٢٧٧

٦٩ هاشم، معاملة اسرى الحرب في ظل احكام اتفاقية جنيف مرجع سابق ص ١٩-١٨ راجع المواد "٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥"

وعلى الدولة الحائزة أن تقوم باستمرار باستبدال وتصليح ملابس الأسرى وأن تمنح من يقوم بالعمل منهم الملابس المناسبة للعمل الذي يقومون به^{٥٩}.

٥- حق الأسرى في الرعاية الطبية :

توجب المادة (١٥) في إتفاقية جنيف الثالثة على مسئولية الدولة الحائزة ببذل العناية الطبية اللازمة للأسرى لضمان النظافة والصحة في معسكرات الاحتجاز لمنع انتشار الأمراض والأوبئة، ويجب تزويد الأسرى بكميات كافية من الماء والصابون لنظافة أجسامهم وغسيل ملابسهم، ونقلهم إلى المستشفيات إذا تطلب الأمر إجراء فحوصات طبية شاملة للأسرى كل شهر وتكون تكاليف العلاج على مسئولية الدولة الآسرة ولا يجوز حرمان أحد الأسرى من الرعاية الطبية ، وإذا كان من بين الأسرى من يمارس مهام طبية فيجوز للدولة الحائزة أن تكلفهم بمباشرة مهام طبية لمصلحة أسرى الحرب التابعين لنفس الدولة^{٦٠}.

ثانياً:- الحقوق المعنوية لأسرى الحرب

وهي الحقوق الذاتية والنفسية والاجتماعية والتي يكون لها أثر كبير على الوضع النفسي للأسرى خلال وجودهم في معسكرات الأسر وحتى بعد الإفراج عنهم وحرص المشرع الدولي على وضع القواعد التي تؤكد على الحقوق المعنوية للأسرى خلال فترة الأسر كالحق في المعاملة الإنسانية واحترام الشخصية والشرف والحقوق الدينية والبدنية والحق في المراسلة وحق الأسرى في اختيار ممثلين عنهم التي سوف نتناولها بالدراسة على النحو التالي:

أولاً: الحق في احترام الشخصية والشرف :

يتمتع أسرى الحرب بحق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم ويحتفظون بكامل أهليتهم المدنية التي كانوا يتمتعون بها عند وقوعهم في الأسر ولا يجوز للدولة

^{٥٩} سهيل الفتلاوي وعماد محمد ربيع، القانون الدولي الانساني .مرجع سابق ص ٢٦٢ ونظر المادة ٢٧ من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩م.

^{٦٠} رجب عبد المنعم متولي، الحماية الدولية اثناء النزعات المسلحة، مرجع سابق ص ١١٥ راجع المواد "٣٠، ١٣، ٣٢، ٢٩" من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩م

الحاجزة تقيد ممارسة الحقوق التي تكفلها تلك الأهلية سواء في داخل أراضيها أو خارجها إلا بمقدار ما يتطلبه دواعي الأمن ويجب معاملة النساء الأسيرات معاملة لا تقل ملائمة عن المعاملة التي يلقاها الرجال بكل الاعتبار الواجب لجنسهن، من ناحية عدم خدش حيائهن وتوفير أماكن خاصة بهن^{٦١}.

٢- الحق في ممارسة الشعائر الدينية :

توجب اتفاقية جنيف على الدولة الحاجزة ترك الحرية للأسرى في ممارسة شعائهم الدينية وأن تخصص الأماكن التي تتناسب مع ديانة الأسرى وذلك في إطار نظام عام تضعه الدولة الأسرة ويتعين علي الدولة ألاسرهم السماح لرجال الدين الذين تم احتجازهم بالبقاء مع الأسرى لمساعدتهم في إقامة الشعائر الدينية بين أسرى الحرب الذين من نفس عقيدتهم، وتكفل لهم السلطات الأسرة نظاما للتنقل بين معسكرات الأسرى لإقامة هذه الشعائر^{٦٢}.

٣- الحق في ممارسة النشاطات البدنية والتعليمية و الذهنية والترفيهية :

يجب على الدولة الحاجزة أن تشجع أسرى الحرب على ممارسة الأنشطة الرياضية والتعليمية والذهنية والترفيهية وتوفير الوقت الكافي لممارسة هذه الأنشطة والأماكن الملائمة لتلك الأنشطة وذلك بهدف الحفاظ على التوازن النفسي للأسرى^{٦٣}

٥- حق الأسرى في المراسلة :

يجب على الدول الحاجزة السماح لأسرى الحرب بالاتصال بأهلهم وذوهم بإرسال الرسائل والبطاقات البريدية واستلامها ومن حقهم أن يتلقوا الطرود البريدية التي تحتوي على المواد الغذائية والألبسة و الأدوية والأدوات اللازمة لتلبية

^{٦١} رجب عبد المنعم متولي، الحماية الدولية للمقاتلين اثناء النزاعات المسلحة، مرجع سابق ص ١١٥ المواد ٣١، ٣٠، ٢٩ من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩.

^{٦٢} محمد فهاد الشالدة، القانون الدولي الانساني، مرجع سابق ص ١٢٨، ١٢٧.

^{٦٣} محمد حمد العسيلي، المركز القانوني لاسرى الحرب مرجع سابق ص ٦١٨ راجع المادة "٣٨" من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩م

احتياجاتهم الدينية والدراسية. وأن تسمح الدول الحائزة للأسير بأن يرسل على الأقل رسالتين كل شهر و أربع بطاقات بريدية بخلاف بطاقة الأسر ولا يجوز تأخير المراسلات بحجة تأديب الأسرى إلا أنه يجوز للدولة الحائزة مراقبة هذه الرسائل والطرود للتأكد من عدم احتوائها على مواد خطيرة^{٦٤}



^{٦٤} رجب عبد المنعم متولي. مرجع سابق ص ١١٧

الفصل الثالث

منهجية البحث

يتضمن المنهج المستخدم في الدراسة عدة نقاط وهي ما يلي:

١- نوع البحث :

تطلب موضوع الدراسة استخدام نوع من النواع البحث العلمي وهو البحث الكيفي وهو خطوة البحث الذي تنتج عنها بيانات وصفية والمدخل المستخدم في هذه الدراسة فهو البحث المكتبي (library research) وأن هذا البحث نظري كتابي يحتاج الباحث الي آراء العلماء وأقولهم فيما يتعلق بي حقوق الأسرى في الشريعة الإسلامية واثرها علي مبادئ القانون الدولي الإنساني .

وإعتمدت الدراسة على "المنهج الوصفي، الذي يقوم فيه الباحث بجمع المعلومات والبيانات، والعمل على تنظيمها وتحليلها، ومن ثم استخراج الإستنتاجات ذات المغزى بالنسبة للمشكلة ، أو الموضوع المطروح للبحث"^{٨٣}

إستخدمنا في بحثنا لهذا الموضوع عدة مناهج منها المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن وقد تم استخدامنا لجمع المعلومات لكتابة البحث هي الطريق الوثائقية وهي طريقة عملية لجمع الحقائق والمعلومات علي طريق الوثائق الموجودة في مكان معين من الكتاب وهو منهج يتطلب تحديد مشكلة البحث تحتوي علي الكتب التي بحث فيها عن حقوق الأسرى بين الفقه الإسلامي والإتفاقيات الدولية وما يتعلق به مما لة أثر في حل مشكلة الدراسة.

^{٨٣} جابر كاظم وجابر عبد الحميد "مناهج البحث في التربية وعلم النفس" د.ط. القاهرة، دار النهضة العربية السنة ٢٠٠٢ ص ١.

ب- مصادر البيانات :

تنوعت مصادر هذه الدراسة ما بين المصادر الأساسية والثانوية وهي كما يلي
أولاً:- المصادر الأساسية .

وتتمثل في آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة وأتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمؤسسات الدولية الخاصة بحقوق الأسرى مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والهلال الأحمر^{٨٤} (ICRC) وأقول العلماء المعترين من أهل السنة والجماعة مثل كتاب السير الكبير للأمام محمد بن حسن الشيباني كذلك كتاب أحكام الأسرى في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي تأليف -علي أحمد جواد - وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي وبنود إتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب لسنة ١٩٤٩م، وشهادات أسرى تعرضوا للتعذيب الوحشي خلال التحقيق معهم "موقع الجزيرة نت" وغيرها من الكتب والمقالات المتعلقة بموضوع الدراسة .

ثانياً:- المصادر الثانوية وتتمثل في

كتب علماء القانون الوضعي، وكذلك الصحف والمجلات ومواقع إلكترونية الخاصة بحقوق الأسرى، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسرى وحقوق الإنسان، والكتب المتعلقة بحقوق الأسرى في القانون والشرعية الإسلامية وكتاب ديفيد

^{٨٤} أنشئت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام ١٨٦٣ وهي تعمل على الصعيد العالمي على تقديم المساعدة الإنسانية للأشخاص المتضررين من النزاعات والعنف المسلح وتعزيز القوانين التي توفر الحماية لضحايا الحرب. وبوصفها منظمة مستقلة ومحايدة، فإن التفويض الممنوح للجنة الدولية ينبع أساساً من إتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. ويعمل باللجنة الدولية التي يقع مقرها في جنيف بسويسرا نحو ١٢ ألف موظف في ٨٠ بلداً؛ ويعتمد تمويلها أساساً على التبرعات الطوعية من الحكومات ومن الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر "الصليب الأحمر، الشارة العالمية التي اعتمدت للدلالة على الوحدات الطبية وحمايتها. وبدأ العمل بشارة الهلال الأحمر في سنوات الثمانينات من القرن التاسع عشر .

روز، "حرب أمريكا علي حقوق الإنسان" ترجمة عنة وسيم حسن عبدة ، وصحيفة الرياض.

ج- **التحليل**: فاحتي تتمكن من فهم الأقول وأدراك معانيها لمعرفة المقصود منها وبالتالي الوصول إلي مختلف نتائج هذه الدراسة لابد من تحليل وهذه الأقوال إذا توضح كل مرحلة من مراحل الدراسة.

و ذلك من أجل إبراز مقارنة بين الشريعة الإسلامية، والقوانين الوضعية "اتفاقية جنيف المتعلقة بحقوق الأسرى"، وكذلك القوانين والمواثيق الدولية والمؤتمرات الخاصة بهذا الشأن بطريقة تحليل المضمون الذي تحصلنا عليه، من الكتب القديمة والمعاصرة، بوضوح لكي يسهل فهمها للقارئ .
وبنيت هذه الدراسة على الخطوات الآتية:

- ١- قراءة المراجع والمصادر التي تخص موضوع الدراسة .
- ٢- جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع من كل المصادر والمراجع التي تخص الدراسة.
- ٣- تقسيم البحث إلى مبحث ، والمبحث إلى عدة مطالب، لتوضيح أهميته وإحاطة القارئ بموضوعات المبحث.
- ٤- يأخذ الموضوع المعين في القانون الدولي الإنساني، ويبحث عما يقابله في الفقه الإسلامي .
- ٥- التوثيق في الهامش لكل الموضوعات والكلمات التي تحتاج إلى توضيح وبيان التي تناولها في المتن .
- ٦- بيان نتائج الدراسة وبيان ثغرات وعيوب القانون في المسألة حقوق الأسرى، وبيان التوصيات التي يجب إتباعها .

٧- إستخلاص النظريات والحقوق المدنيين والإسرى في الإسلام من القرآن والسنة في الأساس.

٨- وفي الفهارس رتبت الآيات القرآنية ، وفهرس الأحاديث بالترتيب كما ورد في البحث ، والمراجع ترتيباً فبدأ بالمؤلف ثم المصنف .

و- هيكل البحث :

إقتضت هذه الدراسة تقسيمها الي أربعة فصول حيث كان الفصل الاول يضم الأطار العام مع الدراسات السابقة وضم الفصل الثاني الأطار النظري والفصل الثالث المنهجية التي تم إستخدامها في هذا البحث وتضمن الفصل الرابع تحليل البيانات ومناقشتها، ثم الفصل الخامس النتائج والتوصيات والمصادر والمراجع ، ثم ملحق الخاص بهذا البحث سنخصصها كما يلي

الفصل الأول : الإطار العام والدراسات السابقة .

حيث تم تقسيمه إلى خلفية البحث وأسئلة البحث وأهداف البحث ، حدود البحث ، الدراسات السابقة ، مصطلحات البحث .

الفصل الثاني : حماية أسرى الحرب في اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩م والمركز القانوني لأسرى الحرب .

المبحث الاول : ماهية أسير الحرب وبدايته .

المطلب الاول : المبادئ العامة لحماية أسرى الحرب.

المطلب الثاني : حقوق أسرى الحرب في اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩م.

المبحث الثاني : الانتهاكات لحقوق الأسرى المسلمين في دول العالم.

المطلب الاول: الانتهاكات الجسدية والنفسية للأسرى المسلمون في سجون الإحتلال الإسرائيلي.

المطلب الثاني: الانتهاكات الجسدية والنفسية الأسرى المسلمون في سجن غوانتانامو.

الفصل الثالث :

منهجية البحث ،حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث أجزاء وتضمنت الآتي :

- أ-نوع البحث .
- ب-مصادر البيانات .
- ج-تحليل البيانات .
- د-هيكل البحث .

الفصل الرابع عرض البيانات وتحليلها ومناقشتها.

حيث تم في هذا الفصل الأجابة علي أسئلة البحث وتحليلها ومناقشتها في أربع مباحث فكان لكل سؤال مبحث منفصل متضمن عددة مطالب فكانت كالتالي المبحث الاول :أحكم الأسرى في القانون والدولي الإنساني والفقہ الإسلامي .

المطلب الاول : أحكام الأسرى في القانون الدولي الإنساني .

المطلب الثاني: أحكام الأسرى في الفقہ الإسلامي .

المبحث الثاني : الصيغة المقترحة في لضمان حقوق الإسرى في ضوء القانون الدولي الإنساني والفقہ الإسلامي .

المطلب الاول : حقوق أسرى الحرب في ضوء القانون الدولي الأنساني .

المطلب الثاني : حقوق أسرى الحرب في ضوء الفقہ الإسلامي .

المطلب الثالث: أنتهاء الأسر.

المبحث الثالث : القوانين المأخوذة من الشريعة الإسلامية في ضمان حقوق الأسرى.

المطلب الاول :بداية ونشأة القانون الدولي الإنساني الذي يضمن حقوق الأسرى "اتفاقية جنيف الثالثة.

المطلب الثاني : القوانين المأخوذة من الشريعة الإسلامية في ضمان حقوق الأسرى .

المبحث الرابع :أوجه التشابه والاختلاف من حيث التطبيق بين القانون الدولي الإنساني والفقّة الإسلامي في حقوق الأسرى

المطلب الاول :أوجه الاختلاف من حيث التطبيق بين الفقّه والقانون في حقوق الأسرى.

المطلب الثاني :أوجه التشابه من حيث التطبيق بين الفقّه والقانون في حقوق الأسرى.

الفصل الخامس :النتائج والتوصيات.

اولاً: نتائـج .

ثانياً : التوصيات .

ثالثاً:المقترحات .

رابعاً : قائمة المصادر والمراجع والملاحق .

الفصل الرابع

عرض البيانات وتحليلها ومناقشتها

المبحث الأول :

أحكام الأسرى في القانون الدولي الإنساني والفقہ الإسلامي .

- المطلب الاول : أحكام الأسرى في القانون الدولي الإنساني .
- المطلب الثاني: أحكام الأسرى في الفقہ الإسلامي .

المبحث الثاني : الصيغة المقترحة لضمان حقوق الأسرى في القانون الدولي الإنساني والفقہ الإسلامي .

- المطلب الاول : حقوق الأسرى في ضوء القانون الدولي الإنساني .
- المطلب الثاني : حقوق الأسرى في ضوء الفقہ الإسلامي .
- المطلب الثالث: انتـهاء الأسـر .

المبحث الثالث : المطلب الاول:القوانين المأخوذة من الشريعة الإسلامية في ضمان حقوق الأسرى

المطلب الاول :بداية ونشأة القانون الدولي الإنساني الذي يضمن حقوق الأسري "اتفاقية جنيف الثالثة"

المطلب الثاني :القوانين المأخوذة من الشريعة الإسلامية في ضمان حقوق الأسرى .

المبحث الرابع : أوجه التشابه والاختلاف من حيث التطبيق بين القانون الدولي الإنساني والفقهاء الإسلامي في حقوق الأسرى.

المطلب الأول : أوجه التشابه من حيث التطبيق بين الفقهاء والقانون في حقوق الأسرى.

المطلب الثاني : أوجه الاختلاف من حيث التطبيق بين الفقهاء والقانون في حقوق الأسرى.



الفصل الرابع

عرض البيانات وتحليلها ومناقشتها

المبحث الأول :

أحكام الأسرى في القانون الدولي الإنساني والفقہ الإسلامي .

- المطلب الاول : أحكام الأسرى في القانون الدولي الإنساني .
- المطلب الثاني: أحكام الأسرى في الفقہ الإسلامي .

المبحث الثاني : الصيغة المقترحة لضمان حقوق الأسرى في القانون الدولي الإنساني والفقہ الإسلامي .

- المطلب الاول : حقوق الأسرى في ضوء القانون الدولي الإنساني .
- المطلب الثاني : حقوق الأسرى في ضوء الفقہ الإسلامي .
- المطلب الثالث: انتـهاء الأسر .

المبحث الثالث : المطلب الاول:القوانين المأخوذة من الشريعة الإسلامية في ضمان حقوق الأسرى

المطلب الاول :بداية ونشأة القانون الدولي الإنساني الذي يضمن حقوق الأسري "اتفاقية جنيف الثالثة"

المطلب الثاني :القوانين المأخوذة من الشريعة الإسلامية في ضمان حقوق الأسرى .

المبحث الرابع : أوجه التشابه والاختلاف من حيث التطبيق بين القانون الدولي الإنساني والفقهاء الإسلامي في حقوق الأسرى.

المطلب الأول : أوجه التشابه من حيث التطبيق بين الفقهاء والقانون في حقوق الأسرى.

المطلب الثاني : أوجه الاختلاف من حيث التطبيق بين الفقهاء والقانون في حقوق الأسرى.



المبحث الاول

أحكام الأسرى في القانون الدولي الإنساني والفقهاء الإسلامي

المطلب الاول : أحكام الأسرى في القانون الدولي الإنساني.

أن قضية الأسر في القانون قضية أنسانية تبحث عن حق الحرية والكرامة الإنسانية للأسرى فهي قضية في القانون الدولي تصدر معظم الاتفاقيات وأهتم بها أغلب فقهاء القانون، وتعد من أكثر الآثار التي تخلفها الحرب فقد كان هناك جدل حول أسرى إغوانتانامو ، وأسرى العراقيين في سجن ابو غريب ، وأسرى المصريين في حرب أكتوبر لدي اليهود، وأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

ومن ينطبق عليهم وصف الأسير في القانون ليكون له الحقوق التي قررها المجتمع الدولي عبر اتفاقية جنيف ١٩٩٤ فقد كان قبل هذه الاتفاقية الأسير لفظ يطلق علي الأفراد المقاتلين فقط ولكن بمرور الوقت وتوالي الحروب توسع هذا اللفظ وأصبح يشمل فئات جديدة ذكرتها المادة الرابعة^{٨٥} من اتفاقية جنيف يمكن إجمالها في الاتي :

حيث أوردت اتفاقية جنيف الثالثة الفئات التي يشملها لفظ الأسير وهي

١-أفراد القوات المسلحة النظامية سواء البرية او البحرية او الجوية وقد وضعت شروط إضافية لتحديد المقاتلين وأصحاب القوات النظامية فيما يلي^{٨٦}:

أ-إرتداء الزي العسكري للدولة اثناء العمليات الحربية والإشتباكات .

ب-البطاقة العسكرية التي لابد بجندي من يحملها .

^{٨٥} بنود اتفاقية جنيف "المادة الرابعة بشأن علي من يطلق لفظ الأسير".

^{٨٦} بنود المادة الرابعة من اتفاقية جنيف بشأن حقوق الأسرى "الفقرة أ، من المادة".

ج-الإلتزام بأحكام القانون الدولي أثناء ممارسة الأعمال القتالية حتي لايقدم ضده دعوي المخالفة لقانون الحرب وإرتكابة لجرائم حرب.

٢-من الأفراد الذين ينطبق عليهم أسر الحرب المدنيين المرافقون للقوات المسلحة والذين يقومون بالأعمال والمراسلة والتحميس كما يقوم به بعض رجال الدين وعمل الخدمات الطبية وتجدر الإشارة أن موظفي الخدمات الطبية إذا كانوا من العسكريين المدربين خصيصا للعمل عند الحاجة كمرضين أو مساعدي حاملي الناقلات والقيام بالبحث عن الجرحى والمرضى والغرقى أو نقلهم ومعالجتهم، فإنهم يعتبرون أسرى حرب إذا وقعوا في قبضة العدو حتى وإن قاموا بوظائف صحية عند الحاجة^{٨٧}، ولكن البعض يستثني رجال الدين وعمال الخدمات الطبية وإعطائهم حصانة .

٣-القائمون بأعمال تجارية لها صلة بالقوات المقاتلة كمتعهدي الثوري للجيش والمراسلين .

٤-يمكن إدراج رئيس دولة العدوي ووزرائها وكبار الموظفين في الدولة إذا تم العثور عليهم في المعركة .

٥-المتطوعون وأفراد المقاومة الشعبية الذين يقومون بأعمال خيرية أما فردية او جماعية وقد يحصلون علي الأذن بذلك من الدولة،والمقصود بهم أفراد القوات التي تحمل السلاح علناً وليسوا تابعين لجيش الدولة بما فيهم من ينضم أو يتطوع للقتال في شكل حركات مقاومة منظمة، سواء كان عملهم داخل الإقليم أو خارجه، حتى ولو كان هذا الإقليم قيد إحتلال دولة أخرى^{٨٨}، ووضعت شروط لذلك لضمان وصفهم وإطلاق عليهم أسرى حرب ومنها :

^{٨٧} راجع المادة ٢٩ من اتفاقية جنف الأولى لسنة ١٩٤٩

^{٨٨} محمد حنفي محمود ،جرائم الحرب أمام القضاء الجنائي الدولي ،الطبعة الاولى ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،مصر ٢٠٠٦ص٢١٠.

- أ- العمل تحت قيادة مسئول لضمان إحترام قواعد الحرب وتطبيقها .
- ب- وجود علامة او إشارة تميزهم عن غيرهم فيتم تمييزهم من بعيد .
- ج- حملهم للإسلة بشكل ظاهر غير مخفي ليتم ملاحظة ذلك فأن تم اخفاء سلة يخرج من هذا الوصف .
- من هنا نجد أن من يطلق عليه لفظ أسير حرب لبد من توفر الشروط السابقة ومن تم تتطبق عليه إتفاقية جنيف وتعطي بموجبها حقوقه كأسير حرب، ولكن هناك من في أرض المعركة ولا يستطيع مغادره، ووجده بدون إختياره فيها ولم يضع القانون له حلاً يراعي فيه كرامتهم ،ولكن بمرور الوقت وتوالي الحروب تم التوصل لوضع حد وإدخال مادة في القانون الدولي الأنساني في إتفاقية جنيف ١٢-٨-١٩٩٤ .
- نصت المادة ٢ من الإتفاقية علي الاتي ^{٨٩} :
- ١- عدم إعتقال رعايا العدو أو تحديد إقامتهم إلا إذا كان أمن الدولة يقضي بذلك .
 - ٢- يتم إعطائهم ومنحهم الحقوق فيتم الإعتراف لهم وبأهليته المدنية وما يترتب عليها من حقوق حال وجودهم في المعتقل .
 - ٣- لهم ان يمكنوا من المغادرة اقليم الدولة وقت اعلان الحرب او اثناءه بشرط الا يضرروا بمصالح الدولة .
 - ٤- لهم من الحقوق اللجوء إلي المحكمة للتظلم من الإعتقال وتحديد إقامتهم حسب ما قررتة إتفاقية جنيف .

^{٨٩} سعيد سالم جويلي، المدخل لدراسة القانون الدولي الأنساني دار النهضة العربية ،القاهرة ،مصر ٢٠٠٢ ،ص ٣١٤، ٣١٣. وانظر الي إتفاقية جنيف بشأن حقوق الاسري ،المرجع السابق.

٥-لايتم إجبارهم علي القتال ضد دولتهم لأنه ليس لهم ولاية سياسية عليهم .

مما سبق نجد إن ما عطته الاتفاقية من حقوق لرعايا العدو هناك قصور في التطبيق وإنه حبر علي ورق إذا نظرا إلي الواقع وخاصة في الدول الإسلامية والضعيفة أمام مصالح الدول العظمي فلا رقيب ولا قانون يوقفها .

والملاحظ أن المادة (٤) من اتفاقية جنيف الثالثة لم تضع مدلولاً محددا للقوات المسلحة ولا الميليشيات أو الوحدات المتطوعة التي قد تشكل منها، تاركة هذه المسألة لقانون الدولة نفسها، حيث يعد هذا الأخير المرجع الأساسي في تحديد حجم وتكوين وتنظيم القوات المسلحة للدولة، ذلك أن هذا الأمر هو مسألة داخلية تدخل في نطاق السيادة الوطنية لكل دولة، فلا يحدها في هذا الشأن أي قيد ولا يقف في سبيلها أي عائق، ما عدا ما يكون هناك من التزامات دولية تحد من حرية الدولة في هذا المجال^{٩٠} .

من جانب آخر فإنه رغم شمول نص المادة الرابعة ومحاولة النص على جميع الحالات، إلا أن قواعد القانون الدولي الإنساني الموضوعة في ذلك الوقت بقيت عاجزة عن حماية أفراد حركات التحرير الوطني، باستثناء نظرية الاعتراف بصفة المحارب.

وبعدها المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ التي إكتفت بوضع حد أدنى للحماية الإنسانية الواجب مراعاتها بالنسبة لهم دون أن يكون لهم باقي حقوق وإمتيازات المحاربين القانونيين ومعاهدات جنيف لعام ١٩٤٩ لم

^{٩٠} عبد الواحد محمد يوسف الفار " اسري الحرب ،دراسة فقهية تطبيقية في نطاق القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية ،عالم الكتب القاهرة ،مصر ، ١٩٧٥ " ص ٧٤-٧٥ .

تنص على وضعيات حروب التحرير الوطني أو مركزهم القانوني، حيث كانت حركات التحرير الوطني تعد نزاعاً داخلياً لإنعدام الشخصية القانونية لها^{٩١}.

المطلب الثاني :- أحكام الأسرى في الفقه الإسلامي :

الإسلام دين رحمة وعدل ، أمرنا الله بالدعوة إلى دينه بالتّي هي أحسن، حيث قال في كتابه "ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ"^{٩٢} وترغيب "الناس في الدخول في هذا الدين العظيم ، فإن أصر بعض الناس على رفض دين الله وقام في وجه الحكم بما أنزل الله في الأرض وحاربوا الدعوة إلى الله وجب قتالهم .

والحرب الشرعية العادلة لا بد منها لمقاومة المعتدين والظالمين ودفع العدوان وإزالة العقبات التي تحول بين الناس وبين معرفة الحق واتباعه ، فإن الأسر جزء من مقتضيات الحرب ، والأسر مشروع في الإسلام، (كما هو مشروع في كل الأعراف والقوانين البشرية)، ويدل على مشروعيته النصوص الواردة في ذلك، ومنها قول الله سبحانه ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ﴾^{٩٣}.

والأسرى كما عرفهم علماء الفقه الإسلامي : هم الرجال المقاتلون من الكفار إذا ظفر المسلمون بأسرهم أحياء^{٩٤} والدليل على مشروعية الأسر في الإسلام هو قوله - تعالى - : ﴿ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ ﴾^{٩٥}، وفي قوله - تعالى - : ﴿ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ ﴾ ، وهذا كناية عن الأسر.

فمن هذا التعريف نجد أن الأسرى هم الرجال الذين يقعون في قبضة عدوهم أحياء في حالة الحرب فمن صم وأصر على محاربه وسقط في أيدي

^{٩١} عامر الزمالي، الفئات المحمية بموجب أحكام القانون الدولي الأنساني ، محاضرات في القانون الدولي الأنساني، الطبعة السادسة، بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة، ٢٠٠٦ ص ٨٨.

^{٩٢} سورة النحل "الاية ١٢٥".

^{٩٣} سورة محمد الاية "٤".

^{٩٤} وهبة الزحيلي "الفقة الاسلامي وادلته ج ٦، ص ٤٦٩، الطبعة دار الفكر مرجع سابق.

^{٩٥} سورة التوبة الاية ٥.

المسلمين يتم أسرهم سواء كان جندياً أو متطوعاً مع الكفار أو مرتزقاً أو جاسوساً أما الأطفال والشيوخ والنساء والرهبان والفلاحين والعجزة ، فلم في الإسلام معاملة خاصة ، فقد ورد عن النبي - صل الله عليه وسلم - إنه كان يوصي جند المسلمين قبل أن يخوضوا في المعركة بنساء والأطفال والشيوخ حيث جاء في الحديث "لا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا طفلاً صغيراً، ولا امرأة، ولا تغلوا، وضموا غنائمكم، وأصلحوا وأحسنوا، إن الله يحب المحسنين"^{٩٦}، وقال ابن القيم في زاد المعاد : كان يمن على بعضهم ، ويقتل بعضهم ، ويفادي بعضهم بالمال، وبعضهم بأسرى المسلمين ، وقد فعل ذلك كله بحسب المصلحة ، ففادى أسارى بدر بمال ، وقال : لو كان المطعم بن عدي حياً ، ثم كلمني في هؤلاء الننتى، لتركتهم له^{٩٧}

وقد سئل الشيخ محمد بن صالح المنجد في : كيف يعامل أسرى الحرب في الإسلام فأجاب :الحرب ضرورة تقدر بقدرها وليس المراد بها سفك الدماء ، وحب الانتقام، فإذا استولى المسلمون عليهم وساقوهم إلى المكان المُعدّ لهم فإنه لا ينبغي لهم أن يؤذوهم أو يُعذبوهم بضرب أو جوع أو عطش أو تركهم في الشمس أو البرد أو لسعهم بالنار المُحرقة ، أو تكميم أفواههم وآذانهم وأعينهم ووضعهم في أقفاص الحيوانات ، بل رفق ورحمة ، وإطعام وترغيب في الإسلام^{٩٨}

ومن خلال تتبع أحكام الأسرى التي وقعت في غزوات الرسول صل الله عليه وسلم والفتوحات التي قام بها أصحابه نجد أن مصير الأسرى في تلك الفتوحات حدد في ثلاثة العفو والمن والفداء كما ورد في الآية الكريمة التي تحكم الوضع الشرعي للأسرى غير المسلمين في دولة الإسلام في سورة محمد: {فَإِذَا

^{٩٦}أبي داود "سنن أبي داود"، ٢٦١٤.

^{٩٧}ابن القيم الجوزي "زاد المعاد في هدي خير العباد" الجزء الأول ، مؤسسة الرسالة ، مكتبة المنارة .

^{٩٨}محمد صالح المنجد "فتاوي الإسلام" سؤال وجواب ، رقم السؤال "١٣٢٤١" المصدر: www.islam-qa.com

لَقَيْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرَبَ الرَّقَابَ حَتَّى إِذَا أَثَخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَمَا مَنَّا بَعْدُ
وَأَمَّا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا}

وقد استدلو العلماء بجواز المفاداة بمال بما رواه ابن عباس أن النبي -
صل الله عليه وسلم- "جعل فداء أهل الجاهلية يوم بدر أربعمائة درهم"^{٩٩}.

أما قتل الأسري فليس في القرآن الكريم نص يبيح قتل الأسير لمجرد أنه
أسير، وقد أستقر رأي الفقهاء على أن الآية التي في سورة الأنفال: مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ
أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُنْخَنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ
وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ^{١٠٠}، تتعلق بواقعة معينة أراد بها المسلمون أن يأخذوا أسرى
رغبة في مفاداتهم بالمال، وذلك قبل تحقق الهدف الأساسي من المعركة وهو
إعلاء كلمة الله، وأن كان قد ورد في الكتب الفقه ان النبي صل الله عليه وسلم قد
أمر بقتل عقبة بن أبي معيط، والنضر بن الحارث يوم بدر^{١٠١} ليس حب في
القتل ولا انتقام من أسرى العدو ولكن لأنهم يشكللون خطر علي أمن الدولة
الاسلامية وقد قالوا أغلب علماء الفقه بعدم جواز قتل الأسير؛ وإنما يخير الإمام
بين المنّ والفداء فقط، ولم يجيزوا القتل والأمور الأخرى التي قالها الفقهاء
الآخرون^{١٠٢}

ومن السنة النبوية ما يؤكد علي أن الإسلام لا يقتل الأسري ماورد في
الحديث النبوي الشريف، فقد جئ بثمامة بن أثال - سيد بني حنيفة - أسيراً ، فُرِط
بسارية المسجد ، فجاء إليه الرسول صلى الله عليه وسلم فقال : ماذا عندك يا
ثمامة ؟

قال : عندي يا محمد خير ، إن تقتل تقتل ذا دم - أي أستحق القتل
لأنني قتلت من المسلمين-، وإن تُنعم تُنعم علي شاكر ، وإن كنت تريد المال فسل

^{٩٩} محمد بن حسن الشيباني "شرح السير الكبير، ج ٣، ص ١٠٢٥، رواة ابو داود ، ج ٢، ص ١٠.

^{١٠٠} سورة الانفال الآية "٦٧"

^{١٠١} محمد بن حسن الشيباني "السير الكبير" ج ٣، ص ١٠٢٥.

^{١٠٢} محمد بن حسن البصري "شرح سير الكبير، ج ٣، ص ١٠٢٤

تُعط منه ما شئت فتركه رسول الله- صلى الله عليه وسلم -ثلاثة أيام وفي كل يوم يأتي إليه فيسأله مثل هذه الأسئلة ويجيبه ثمانية بمثل إجابته تلك ، وبعد اليوم الثالث أمر بفك أساره ، فانطلق إلى نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله ، ثم قال : يا رسول الله : والله ما كان على الأرض أبغض إلي من وجهك ، فقد أصبح وجهك أحب الوجوه كلها إليّ ، والله ما كان من دين أبغض إليّ من دينك فأصبح دينك أحب الدين كله إليّ ، والله ما كان من بلد أبغض إليّ من بلدك فأصبح بلدك أحب إليّ ، وإن خيالتك أخذتني وأنا أريد العمرة فماذا ترى ؟

فبشره رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وأمره أن يعتمر ، فلما قدم مكة قال له قائل : صبوت ؟

فقال : لا ، ولكني أسلمت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ولا والله لا يأتينكم من اليمامة حبة حنطة حتى يأذن فيها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم^{١٠٣} .

فتأمل رحمت الله في هذه القصة ، وكيف أثرت المعاملة الحسنة في ثمانية إلى أن اقتادته إلى الإسلام ، وما كان ذلك ليحصل لولا توفيق الله ثم المعاملة الكريمة التي لقيها ثمانية .

ومن هنا يتبين لنا أن الحكمة من مشروعية الأسر في الشريعة الإسلامية ليس حب الانتقام من العدو، ولكن لكسر شوكة ودفع شره بإبعاده عن ساحة القتال، ولمنع فاعليته وأداه، وايضا ترغيب في الإسلام، فضلاً عن توفير أسباب إفتكاك أسرى المسلمين بمن عندهم .

^{١٠٣} المرجع السابق "كتاب سوال وجواب "

المبحث الثاني

الصيغة المقترحة لضمان حقوق الأسرى في ضوء القانون الدولي
الإنساني والفقه الإسلامي

المطلب الأول :

حقوق الأسرى في ضوء القانون الدولي الإنساني .

أولاً :الوضع القانوني للمقاتل

يجيز القانون الدولي الإنساني لأفراد القوات المسلحة في دولة تكون طرفاً في نزاع مسلح دولي وللمليشيات المرتبطة بها التي تقي بالمعايير المطلوبة الاشتراك مباشرة في العمليات العدائية. ويعد هؤلاء بشكل عام مقاتلين شرعيين أو متمتعين بامتيازات ولا تجوز مقاضاتهم لإشتراكهم في العمليات العدائية ما داموا يحترمون القانون الدولي الإنساني. وحين يلقي القبض عليهم يمنحون وضع أسرى الحرب.

وقد نصت المادة يفترض في الشخص الذي يشارك في الأعمال العدائية ويقع في قبضة الخصم أنه أسير حرب، ومن ثم فإنه يتمتع بحماية الاتفاقية الثالثة إذا ادعي أنه يستحق وضع أسير الحرب، أو إذا تبين أنه يستحق مثل هذا الوضع، أو إذا ما ادعي الطرف الذي يتبعه هذا الشخص، نيابة عنه، باستحقاقه مثل هذا الوضع، وذلك عن طريق إبلاغ الدولة التي تحتجزه أو الدولة الحامية. ويظل هذا الشخص متمتعاً بوضع أسير الحرب إذا ما ثار شك حول استحقاقه لهذا الوضع وبالتالي يبقى مستفيداً من حماية الاتفاقية الثالثة وهذا للحق "البرتوكول" حتى ذلك الوقت الذي تفصل في وضعه محكمة مختصة^{١٠٤}.

^{١٠٤} . <http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b094.htm>

أما إذا إشترك المدنيون إشتراكاً مباشراً في العمليات العدائية فيعتبرون مقاتلين أو محاربين " غير شرعيين " أو " غير متمتعين بامتيازات المقاتل " (لا ترد هذه المصطلحات صراحةً في معاهدات القانون الإنساني). وتجاوز مقاضاتهم على هذه الأعمال بموجب القانون الوطني للدولة التي تحتجزهم.

ويجوز في وقت الحرب إحتجاز المقاتلين الشرعيين وغير الشرعيين والتحقيق معهم ومحاكمتهم لارتكابهم جرائم حرب. ويحق لهم جميعاً أن يعاملوا معاملة إنسانية إذا ما وقعوا في أيدي العدو.

والمقاتل العدو هو بالمفهوم العام الشخص الذي يشترك، على نحو شرعي أو غير شرعي، في العمليات العدائية للطرف الخصم في نزاع مسلح دولي^{١٠٥}، ويستخدم حالياً هذا المصطلح أولئك الذين يرون أن الحرب على الإرهاب تتضمن نزاعاً مسلحاً عبر الحدود الوطنية ضد جماعات إرهابية معينة، وذلك للإشارة إلى الأشخاص الذين يُعتقد أنهم ينتمون إلى جماعات إرهابية أو يرتبطون بها، بغض النظر عن ظروف إلقاء القبض عليهم.

ونجد أن أفراد القوات المسلحة لدولة مشتركة في نزاع مسلح دولي وأفراد الميليشيات المرتبطة بها والتي تقي بالمعايير المطلوبة هم مقاتلون، ويمنح لهم، بهذه الصفة، وضع أسرى الحرب عندما يلقي العدو القبض عليهم.

أما في النزاعات المسلحة غير الدولية، فلا يمنح وضع المقاتل أو أسير الحرب على المشاركين في العمليات العدائية، لأن الدول لا ترغب في منح أفراد جماعات المعارضة المسلحة الحصانة من المقاضاة بموجب القانون الوطني بسبب حملهم السلاح، ولا يوجد من وجهة نظر القانون الدولي الإنساني معنى قانوني لمصطلح " مقاتل " أو " مقاتل عدو " خارج النزاع المسلح.

^{١٠٥} مجلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر "مقالة بعنوان، ملاءمة القانون الدولي الإنساني في حالات الإرهاب".

هذا وتظل أحكام القانون الدولي الإنساني والحماية التي يكفلها قابلة للتطبيق ما دام الأشخاص المشار إليهم بأنهم "مقاتلون أعداء" قد أسروا في نزاع مسلح دولي أو غير دولي، وذلك بغض النظر عن كيفية تسمية هؤلاء الأشخاص. وبصورة مماثلة، عندما يلقي القبض على أفراد خارج نزاع مسلح يحكم القانون الوطني وقانون حقوق الإنسان أعمالهم والحماية الممنوحة لهم بغض النظر عن تسميتهم.

ففي سياق المنازعات المسلحة الدولية يشير مصطلح المقاتل الي حق الأشتراك المباشر في الأعمال العدائية^{١٠٦}، أما المقاتلون غير الشرعيين فلا يمنحون وضع أسرى الحرب. وتطبق اتفاقية جنيف الرابعة (المتعلقة بالمدنيين) على وضعهم حين يلقي العدو القبض عليهم إذا ما استوفوا المعايير المتعلقة بالجنسية، كما تنطبق الأحكام ذات الصلة من البروتوكول الإضافي الأول إذا كانت الدولة التي تحتجزهم قد صدقت عليه.

وتختلف هذه الحماية عن تلك الممنوحة للمقاتلين الشرعيين. فعلى العكس منها، تجوز مقاضاة الأشخاص الذين تحميمهم اتفاقية جنيف الرابعة والأحكام ذات الصلة من البروتوكول الأول بموجب القانون الوطني لأشراكهم في الأعمال العدائية إشتراكاً مباشراً. ويجوز استمرار احتجازهم ما داموا يمثلون تهديداً أمنياً خطيراً، كما يجوز - تحت شروط معينة - حرمانهم أثناء احتجازهم من امتيازات معينة تمنحها لهم اتفاقية جنيف الرابعة. كما تجوز مقاضاتهم لارتكابهم جرائم

حرب وغيرها من الجرائم وأن تصدر ضدهم أحكام بمدد تتجاوز طول مدة النزاع، وتشمل سلسلة العقوبات المنصوص عليها في القانون الوطني.

^{١٠٦} المادة ٢٣ من البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف الصادر في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة "البروتوكول الإضافي الأول" وقد أقرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في تقرير عن الإرهاب وحقوق الإنسان انه اجازة لقتل او جرح مقاتلي العدو وتدمير اهدافة الحربية الاخرى

أما الأشخاص ممن لا تغطيهم اتفاقية جنيف الثالثة ولا الرابعة في النزاعات المسلحة الدولية فيحق لهم التمتع بالضمانات الأساسية التي ينص عليها القانون الدولي العرفي ، والقانون الوطني المطبق، وقانون حقوق الإنسان. وتنص كل هذه المصادر القانونية على حقوق المحتجزين فيما يتعلق بالمعاملة وظروف الاحتجاز والمحاكمة وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة^{١٠٧}.

ومن هنا، لم تصرح اللجنة الدولية أبداً - على عكس بعض التأكيدات - بأن لجميع الأشخاص الذين يشاركون في العمليات العدائية في نزاع مسلح دولي الحق في التمتع بوضع أسير الحرب.

ثانياً : -حقوق الأسرى في ضوء النزاعات الدولية والغير الدولية .

تناول الباب الثاني من إتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بأسرى الحرب تحت عنوان الحماية العامة لأسرى الحرب جملة من الأحكام هي في حقيقتها عبارة عن مبادئ عامة للحماية على الدولة الأسيرة التقيد والألتزام بها في جميع فترات الأسر^{١٠٨}، وتتمثل هذه المبادئ في عدم المساس بالحق في الحياة، عدم تعريض الصحة والسلامة البدنية والعقلية للخطر، الحماية من الإهانة، الحماية من التعذيب، الحماية من تدابير الاقتصاص، المساواة وعدم التمييز، والحق في احترام الشخصية والشرف والعديد من المبادئ التي تحفظ للأسير كرامة وأنسانيته نتناول في هذا المطلب حقوق أسير الحرب في النزاعات الدولية وغير الدولية بشئ من الإيجاز .

أولاً :في النزاعات المسلحة الدولية فأنة، يعد أفراد القوات المسلحة التابعة للدول المشتركة في نزاع مسلح دولي (والميليشيات المرتبطة بها) مقاتلين شرعيين^{١٠٩}

^{١٠٧} ما وضحتة وأشارت على المادة الخامسة والسبعون من البرتوكول الإضافي الأول، من اتفاقية جنيف.
^{١٠٨} محمد حمد العسيلي، المركز القانوني لأسرى الحرب في القانون الدولي الأنساني، الطبعة الأولى منشأة المعارف الاسكندرية مصر ٢٠٠٥، ص ٣٧٥.
^{١٠٩} هذا مانصت على المادة من اتفاقية جنيف الثالثة من الفقرة الخاصة بنزاعات المسلحة الدولية والغير الدولية .

،ويجب ألا ننسى أن المقاتلين الشرعيين موجودون في هذا النوع من النزاعات في جهتين (أو أكثر)، أي أن القوات المسلحة لدولة تقاثل القوات المسلحة لدولة أخرى.

وتتطبق اتفاقيات جنيف الأربع على حالات النزاع المسلح الدولي. وتنظم الاتفاقية الثالثة الحماية الممنوحة للمقاتلين الشرعيين عندما يأسرهم العدو. وفي حالة الشك، تكون الإجراءات اللازمة لكي تحدد " محكمة مختصة " حقهم في التمتع بوضع أسرى الحرب، إجراءات إلزامية .

ثانيا : في النزاعات المسلحة الغير الدولية :

وفي النزاعات المسلحة الغير دولية فنجد انه لا وجود لوضع قانوني للمقاتل في النزاعات المسلحة غير الدولية، ولا ينطبق وضع أسير الحرب أو وضع المدني المحمي بموجب اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة على التوالي. ولا يحق لأفراد الجماعات المسلحة المنظمة التمتع بأي وضع خاص بموجب قوانين النزاعات المسلحة غير الدولية، وتجاوز مقاضاتهم بموجب القانون الجنائي الوطني إذا شاركوا في العمليات العدائية.

غير أن كلاً من القانون الدولي الإنساني للنزاعات المسلحة غير الدولية - كما تعبر عنه المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف - والبروتوكول الإضافي الثاني حين يكون قابلاً للتطبيق، والقانون الدولي الإنساني العرفي، بالإضافة إلى القانون الوطني المطبق وقانون حقوق الإنسان، تنص جميعها على حقوق للمحتجزين فيما يتعلق بالمعاملة وظروف الإحتجاز والمحاكمة وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة.

المطلب الثاني : -

حقوق أسرى في ضوء الشريعة الإسلامية.

وضع الإسلام منهاجاً في معاملة الأسرى جوهره الرحمة والإنسانية والمحافظة على حياة الأسير وكرامته وحدد معاملة الأسرى منذ أكثر من أربعة عشر قرناً ووضع أحكام للأسرى في ضوء المبادئ الإنسانية التي أرساها وقد كفل للأسرى معاملة إنسانية في الكتاب والسنة من لحظة وقوعهم في الأسر وحتى نهايته ، من توفير الطعام وكساء ومأوى واحترام كرامتهم ، أي قبل أن نسمع بمعاهدات دولية واتفاقات عالمية في (جنيف) وغيرها، ذلك أن الرسول (صل الله عليه وسلم) عقب غزوة بدر وبعد أن فرق الأسرى على أصحابه ليحرسوهم في رحلة العودة إلى المدينة أمر الصحابة وصارت قاعدة كلية في التعامل مع الأسرى، وهو "استوصوا بهم خيراً"، فأصبح لزاماً على كل مسلم أن يحسن في كل مجالات معاملات الأسرى نورد هنا ما جاء في القرآن ، والسنة ، وفعل الخلفاء الراشدون .

أولاً: من القرآن الكريم:

كان للإسلام منهج رحيم حتي في الحرب، قال - تعالى - : " وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ " ^{١١٠} ، وهذا منهج عام، أما ما يتعلق بالأسرى، فقال - تعالى - : " وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا " ^٨ الإنسان حيث وضع القرآن للمسلمين منهاجاً قويمًا حتى في الحروب، ووضع لهم فيها ضوابط يسيرون عليها، ونهاهم عن تعدي هذه الضوابط، ولم يجز لهم ما يسمى: "الغاية تبرر الوسيلة" ، وقد حددت الشريعة الإسلامية مصير الأسرى إما المن وإما الفداء ^{١١١} .

^{١١٠} سورة البقرة، الآية ١٩٠

^{١١١} رجب عبد المنعم متولي، الحماية الدولية للمقاتلين أثناء المنازعات الدولية المسلحة، دار النهضة العربية ٢٠٠٥م، ص ١٦٩ -

والأسير هو الذي يؤسر فيحبس أي أن الأسير هو المحبوس وقال أبو سعيد الخدري : قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم " ويطعمون الطعام على حبه مسكينا وبتيما وأسيرا " فقال المسكين الفقير ، واليتيم الذي لا أب له ، والأسير المملوك والمسجون وقال "سعيد بن جبير" إن إطعام اليتيم والمسكين على التطوع ، وإطعام الأسير لحفظ نفسه إلا أن يتخير فيه الإمام ، فالأسير في حكم الضيف في الإسلام وليس في حكم العبد أو الرقيق ويطعمون الأسرى الطعام لحاجتهم إليه كالفقير واليتيم رغم أنهم من المشركين وقد نزلت هذه الآية في من تكفل بأسري بدر^{١١٢}.

ويقول تعالى (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنْفُسُكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنْكُمْ مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتِوكُمُ أُسَارَىٰ تَقَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِّنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)^{١١٣}. وفي سورة الأنفال قال تعالى (مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُخَنِّ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) وقال تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّمَن فِي أَيْدِيكُمْ مِّنَ الْأَسْرَىٰ إِن يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّا أَخَذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرَ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)^{١١٤})

ثانياً: السنة النبوية: لقد مضت السنة على هذا النهج، وذلك في عدة حوادث ووقائع، حيث نهى الرسول (صل الله عليه وسلم) عند فتح مكة عن قتل الجرحى والأسرى^{١١٥} ومن أغلق بابه وأعتقهم جميعاً ، وأوصى الرسول صلى الله عليه

المقصود بالمن علي الأسير هو اطلاق سراحه ومنحة حرية بغير فداء او عوض والمقصود بالفداء وهو الحل الثاني اي اذا لم يمن الامام علي الأسير ويتم بطريقتين وهي اما الفداء عن طريق المبادلة اي تبديل اسري العدو بأسري المسلمين الثانية بالفداء يبالغ يدفع مقابل اطلاق سراح الأسير "محمود عبد الفتاح محمود يوسف ، احكام الحرب في الشريعة الاسلامية والقانون ، دار الفكر العربي طبعة بدون سنة ص ١٤٤-١٤٣.

^{١١٢} ابي عب الله محمد بن احمد الانصاري القرطبي الجامع لاحكام القران ، دار احياء التراث العربي بيروت لبنان ، ١٢٩ ج ١٩ ، ص ١٢.

^{١١٣} سورة البقرة الآية ٨٥

^{١١٤} سورة الأنفال الآية ٦٧-٦٨

^{١١٥} يقصد بأسري الحرب في الشريعة الاسلامية هم المقاتلون من الكفار اذا ظفر المسلمون بأسرهم احياء "اي المقاتلون الكفار القادروين علي القتال وقتلوا ضد الدولة الاسلامية اذا تمكن المسلمون من اسرهم احياء ولا يعتبر من الاسري من لم يقاتل

وسلم بالأسرى ومن وصاياه " استوصوا بالأسارى خيرا " ، وقال الإمام أحمد : حدثنا علي بن هاشم ، عن حميد ، عن أنس - رضي الله عنه - قال استشار النبي صلى الله عليه وسلم الناس في الأسارى يوم بدر فقال " إن الله أمكنكم منهم " فقام عمر بن الخطاب فقال : يا رسول الله اضرب أعناقهم فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا أيها الناس إن الله قد أمكنكم منهم وإنما هم إخوانكم بالأمس " فقام عمر فقال : يا رسول الله اضرب أعناقهم . فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال للناس مثل ذلك . فقام أبو بكر الصديق رضي الله عنه فقال : يا رسول الله نرى أن تغفر عنهم وأن تقبل منهم الفداء ، قال : فذهب عن وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم - ما كان فيه من الغم ، فعفا عنهم وقبل منهم الفداء ، قال وأنزل الله عز وجل : "لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ"^{١١٦}

قال أبو عزيز بن عمير: مرَّ بي أخي مصعبُ بن عمير ورجلٌ من الأنصار يأسرني، فقال له: شدَّ يدك به؛ فإن أمَّه ذات متاع، قال: وكنتُ في رهطٍ من الأنصار حين أقبلوا بي من بدر، فكانوا إذا قدَّموا غداءهم وعشاءهم خصُّوني بالخبز، وأكلوا التمر؛ لوصية الرسول - صلى الله عليه وسلم - إياهم بنا، ما يقع في يد رجلٍ منهم كسرةٌ من الخبز إلا نفحني بها^{١١٧}.

ففي هذا الحديث نرى الإحسان لهذا الأسير، وتقديمه علي النفس وذلك بتقديم أفضل الطعام له، فالخبز كان طعامه، والصحابة يأكلون التمر، ومعلوم أن الخبز كان طعامًا عزيزًا، أما التمر، فهو متوفر بكثرة عندهم.

وبالتالي يجب معاملتهم معاملة المدنيين "عبد الغني عبد الحميد محمود، دراسات في القانون الدولي الانساني، الطبعة الاولى، دار المستقبل العربي، القاهرة واللجنة الدولية للصليب الاحمر سنة ٢٠٠٠، ص ٢٧٣-٢٧٤.
^{١١٦} سيد قطب، في ظلال القرآن، المجلد الثالث الاجزاء ٨، دار الشروق ص ١٥٥١
^{١١٧} ابن هشام، السيرة النبوية، "غزوة بدر الكبرى" الجزء رقم ١، ص ٧٤، ٧٣.

وايضا عندما خرجت خيل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأسرت رجلاً من بني حنيفة، ولا يعلمون من هو، وجأؤوا به إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - فقال لهم: (أتدرون من أخذتم؟ هذا ثمامة بن أثال الحنفي، أحسنوا إيساره)، ورجع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى أهله فقال: اجمعوا ما كان عندكم من طعام فابعثوا به إليه، وأمر بِلِقْحَتِهِ أَنْ يُغْدَى عَلَيْهِ بِهَا وَيَرَاخَ^{١١٨}

فالأصل في الإسلام عدم قتل الأسير ولكن لأسباب إستثنائية هدفها تحقيق مصلحة المسلمين يجوز قتلهم وأتفق على ذلك جمهور الفقهاء من المالكية والحنفية والشافعية والحنابلة وهناك أدلة للجمهور على جواز قتل الأسرى وذلك في حالات محددة^{١١٩}، وقد أمر الرسول (ص) بقتل بعض الأسرى مثل دريد بن الصمة وعقبة بن أبي معيط في بدر وأهدر دم ثمانية من أهل مكة بعد الفتح لجرائم كبيرة سبق وأن ارتكبوها وهذا يقابل محاكمة مجرمي الحرب^{١٢٠}.

وتتلخص نظرية الإسلام في معاملة الأسرى في حسن معاملة الأسرى عند أسرهم حتى يبيت في أمرهم وإطلاق سراحهم باليمن والفدية أو القتل لمجرمي الحرب ويرجع تحديد مصير الأسرى حسب الشريعة الإسلامية للسلطان وفق ما تقتضيه المصلحة العامة الإسلامية^{١٢١}

وقد أجاز الإسلام حبس الأسرى وربطهم بالحبال وذلك ليس للإضرار بهم أو إذلالهم وإنما هو إجراء وقائي لمنعهم من المشاركة في الحرب ضد المسلمين أثناء القتال أو الهرب وبهذا نرى أن الشريعة الإسلامية قد وفرة الحماية للأسرى وقد بين القرآن الكريم في آياته و في السنة النبوية ، وقد التزم قادة المسلمون بتعاليم الإسلام في معاملة الأسرى في حروبهم .

^{١١٨} ابن هشام، السيرة النبوية، ج ٤، دار احياء التراث العربي - بيروت، ص ٢٦٧.

^{١١٩} رجب عبد النعم متولي، الحماية الدولية للمقاتلين أثناء النزاعات المسلحة الدولية، مرجع سابق ص ١٨٨-١٨٠.

^{١٢٠} علي منصور، مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانونين الوضعية، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت الطبعة الاولى ١٩٧٠م ص ١١٨

^{١٢١} محمود عبد الفتاح محمود يوسف، احكام الحرب في الشريعة الإسلامية والقانو، دار الفكر العربي الطبعة بدون سنة ص ١٤٤.

نورد هنا بعض الحقوق التي كفلها الإسلام للأسير:

١-إطعام الأسير: الطعام ، كما هو معروف ، ضرورة من ضرورات الحياة، وبالرغم من أن المسلمين الأوائل كانوا في ضيق من العيش، إلا أن ذلك لم يمنعهم من إثارة أسراهم بما لم يحظى به المسلمون أنفسهم، أبتغاء رضي الله تعالى كما جاء في ذلك قول الله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ (الإنسان:٨).

فقد جعل الله ذلك من صفات الأبرار الذين يشربون من كأس (في الجنة) كان مزاجها كافورًا، وهم إنما يطعمونه وهم في أمس الحاجة إليه، كما عبر القرآن ﴿عَلَى حُبِّهِ﴾ ويبتغون بذلك وجه الله ويطلبون رضاه.. ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا﴾ (الإنسان:٩)، ويلتمسون أن ينجيهم الله من شر وويلات اليوم العبوس القمطير.

ولوصية رسول الله- صلى الله عليه وسلم- لم يكن الصحابة رضوان الله عليهم يقدمون للأسرى ما بقي من طعامهم بل كانوا ينتقون لهم أجود ما لديهم من طعام، ويجعلونهم يأكلونه عملاً بوصية رسول الله بهم، وها هو أبو عزيز شقيق مصعب بن عمير يحكي ما حدث يقول: "كنت في رهط من الأنصار حين أقبلوا بي من بدر، فكانوا إذا قدموا غداءهم وعشاءهم خَصَّوْنِي بالخبز، وأكلوا التمر لوصية رسول الله إياهم بنا، ما تقع في يد رجل منهم كسرة خبز إلا نفحني بها؛ فأستحي فأردّها فيردّها عليّ ما يمسه^{١٢٢}، وهذا لا يوجد لدى الأمم الأخرى، ولذلك لا تجد للمواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الأسرى قيمة ومنفعة حقيقية يشعر بها أسرى الحرب؛ فإن جنودها لا يعرفون لمثل تلك القوانين قيمة، بل يرون تلك المواثيق عائقاً يحول بينهم وبين التشفي من أسرى

^{١٢٢} الطبري "تاريخ الطبري" ٣٩، ٢٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ١، ١٣٠٧ هـ، يروي الإمام الطبري في تاريخه هذه الحادثة

الحرب غير مراعين لحقوقهم الإنسانية التي اتفقت عليها دول العالم ووضعت لها المواثيق الدولية. .

إذن فإطعام الأسير، على الرغم من أنها معاملة إنسانية بحتة، إلا أن الإسلام أضفى عليها نوعاً من القدسية والعبادة؛ لأن فيها طاعة الله وطاعة رسوله والقربى إلى الله؛ طلباً لثوابه وابتغاء لعقابه.

وتذكر كتب التاريخ ان قادة المسلمين في حروبهم نهجو نفس النهج النبوي وبقو علي ما علمهم القائد الاول محمد "صل الله عليه وسلم" فما فعله قائد جيوش المسلمين صلاح الدين الأيوبي لما أسر عددًا من جنود الجيش الصليبي، وكان لا يوجد عنده ما يكفيهم من الطعام - أطلق سراحهم لئلا يموتوا جوعاً، ورأى أن يقتلهم محاربين أفضل من أن يقتلهم في الأسر جائعين^{١٢٣} لهو اكبر دليل علي ما يحمله الاسلام من رحمة وإنسانية وما يحمله القادة من طاعة لقواعد الأسر التي وضعها القائد الاول محمد "صل الله عليه وسلم".

٢- كساء الأسير:

والكساء عموماً أمر واجب لستر العورات، وعدم إشاعة الفاحشة في المجتمع، وأوجب الشرع كسوة الأسير، وستر عورته، وقد وضع عنوان لباب كامل عنونه الإمام "البخاري" باباً كاملاً أسماه (باب الكسوة للأسارى)، وهو دليل قائم على أهمية ما يحتويه المعلم من معنى، قال: "حدثنا عبدالله بن محمد حدثنا بن عيينة عن عمرو سمع جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: لما كان يوم بدر أتى بأسارى وأتى بالعباس ولم يكن عليه ثوب فنظر النبي - صلى الله عليه وسلم - له قميصاً، فوجدوا قميص عبدالله بن أبيي يقدّر عليه فكساه

^{١٢٣} ابو زهرة في كتابة العلاقات الدولية في الاسلام، ص ١٣٠-١٠٤

النبي - صلى الله عليه وسلم - إياه فلذلك نزع النبي - صلى الله عليه وسلم - قميصه الذي ألبسه^{١٢٤}.

وهذا دليل على أنه لا بد من كساء الأسير الكساء المناسب له في الطول والعرض وغير ذلك، فانظر وتأمل، ولعل كثيراً من أبناء المسلمين لا يجد ما يوارى به عورته، وورد أيضاً أن رسول الله أمر لأسرى هوازن بالكساء فقد أمر رجلاً أن يقدّم مكة فيشتري للسبي - الأسرى - ثياب المعقّد^{١٢٥}، فلا يخرج الحرّ منهم إلا كاسياً^{١٢٦}.

٣- مأوى الأسير:

والمأوى كذلك من ضرورات الحياة وقد كفل الإسلام للأسير في المأوى ما كفله للإنسان كافة، وإضافةً إلى تأمين مأكله ومشربه وملبسه ضمن الإسلام مسكنه الصحي اللائق بإنسانية الإنسان. وحتى يتمّ النظر في شأن الأسرى كان المسلمون يجعلونهم في أحد مكانين إما المسجد وهو أشرف مكان عند المسلمين، وإما بيوت الصحابة.

والمستهدف من إبقاء الأسرى في المسجد أن يروا أخلاق المسلمين وعبادتهم لعلهم يتأثرون بها، فيدخل الإيمان في قلوبهم، وقد حدث هذا بالفعل مع بعضهم كثمّامة بن أثال^{١٢٧}. من هنا يأتي الهدف الأساسي للإسلام من الأسر ليس إجراء عقابي بل هو حب الخير والخير في إعتناق هذا الدين.

وأما المسكن في بيوت الصحابة، فعن الحسن قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يُؤتى بالأسير، فيدفعه إلى بعض المسلمين، فيقول:

^{١٢٤} البخاري، باب الكسوة للأسير، مرجع سابق.

^{١٢٥} البخاري "كتاب الجهاد، باب كسوة الأسرى رقم ٢٨٤٦، ورواة البيهقي في سنية الكبرى ١٨٥٧٠.

^{١٢٦} ثياب المعقّد، المعقّد: ضرب من برود هجر. "تاج العروس"، ١/٢١٣٠.

^{١٢٧} البخاري "كتاب أبواب المساجد، باب الاغتسال إذا أسلم، ٤٥٠.

"أحسن إليه" فيكون عنده اليومين والثلاثة، فيؤثره على نفسه^{١٢٨} وإبقاء الأسرى في منازل الصحابة فكان هذا إكراماً كبيراً من المسلمين لهؤلاء الأسرى

وفي المسجد، فعن سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ "بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَيْلاً قَبْلَ نَجْدٍ فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ فَخَرَجَ إِلَيْهِ^{١٢٩} رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -..." وهكذا نرى أن مأوى الأسير كان موزعاً بين بيوت الصحابة والمسجد، وقد كانا أكرم مكانين عند المسلمين، أما ربطه في سارية المسجد فليس فيه شيء من الإساءة، إنما خوفاً من الهرب فقط؛ لأنه لم تكن توجد في حينها (سجون).

٤- عدم تعذيب الأسير وإكراهه:

تعذيب البشر عموماً وإكراههم أمر محظور في شريعة الإسلام، إذ الإنسان له حرمة محفوظة، وقد كفل الإسلام للأسير ذلك وحفظه من الأذى، وكيف يحرص الإسلام على إطعامه وسقيه ويوفر له المأوى المناسب والكسوة المناسبة ويرتب الجزاء الكبير على ذلك ثم يستبيح تعذيبه ويهدر كرامته؟

وتحريم تعذيب الأسرى يشمل عدم تعذيب الجرحى منهم بطريق الأولى، بل إذا كان الجريح لا تعينه قوته على المقاومة منع قتله وأمر بأن يبقى ويداوى ويفدى أو يُمن عليه^{١٣٠} وقد كان من المعتاد في الأزمنة الغابرة أن يمثل المنتصر بجثث عدوه المغلوب بقصد التشفي، أما في الإسلام فقد نهى عن ذلك تماماً، بل إن عموميات الأدلة الشرعية في الإسلام توصي بالإحسان إليهم كما أمر، لكنهم

^{١٢٨} محمد علي الصابوني، "صفوة التفاسير"، دار القرآن الكريم، بيروت ١٩٣٣.

^{١٢٩} ابن حبان "صحيح ابن حبان" ٤٢٤. ورواه مسلم في صحيحة، كتاب الجهاد باب ربط الأسير وحبسه وجواز المن عليه، ص ١٣٨٦.

^{١٣٠} السيوطي "الاشباه والنظائر"، ٥٢٦١٢.

لا يمثل بهم ؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^{١٣١} وقوله أيضاً: ﴿وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^{١٣٢} والأحسن العفو والصفح، لقوله: {ولئن صبرتم لهو خير للصابرين}

ومن الإنسانية العالية أن شريعة الإسلام لا تجيز إكراه الأسير للحصول على معلومات عن العدو، وقد ورد انة "قيل لمالك: أيعذب الأسير إن رُجي أن يدل على عورة العدو؟ قال: ما سمعت بذلك"^{١٣٣}، من هنا نجد انة من يؤثرونه المسلمون علي انفسهم في قوتهم كيف يعذبونه؟ انظر لما يحدث اليوم من تعذيب بشتي انواعه في سجون الاحتلال الاسرائيلي وسجن غوانتانامو.

وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان التي ينادي بها الغرب بما فيها المطالبة بحقوق الأسرى كان للإسلام الأسبقية في التعامل معها، ففي الحديث عن رسول الله صل الله عليه وسلم من قوله في أسرى بني قريظة: "أحسنوا إيسارهم وقيلوهم (أي وفروا لهم القيلولة) واسقوهم، ولا تجمعوا عليهم حر الشمس وحر السلاح"^{١٣٤}.

٥- تلبية ما يريده الأسير:-

ومن معالم معاملة الإسلام الطيبة للأسير أن يحدثه المسلمون، ويردوا على استفساراته في حدود سياسة الدولة، وأن يلبوا رغباته في حدود الشرع؛ لأن تركه وإهماله بعدم الرد عليه نوع من الإهانة وإهدار الكرامة التي نهى عنها الإسلام في معاملة الأسير، وهنا تبرز اهتمام الاسلام بحالة الأسير النفسية فقد إهتم الإسلام حتي باجانب النفسي للأسير وحوارات النبي مع الأسرى معروفة ومشهورة، نذكر منها .

^{١٣١} سورة النحل، الآية ١٢٦،

^{١٣٢} سورة البقرة، الآية ١٩٤.

^{١٣٣} أبو عبدالله ابن المواق "التاج والاكلیل، ٣/٣٥٣، دار الفكر، بيروت. ط. ثانية، ١٣٩٨.

^{١٣٤} مرجع سابق ذكره .

أسر أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رجلاً من بني عقيل، وأصابوا معه العضباء، فأتى عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو في الوثاق قال يا محمد، فأتاه فقال ما شأنك؟ فقال بم أخذتني، وبم أخذت سابقة الحاج؟ فقال "إعظماً لذلك أخذتك بجريرة حلفائك ثقيف" ثم انصرف عنه فناده فقال يا محمد، يا محمد، وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رحيماً رقيقاً فرجع إليه، فقال "ما شأنك؟" قال إني مسلم. قال: "لو قلتها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح"، ثم انصرف فناده فقال يا محمد، يا محمد، فأتاه فقال: ما شأنك؟ قال إني جائع فأطعمني وظمآن فاسقني قال "هذه حاجتك" ^{١٣٥}

فهذا الصبر على الرجل كلما نادى عليه كان يرد على إستفساراته، ولا يسأم أو يمل من أسئلته، مما يوحى بسعة صدره، وعمق رحمته التي شملت البشر جميعاً، وهو القائد الأول للدولة الإسلامية - ومناداته باسمه مجرد يدل على مدى الرحمة والإنسانية التي يحملها الرسول في قلبه لكل البشر، وأعطى رسول الله لأبي الهيثم بن التيهان أسيراً، وأمره بالإحسان إليه، فأخذه أبو الهيثم إلى منزله، ثم قال: إن رسول الله أوصاني بك خيراً، فأنت حرٌ لوجه الله، ورؤي أنه قال له: "أنت حرٌ لوجه الله، ولك سهم من مالي" ^{١٣٦}.

وهذه المحادثة والكلام والأخذ والرد مع الأسير وتلبية ما يريده - في حدود الشرع طبعاً - قد تؤدي بالأسير إلى الإسلام، وفيها خير كثير لا سيما لمن يُرجى إسلامه من الأشراف، الذين يتبعهم على إسلامهم خلق كثير.

وايضاً في حديث الرسول مع "ثمame" وهو مربوط في سارية المسجد، خرج إليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: "ماذا عندك يا ثمame" فقال: عندي يا محمد خير، إن تقتل تقتل ذا دم، وإن تُنعم تنعم على شاكِر، وإن كنت تريد

^{١٣٥} مسلم ابن الحجاج "صحيح مسلم" باب لاوفاء لنذر في معصية، دار احياء الكتب العربية، رقم الحديث ١٦٤١.

^{١٣٦} الامام البيهقي "شعب الأيمان"، رقم الحديث ٤٦٠٦.

المال فسل تعط منه ما شئت، فتركه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهكذا ثلاث مرات في ثلاثة أيام، فقال رسول الله - صل الله عليه وسلم -: "أطلقوا ثمامة" فانطلق إلى نخل قريب من المسجد، فاغتسل ثم دخل المسجد فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، يا محمد، والله ما كان على الأرض وجه أبغض إلي من وجهك.. فقد أصبح وجهك أحب الوجوه كلها إلي، والله ما كان من دين أبغض إلي من دينك.. فأصبح دينك أحب الدين كله إلي، والله ما كان من بلد أبغض إلي من بلدك.. فأصبح بلدك أحب البلاد كلها إلي^{١٣٧}.

٦- إعادة الأسير:

تظل رعاية الإسلام للأسير قائمة منذ وقوعه أسيراً في أيدي المسلمين إطعاماً وإسقاءً وكسوةً ومأوىً ومعاملةً طيبةً؛ حتى يعود إلى قومه ويتسلمه أهله.

يروى الإمام الطبري في تاريخه وقوع ابنة حاتم الطائي في سبایا طیى، فجعلت ابنة حاتم في حظيرة بباب المسجد كانت السبایا يحبس بها، فمر بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقامت إليه، وكانت امرأةً جزلَةً، فقالت: يا رسول الله هلك الوالد، وغاب الوافد، فامنن عليّ من الله عليك.. قال: ومن وافدك؟ قالت: عدي بن حاتم. قال: الفار من الله ورسوله... قال: قد فعلت، فلا تعجلي بخروج حتى تجدي من قومك من يكون لك ثقة حتى يبلغك إلى بلادك، قالت: فكساني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وحملني، وأعطاني نفقةً، فخرجت معهم حتى قدمت الشام على أخيها ليسألها: ماذا ترين في أمر هذا

^{١٣٧} مسلم ابن الحجاج "كتاب الجهاد والسير" باب ربط الأسير وحبسة وجواز المن عليه، الجزء الاول، رقم الحديث ١٨١٦، المرجع السابق.

الرجل؟ قالت: أرى والله أن تلحق به سريعاً فإن يكن الرجل نبياً فالسابق إليه له فضيلة.^{١٣٨}

وبهذه الحادثة سن رسول الله - صل الله عليه وسلم - بعد المن على الأسير، تأمين الطريق الذي سيرجع منه الأسير، وتزويده بالنفقة والمال الكافي، وتوفير الكسوة والرفقة الآمنة له؛ حتى يصل إلى قومه سالمًا آمنًا.

ومن سماحة الإسلام وحسن إحترامة للإنسان وتكريمة هناك من أطلق الرسول صل الله عليه وسلم سراحهم لفقرهم وحاجتهم ولأنهم لا يملكون الفداء كما فعل في غزوة بدر وغيرها. وفي غزوة حنين أطلق الرسول ستة آلاف أسير من قبيلة هوازن دفعة واحدة. لماذا لأنه رسول هداية للعالمين؟ لم يكن الإسلام دين انتقام، حاشاه أن يكون دين حقد وتكيد بخصومه، ففي غزوة بني المصطلق أطلق الصحابة الأسرى إكراما لرسول الله صل الله عليه وسلم رغم أن قانون الحرب في زمانهم كان يبيح (قتلهم أو استرقاقهم) مع تحويلهم إلى عبيد وذل ومهانة. وهذا ليس غريبا على الاسلام، فالنبي . صل الله عليه وسلم . اهدى اباسفيان طعاما وهو بمكة على شركه ومحاربتة للرسول وحين اشتد القحط على اهل مكة . وهى على عداوتها وشركها ،ارسل اليها نبي الرحمة خمسمائة دينار تفرق فى اهلها.

و نذكر هنا ما ورد في كتب التاريخ ،عن ما فعله القائد المسلم صلاح الدين الأيوبي حينما اطلق عشرات الالاف من أسرى الصليبيين دون فداء وبلا مقابل، وقد فعل المسلمون مثل هذا فى حروبهم فى الأندلس ،اقتداء ومحبة لرسول الكريم ،الذي علمهم حسن معاملة الأسري والين معهم .

^{١٣٨} مسلم ابن حجاج "كتاب الجهاد والسير ،باب ربط الأسير وحبسة وجواز المن عليه ،دار احياء الكتب العربية .

لقد جاء الإسلام بقانون سماوي جديد علم الإنسان كيف يحترم الإنسان حتى ولو كان الأسير عدواً ، هذا قبل أن تولد عصابة الأمم أو هيئة الأمم وبعد هذا البيان لنا ان نقارن كيفية معاملة الإسلام لأسرى الحرب بما يحدث وبما فعلته أمريكا بأسرى المسلمين بكوبا (غوانتانامو) ، وما فعلته في أفغانستان والعراق ، وأسرى المجاهدين الفلسطينيين في السجون اليهودية ، وغيرهم من الأسرى المستضعفين الذين يعانون التعذيب والتشويه ، فقد التزم المسلمون بتطبيق احترام حقوق الأسير ، قبل أن تولد الإتفاقيات الدولية ، كاتفاقية جنيف الخاصة بأسرى الحرب ، التي لم يلتزم بها الأمريكان في " غوانتانامو " ، وجنود الاحتلال الاسرائيلي ، وبقت حبر علي ورق .

المطلب الثالث : إنتهاء الأسر .

تنتهي وضعية الأسر بتحقق الحالات التي نص عليها الباب الرابع من اتفاقية جنيف الثالثة ، وهي حالة انتهاء الأسر بالوفاة ، أو بالهروب الناجح ، أو إعادة الأسرى إلى أوطانهم ، أو إيوائهم في بلد محايد بسبب ظروفهم الصحية ، أو بالإفراج عنهم بناء على تعهد ، وهذه الحالات قد تطرأ أثناء الأسر ، كما ينتهي الأسر بالطريقة المعهودة وهي الإعادة إلى الوطن مباشرة بعد انتهاء العمليات العسكرية .

وضعت اتفاقية جنيف الثالثة حالات لإنهاء الأسر ، وهي :

أولاً : وفاة الأسير :

نصت اتفاقية جنيف الثالثة على وفاة الأسير كإحدى أسباب إنتهاء حالة الأسر سواء كانت وفاة طبيعية ، أو تسبب فيها إصابات أو أمراض ، وأحاطتها بمجموعة ضمانات تتمثل في تدوين وتحويل الوصايا ، الشهادات والبلاغات عن

وفاة الأسرى، والالتزام بإجراء الفحوص الطبية وإجراء التحقيقات في حالة الوفيات الغامضة، وترتيبات الدفن وتنظيم مقابر أسرى الحرب .

ثانياً_ هروب الأسير: تناولت المادة ٩١ من اتفاقية جنيف الثالثة حالات هروب الأسير:

وقد اوردتها إنة ،إذا لحق بالقوات المسلحة الوطنية أو الحليفة ،وإذا غادر الأراضي الواقعة تحت سلطة الدولة الحاجزة أو دولة حليفة ،وايضاً إذا انضم إلى سفينة ترفع علم الدولة التي يتبعها، أو علم دولة حليفة لها في المياه الإقليمية للدولة الحاجزة شرط أن لا تكون السفينة المذكورة خاضعة لسلطة الدولة الحاجزة.

وتتمثل الحقوق المكفولة للأسير في أنه إذا أفلح في الهروب واللاحق بجيشه ثم وقع من جديد في الأسر، لا يجوز معاقبته على فرار الأول، أما في حال إذا أخفق الأسير في الهرب فلا توقع عليه سوى تدابير تأديبية، ويبقى نفس الحكم حتى في حال تكرار محاولة الهروب، ويسري أيضاً في حال استعانة الأسير بوسائل تعينه على الهروب .

٤- الإعادة إلى الوطن أو الترحيل المباشر إلى بلد محايد^{١٣٩}، وقد نضمتها المادة من الاتفاقية في فئتين هما فئة الجرحى والمرضى الميؤوس من شفاهم خلال عام طبقاً للتوقعات الطبية و تستدعي حالتهم العلاج، والذين ساءت لياقتهم البدنية أو العقلية بشدة ،والفئة الثانية متمثلة في الجرحى والمرضى الذين تم شفاؤهم، لكن نتج عن إصابتهم أو مرضهم نقص جسيم ومستديم في لياقتهم البدنية أو العقلية.

أما الأسرى الذين تم إيواؤهم في بلد محايد فهم: الجرحى والمرضى الذين يحتمل شفاؤهم خلال سنة من تاريخ الجرح أو بداية المرض، إذا كان علاجهم

^{١٣٩} حددت المادة ١١٠ ف١ من الاتفاقية الفئات التي ينبغي اعادتهم مباشرة الي الوطن .

في البلد المحايد يرجى منه شفاؤهم، أو الأسرى الذين تدهورت حالتهم العقلية أو البدنية بشكل خطير وفقاً للتوقعات الطبية ويمكن إيوائهم إلى البلد المحايد حتى تتحسن حالتهم، إلا أنه إذا لم تتقدم حالة هؤلاء الأسرى وتدهورت حالتهم الصحية بحيث صارت مطابقة للشروط الموضوعية للإعادة إلى الوطن مباشرة، فإنه يستوجب ترحيلهم وإعادتهم إلى وطنهم مباشرة .

٥_ الإفراج بناء على تعهد: صورته أن تقوم الدولة الأسيرة بإخلاء سبيل الأسير في أي وقت سواء بعد توقف العمليات العسكرية أو قبل ذلك بشرط أن يوقع الأسير على تعهد كتابي، أو يعطي كلمة شرف بعدم العودة للقتال ضدها مرة أخرى، حيث تناولت المادة ٢١ من اتفاقية جنيف الثالثة أنواع الإفراج بناء على تعهد والمتمثل في الإفراج الجزئي والكلي والإفراج بناء على أسباب صحية لكنها لم تعط تفاصيل دقيقة لها وشرحاً كافياً لها بالمقارنة مع حالات الانتهاء الأخرى، ويشمل الإفراج على تعهد على مجموعة من الشروط، وهي:

- ١- أن يكون قانون دولة الأسير يسمح له بإعطاء ذلك التعهد، فإذا ما أعطى الأسير تعهداً، وكان قانون دولته يحظر ذلك اعتبر التعهد باطلاً.
- ٢- لا يجوز بأي حال من الأحوال إرغام الأسير على قبول إطلاق سراحه في مقابل ذلك الوعد أو التعهد.

٣_ إذا أعطى الأسير تعهداً في حال كان قانون دولته يبيح ذلك فإنه يلتزم بذلك ولا يجوز لدولته أن تلزمه بأي عمل مع وعده أو تعهده.

ونشير هنا أن المادة ٢١ لم تتطرق لعبارة التعهد اومضمونة ومن ذلك نجد ان الأمر متروك الي الدولة الحاجزة لتحديد صيغة التعهد ورغم ان العرف جري علي ان التعهد يكون مكتوباً وموقع عليه الأسير.

٦_ الإفراج النهائي عند انتهاء الأعمال العدائية^{٤٠}، إذ نصت على ضرورة الإفراج عن أسرى الحرب وإعادتهم إلى أوطانهم دون إبطاء عند انتهاء العمليات الحربية الفعلية، ولا يشترط أن يكون انتهاء الحرب قد تم بشكل محدد فقد تنتهي بتوقيع معاهدة صلح أو عودة العلاقات السلمية بين الدولتين المتحاربتين، أو إجراء إخضاع أحد الطرفين للآخر،

ويسري هذا المبدأ حتى ولو لم تكن هناك اتفاقية مع دولة الأسير تقضي بإعادة الأسرى بعد انتهاء العمليات الحربية، لأن رفض الدولة الحائزة الإفراج عن الأسرى لديها يعتبر مخالفة جسيمة لأحكام اتفاقية جنيف الثالثة وجريمة حرب وفقاً لأحكام المادة ٨٥ من البرتوكول الإضافي الأول .

وهنا ماذا نقول في أسرى المسلمون في سجن غوانتانامو الذين يقضون في السجن لسنوات دون محاكمة وتحت التغذية المستمر، وفي جميع الأحوال تثبت لأسرى الحرب مجموعة من الحقوق تلزم الدولة الأسيرة بتنفيذها، منها الحق في نقل الأسرى ونقل متاعهم ومراسلاتهم وطرودهم وتذكاراتهم.

ولكن هناك مشكلة لم تتناولها اتفاقية جنيف وهي رفض الأسرى العودة إلى بلادهم خشية الاضطهاد وإكراههم في العودة إليها، إلا أنه بالعودة إلى الغرض الأصلي للاتفاقية وهو ضمان المعاملة الإنسانية الكريمة للأسرى، والمواثيق الدولية وبخاصة اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، كما حدث لأسرى الجيش الليبي عقب حرب أوزو، بين ليبيا وتشاد، فإن الأسير يتمتع بصفة لاجئ الذي يطلب الموافقة على الالتجاء .

كما يؤخذ على اتفاقية جنيف الثالثة عدم النص على نظام تبادل الأسرى كأحدى حالات انتهاء الأسر، حيث لا يجوز للأسرى المفرج عنهم عن طريق

^{٤٠}نصوص المادة ١١٨، من اتفاقية جنيف الثالثة، فقرة الإفراج النهائي عند انتهاء الأعمال العدائية .

التبادل أن يعودوا إلى القتال حتى نهاية الحرب التي أسروا أثناءها، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك، وهذا الاتفاق أي اتفاق تبادل الأسرى يخضع للأحكام العامة في القانون الدولي بشأن المعاهدات .



المبحث الثالث

القوانين المأخوذة من الفقه الإسلامي موجودة في القانون الدولي الإنساني في
ضمان حقوق الأسرى

المطلب الاول:

بداية نشأة القانون الدولي الإنساني المتعلق بضمان حقوق الأسرى "اتفاقية
جنيف الثالثة.

اتفاقية جنيف الثالثة، هي الاتفاقية التي خصصها القانون الدولي
الإنساني، بضمان حقوق الأسرى ، حث حلت هذه الاتفاقية محل اتفاقية أسرى
الحرب لعام ١٩٢٩، وتضم ١٤٣ مادة في حين اقتضت اتفاقية ١٩٢٩ على
٩٧ مادة فقط. وتم توسيع نطاق فئات الأشخاص الذين لهم الحق في التمتع
بوضع أسرى الحرب طبقا للاتفاقيتين الأولى والثانية. وتم صياغة تعريف أدق
لظروف الاعتقال، ومكانه، وخاصة ما يتعلق بعمل أسرى الحرب، ومواردهم
المالية، والإعانات التي يتسلمونها، والإجراءات القضائية المتخذة ضدهم. وقد
أقرت الاتفاقية مبدأ إطلاق سراح الأسرى، وإعادتهم إلى وطنهم من دون تأخير
بعد انتهاء الأعمال العدائية. وتضم الاتفاقية أيضا خمسة ملاحق تضم لوائح
النماذج المختلفة، وبطاقات التعريف، وبطاقات^{٤١} أخرى.

لقد مرت اتفاقية جنيف بعدة تطورات وتجديد من يوم صدورها الى وقتنا
الحاضر ولزات تشهد كل فترة تطور في بنودها وستبقى تشهد هذا التحديث
والتجديد لانها من صنع البشر فتبقى ناقصة الى أن تعود الى أصل تكوينها

^{٤١} مجلة الصليب الأحمر الالكترونية "https://www.icrc.org/ara/who-we-are/index.js"

والمبادئ السامية التي أستمدت منها بنودها حتي تصل الى العودة الى أصل تكوينها وهي المبادئ الإسلامية التي كانت الاصل في احترام حقوق الإنسان في حالتها الحرب والسلم .

المطلب الثاني :

القوانين المأخوذة من الشريعة الإسلامية

ان الشريعة الإسلامية وضعت قواعد كان لها اثر كبير في حكم سلوك المسلمين أثناء الحروب التي كانوا يدخلون فيها ، حيث أثرت فيهم قواعد الشريعة الإسلامية ، والأوامر التي كان يتلقاها المسلمون من الرسول (محمد) عليه الصلاة والسلام ، وكذلك أوامر الخلفاء الراشدين من بعده ، وقادة الجيوش العسكرية الإسلامية كان لها دور في تغيير وإزالة العادات والتقاليد الانسانية والوحشية التي كانت تتبع في الحروب قبل الإسلام وبلاخص ما يتعلق بمعاملة الأسرى والإحسان اليهم .

ولقد جاء الإسلام بقانون سماوي جديد علم الإنسان كيف يحترم الإنسان حتى ولو كان الأسير عدواً، هذا قبل أن توجد هيئة الأمم وقبل أن تكون هناك الإتفاقيات الدولية كاتفاقية جنيف الخاصة بأسرى الحرب، فلم تغب الشريعة الإسلامية عن واقع وحياة المسلمين في كل المجالات منذ أن جاء بها الرسول صل الله عليه وسلم - وحتى الآن وعملية استبعاد الشريعة الإسلامية كانت في القرن الثامن الميلادي عشر وبالتحديد في سنة ١٧٩٨/١٧٩٩، عندما اجتاحت جيوش نابليون بونابرت مصر، فجمع علماء الشريعة، وعرض عليهم قانونه الفرنسي الذي يريد أن يطبقه بدلاً من الشريعة، وعندما راح العلماء يدرسون قانون نابليون، ظهرت لهم مفاجأة ، وهي أن الأحكام والمبادئ القانونية مأخوذة

من الفقه الإسلامي ومستمدة من الأحكام الشرعية، ثم أصدروا كتاباً سموه: «تطبيق قانون نابليون على مذهب الإمام مالك»^{١٤٢}.

فمن هنا نجد أن القانون الدولي الوضعي قد أخذ حقبة طويلة جداً من الزمن و التغييرات المتتالية حتى و صل إلى بعض المبادئ السامية التي وصل إليها الإسلام منذ عدة قرون، فقد كان القانون الدولي في بداية تكوينه لا يطبق الضوابط التي وصل إليها في القرن العشرين على كافة النزاعات المسلحة، حيث كان يشترط شروطاً معينة حتى يطبق القانون الدولي على هذه الحروب، وقد مر بمراحل من التطور حتى وصل الي ما هو عليه اليوم .

ويقول المفكر الإسلامي والفقيه الدستوري أبوالمجد «درسنا القوانين الفرنسية القديمة والحديثة ووجدناها مأخوذة في معظمها من الفقه المالكي، هكذا يقول د. أحمد كمال أبو المجد ويضيف: الكثير بل إن الغالبية العظمى من القوانين الفرنسية لا تتعارض مع أحكام الإسلام لأن مصدرها إسلامي، وهو فقه الإمام مالك، وكل ماله علاقة بالحريات - باستثناء القوانين المتطرفة - ومعظم المعاملات مستمدة من الفقه الإسلامي لكنهم عزلوها من مرجعيتها الإسلامية ونسبوها إلى أنفسهم»^{١٤٣}.

نورد هنا بعض من القوانين التي اخذها القانون الوضعي من الشريعة الإسلامية في ضمان حقوق الأسري فمن يقرأ ويطلع علي القانون الدولي الإنساني بشكل عام واتفاقية جنيف بمادة "١٤٣" يجدها أنها في طريقة معاملة المسلمين لأسراهم فهي عندهم عبادة يتقربون بها الى الله تعالى ومن خالفها خشي العقاب من الله تعالى فهي سلوك المسلمين في تعاملهم مع الإنسان بشكل عام نورد بعضها في عدة نقاط وهي :

^{١٤٢} حسن عبدالله، مقالة بعنوان، الشريعة الإسلامية لماذا فشلوا في تطبيقها، صحيفة إلكترونية، باسم حركة مصر المدنية .
^{١٤٣} <http://kuwait.tt/article/details.aspx?id=302278>

١-الحق في المعاملة الإنسانية

حيث نصت المادة "١٣" من اتفاقية جنيف الثالثة علي القواعد الأساسية لمعاملة أسرى الحرب على أنه "يجب معاملة أسرى الحرب معاملة انسانية في جميع الأوقات ، ويحضر أن تقترب الدولة الحاجزة أي فعل او اهمال غير مشروع يسبب موت أسير في عهدها ، ويعتبر انتهاكا جسيما لهذه الاتفاقية ،وعلي الأخص ،لايجوز تعريض أي أسير حرب للتشوية البدني أو التجارب الطبية أو العلمية من أي نوع كان ،كان مما لا تبرره المعالجة الطبية للأسير المعني أو لا يكون في مصلحته " ومن هذه المادة يحظر ارتكاب أي اجراء من اجراءات الأخذ بثأر ضد الأسرى ،لأنها تعد أعمال انتقامية غير مشروعة وفقا للمادة ١٣ مخالفة لاحكام القانون الدولي الإنساني وذلك لان الهدف من عملية الأسر هو منع المقاتل من الاستمرار في القتال .

هذا ماجاء به القانون من حسن معاملة للأسرى ولكن مانرى من تطبيق علي ارض الواقع في سجون من وضعوا هذه الاتفاقية فلم تعرف لهم الا عامل الانتقام من أسرى عدوهم بشتي انواع وصور العذاب الذي عرفته في عصرها ،ولكم في سجون الإحتلال والإسرائيلي في فلسطين ، وسجن ابو غريب في العراق ،المسؤولة عنة الولايات المتحدة الأمريكية ،وسجن غوانتانامو خير دليل علي مايحدث من إنتهاكات لحقوق الأسرى.

في حين نجد أن الشريعة الإسلامية عرفت وطبقت حقوق الأسرى على كل أسير من يقع في يدها ، فقد حثت الشريعة الإسلامية على معاملة الأسير معاملة كريمة لا تهان فيها كرامته ولا تنتهك حرمة، دون اعتبار لاختلاف الدين أو كونه من الأعداء، وعدّ تلك المعاملة من صفات الأبرار، حيث قال الله تعالى فيهم: (وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا)^{١٤٤}، وأوصى رسول الله

^{١٤٤} سورة الانسان "الاية ٧".

صل الله عليه وسلم أصحابه بحسن معاملة الأسرى فقال: "استوصوا بالأسارى خيراً"^{١٤٥}، وبهذه الأخلاق حول الإسلام غريزة الإنتقام من الأسير إلى أداة ورحمة، فنجد في معاملته مع العدو لا تقتصر على النهي عن تعذيبه أو تجويعه، بل إمتد إلى الحث على الإحسان إليه وإكرامه وأيثاره علي نفسه ومساواته بالمسكين واليتيم، وبهذا تتحول أحد أثار الحروب ، إلى عبادة يرجو بها من وقع بيده أسير رضا الله عز وجل .

٢-الحق في إحترام شخصية وشرف الأسير :أكدت المادة "١٤" والتي نصت على أنه "لأسرى الحرب حق في احترام أشخاصهم وشرفهم في جميع الأحوال ،ويجب أن تعامل النساء الأسيرات بكل الاعتبار الواجب لجنسهن ،ويجب على أي حال أن يلقين معاملة لا تقل عن المعاملة التي يلقاها الرجال ويحتفظ أسرى الحرب بكامل أهليتهم المدنية التي كانت لهم عند وقوعهم في الأسر ،ولا يجوز لدولة الحائزة تقييد ممارسة الحقوق التي تكفلها هذه الأهلية ،سواء في اقليمها او خارجة الا بالقدر الذي يقتضيه الأسر"^{١٤٦} من ذلك نجد ان أسرى الحرب في جميع الظروف والاقوات يتمتعون بحق الاحترام لاشخاصهم وشرفهم ،ويحتفظون بأهليتهم المدنية التي كانت لهم عند وقوعهم في الأسر .

وقد وضعت الشريعة الإسلامية كل ماتحتوية هذه المادة من حق في إحترام أشخاصهم وشرفهم في جميع الأحوال وخصصت للأسيرات من النساء بمعاملة خاصة قد تم ورودها في المبحث السابق من هذه الدراسة .

٣-الحق في العناية الصحية والطبية :وضعت اتفاقية جنيف مادة توجب بها الدولة الحائزة أن توفر للأسرى العناية الطبية اللازمة لحالتهم الصحية ،وتلزمها بتخاذ كافة التدابير الصحية الضرورية لتأمين نظافة المعسكرات

^{١٤٥}المعجم الكبير رقم الحديث "٣٩٣٢٢"، مرجع سابق.

^{١٤٦}بنود اتفاقية جنيف ،المادة "١٤". مرجع سابق،

وملائمتها للصحة والوقاية من الأوبئة وأن تتوفر للأسرى نهائياً وليلاً، مرافق صحية تستوفي الشروط الصحية وتراعى فيها النظافة الدائمة^{١٤٧}، وإيضاً توجب هذه الاتفاقية وجود مستويات طبية في معسكرات الأسرى ويفضل أن يقوم بعلاج أسرى الحرب موظفون طبيون من نفس دولة وجنسية الأسير، وتتحمل الدولة الحائزة كافة مصاريف علاج الأسرى .

وهذا ما أكدت الشريعة الإسلامية في معاملتها مع الأسرى، فالشريعة الإسلامية بما فيها من أحكام، توجب معاملة الأسرى معاملة إنسانية ، تحفظ كرامتهم، وترعى حقوقهم ، وتصون إنسانيتهم ، ويعتبر القرآن الأسير من الفئات الضعيفة التي تستحق الشفقة والإحسان والرعاية، هذا في كونه أسير فما بالك بأسير يحتاج عناية صحية، من هنا يعامل الإسلام الأسير مثل المسكين واليتيم في المجتمع . يقول تعالى في وصف معاملتهم للأسرى (وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا * إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا * إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا)^{١٤٨}

فهنا المسلم يضع رقيب نفسه في المعاملة مع أسيره، ليس من البشر ولكن من الله الذي يراه، ويخاطب الله - نبيه صل الله عليه وسلم - في شأن أسرى بدر فيقول : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّمَن فِي أَيْدِيكُمْ مِّنَ الْأَسْرَىٰ إِن يَعْلَمْ اللَّهُ فِيقُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرَ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)^{١٤٩} .

٤- الحق في المساواة في المعاملة: نصت المادة "١٦" من اتفاقية جنيف الثالثة على بأن يعامل الأسرى بمساواة دون تمييز على أساس النوع أو الجنسية أو العقيدة الدينية أو السياسية أو لأي سبب آخر مع مراعاة الرتب العسكرية^{١٥٠}

^{١٤٧} اتفاقية جنيف الثالثة، المادة ٣٠، ٢٩، ١٥، من بنود الاتفاقية، مرجع سابق.

^{١٤٨} سورة الانسان الآية ٨، ٩.

^{١٤٩} سورة الانفال، الآية ٧٠.

^{١٥٠} بنود اتفاقية جنيف المادة ١٦، مرجع سابق ذكره .

، أعطي القانون بموجب هذه المادة عامل المساواة التي نادت بها وجاء من أجلها الإسلام وحث عليها الرسول الكريم قبل أن تعرف هذه الاتفاقية حيث قال -صل الله عليه وسلم - "الناس سواسية كأسنان المشط الواحد لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى"^{١٥١} هذه التعاليم التي جاءت بها الشريعة الإسلامية المساواة في كافة الإوقات السلم والحرب قوانين تطبق بالعمل لا تكتب حبر على ورق كما يحدث في القانون الدولي الإنساني .

٥- الحق في الغذاء والكساء : أعطى القانون بما يحمله من مواد في اتفاقية جنيف الثالثة وجوب ان تكون وجبات الغذاء الأساسية التي تقدم للأسرى كافية في كميتها وقيمتها الغذائية وتنوعها ، كما يجب تزويدهم بكمية كافية من الماء، ولا يجوز أن يقطع شئ من غذائهم كجزاء تأديبي يفرض عليهم^{١٥٢} وورد في الشريعة الإسلامية ما يكفل للأسيرى حقة من غذاء وكساء وماء دون أن يطلبه فقد أعطت الشريعة الحق فيما يخص الوضع النفسي وذلك بلمعاملة الحسنة فكيف بحق الطبيعي للإنسان ، فكانوا يؤثرون الأسير على انفسهم وهم محتاجون الى الطعام ، لقد كفل الإسلام حق الأسير في الكساء، كما ضمن حقه في الغذاء، فالإنسان بحاجة إلى كساء يستر عورته، وبقيه البرد والحر، ويحافظ على كرامته الإنسانية، فقد روى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: "لَمَّا كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ ، أَتَى بِأَسَارَى، وَأَتَى بِالْعَبَاسِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ثَوْبٌ، فَنَظَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ قَمِيصًا، فَوَجَدُوا قَمِيصَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِيٍّ، يَقْدُرُ عَلَيْهِ^{١٥٣}، فَكَسَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهُ، فَلِذَلِكَ نَزَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَمِيصَهُ الَّذِي أَلْبَسَهُ"^{١٥٤}، وهذا واضح في أن الكسوة يجب أن تفي بحاجة الأسير،

^{١٥١} فلينظر في مجموعة سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني، تحت الحديث، رقم "٥٩٦".

^{١٥٢} هذا مجاء في المادة "٢٨، ٢٦".

^{١٥٣} معنى يقدر عليه : أي يكون وفق قياسية وجسمة.

^{١٥٤} صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الكسوة للأسرى، مرجع سابق.

من حيث ستر جسمه، وأن تكون وفق مقاسه. وقد افردنا لهذا مبحث من هذه الدراسة

لقد ظهرت أحكام الإسلام بمعاملة الأسرى واضحة في نصوصه وتطبيقاته، التي فاقت كل ما توصلت إليه البشرية من اتفاقات تتعلق بحقوق الإنسان ، ومنها حقوق الأسرى التي بقيت رهينة الورق الذي كتبت عليه، أما التطبيق فقد نزل بإنسانية الأسرى إلى أدنى ما يتصوره المرء في المعاملة الإنسانية ، ولعل ما جرى في سجون العراق؛ في "أبو غريب"، وما يجري في "غوانتانامو"، وما يجري في سجون الاحتلال الإسرائيلي، أكبر شاهد على ما وصلت إليه معاملة الأسرى من سوء في ظل القانون الدولي الإنساني ، الذي تتادي فيه دول تتادي بحرية الإنسان والمحافظة على حقوقه، في شعارات لا تجد تطبيقاً لها على أرض الواقع.

لوتحدثنا عن ما جاء به الإسلام من حقوق للإنسان يشكل عام والأسرى بشكل خاص لوجدنا أن الشريعة الإسلامية قد أعطت الحقوق وكفلت للأسرى حقوقهم بجمعها ولم يظلم أسير يقع في أسر المسلمين وهم يتمتعون بتعاليم الإسلام وحسن وتكريم الإنسان في حالة السلم والحرب ،فا القائد الذي كان مع أسرى اليهود الذين غدرو به وخانوا العهد رحيم عندما وجدهم " لا تجمعوا عليهم حر الشمس وحر السلاح، قِيلُوهم، واسقوهم حتى يبردوا"^{١٥٥} ومن هنا ما جاء به القانون الدولي الإنساني ينبع من منبع الشريعة الإسلامية التي شملت الحقوق كاملة فهي نابعة من رب العالمين الذي خلق الإنسان ويعلم ما الافضل لمعاملة وتكريمة فما أحوج البشرية إلى تعاليم هذا الدين الحنيف، وهدى نبيه الأسوة - صل الله عليه وسلم - الذي حافظ على كرامة الإنسان حياً وميتاً وأسيراً .

^{١٥٥}مرجع سابق ذكره .

المبحث الرابع

أوجه التشابه والاختلاف من حيث التطبيق بين القانون الدولي الإنساني والفقہ الإسلامي في حقوق الأسرى

المطلب الاول :

أوجه التشابه من حيث التطبيق

لقد كانت القاعدة العامة التي حث عليها الرسول في أول غزوة غنم فيها المسلمون أسرى هي: «استوصوا بهم -أي بالأسرى- خيراً»^{١٥٦}، لكن المهم في الأمر أن هذه المعاملة الحسنة التي أمر بها رسول الله للأسرى لم تكن مجرد قوانين نظرية ليس لها تطبيق في واقع الحياة، ولكنها تمثلت في مجموعة من المظاهر التي تُنبئ عن قلوب ملأتها الرحمة، وعن مشاعر فاضت بالعطف والحنان .

أما مسألة التطبيق، فالتطبيق هو النتيجة وهو الثمرة لهذه الحقوق، فما جاء به الإسلام، وما هو مدون في الأنظمة والتشريعات الدولية عن الأسرى، أمر لا يختلف عليه اثنان، فليس هناك جهل من الاطراف التي تخترق القانون بالأنظمة ولا بالقوانين، ولكن للأسف لا يلتفت لتلك الحقوق وتلك الأنظمة، لأنها مسألة تسلط القوي على الضعيف، غابت فيه المبادئ والأخلاق والقيم والمثل الإنسانية.

إن الواقع ليشهد، ويزخر بالشواهد التي تعد عاراً على جبين الإنسانية، هذه الشواهد لم تأتي من دول متسلطة فحسب، بل مع تسلطها تدعي الحرية، والمثالية في رعاية حقوق الإنسان ، فما يحصل الآن في (غوانتانامو) الجزيرة الكوبية ،المكان الذي تمتلكه دولة من أكثر دول العالم مطالبة بحقوق الإنسان

^{١٥٦}مرجع سابق ذكره .

حيث تضع الأسرى المشكوك في أمرهم في أقفاص كأقفاص الحيوانات "أكرمهم الله" في الخلاء، وتعاملهم بمعاملة لا يعامل بها الحيوان فضلاً عن الإنسان، والشاهد الآخر ما حصل في السجون الإسرائيلية من تعذيب المستمرة للأسرى، في خرق واضح لاتفاقية جنيف المتعلقة بحقوق الأسرى معلنة فية رفضهم أي لجنة لتقصي الحقائق.

وعلى الرغم مما جاء به القانون الدولي من مبادئ سامية تتعلق بتنظيم حالة الحرب إلا أنها لم تطبق من قبل الدول المتحاربة إلا في حدود ضيقة فضلاً عن أن أساس هذه المبادئ السامية قد وجد في الشريعة الإسلامية، فهي قد سبقت القانون الدولي العام بقرون عديدة في تنظيم حالة الحرب ووصلت قواعدها المنظمة لحالة الحرب إلى إن قال البعض فيها أنها مبادئ أخلاقية مثالية يستحيل تطبيقها في الوضع الراهن، غير أن المتتبع لسيرة الرسول (صل الله عليه وسلم) وصحبه الكرام يجد أن هذه القواعد قد طبقت بحذافيرها دون تلكأ أو تباطؤ مما يؤكد إنسانية الإسلام وعالميته، علي عكس ما يعانية القانون الدولي الإنساني في وقتنا الحاضر.

فلا وجة لتشابه من حيث التطبيق فنجد أن القانون الدولي الإنساني في مسألة حقوق الأسرى لا يتم تطبيق اتفاقية جنيف الخاصة بذلك الحق جامدة دون تطبيق فهي عبار عن علي ورق في حين نجدها في الإسلام الذي هو مصدر لهذه الحقوق ومرجع لها قد تم تطبيق أحكام الأسرى والتزام بلعمل علي القائد والجند وكتب التاريخ^{١٥٧} تروي ذلك وتشهد للإسلام بحسن معاملة الإنسان في وقت السلم فما بلك بوقت الأسر الذي يكون في الإنسان في وضع ضعيف .

^{١٥٧} ذكرنا ذلك في مقدمة من هذه الدراسة وبيننا فيها كيف كان تطبيق القوانين نعم الجميع في الالتزام القادة والجند عند المسلمين والعقوبة عند التعدي علي القوانين حتي لو بالخط لا تفرق بين القادة والجند وحادثة عزل خالد ابن الوليد خير مثال علي الحسم في تطبيق القوانين عند المسلمين مما يعني احترامهم وحسن تطبيعهم لهذه القوانين كل ذلك ينظر في مقدمة هذه الدراسة .

المطلب الثاني

أوجه الاختلاف من حيث التطبيق

في الوقت الذي كانت فيه الحروب الجاهلية لا تعرف أي شئ عن قواعد وأخلاقيات الحرب، ظهر النبي -صل الله عليه وسلم- بمبادئه العسكرية، تم تطبيقها علي أسرى الفتحات الإسلامية، ليشرع للعالمين تصوراً شاملاً لحقوق الأسرى في الإسلام، في حين نرى في هذا العصر، المنظمات الدولية قد شرعت بنوداً نظرية - غير مفعلة ولا مطبقة - لحقوق الأسرى، كاتفاقية جنيف، بشأن معاملة أسرى الحرب، ورعايتهم جسدياً ونفسياً.

نورد هنا بعض المواقف التي، تبين لنا مدى رحمة -صل الله عليه وسلم- بالأسرى، عرضين بعض من شخصية بلغت من السمو والرفعة مبلغاً بعيداً، شخصية تتحرك القلوب نحوها، لما تحمله من الرحمة والعفو والسماحة.

لم يشهد في عصر الرسول عليه الصلاة والسلام ولا في عصر الخلفاء الراشدون علي أي خروقات لحقوق الأسرى، أما ما يحدث اليوم والسنوات الماضية فنرى خرقات واضحة وصريحة ويعترفات اصحابها شخصياً فما يحدث في السجون الإسرائيلية وفي سجن كوبا من خرقات إعترفت بها إسرائيلي والرئيس الأمريكي "أوباما" شخصياً في تصريحاته الأخيرة، فافي الإسلام نجد أن مصير الأسرى حدد في ثلاثة أمور، أحدهما العفو والمن، والآخر الفداء حيث لم يقتل من الأسرى إلا من أحدث أمراً خطيراً قبل أسره في إيذاء المسلمين، وقد أكد عليهما العلماء، كما ورد في الآية الكريمة التي تحكم الوضع الشرعي للأسرى غير المسلمين في دولة الإسلام، (فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فإمّا متاً بعد وإمّا فداء حتى تضع الحرب أوزارها)^{١٥٨} ومعنى الآية أن على المجاهدين المسلمين عند لقائهم بالكفار في ساحة الوغى أن يعملوا السيف

^{١٥٨} سورة محمد الآية ٤

في رقابهم، وبعد إثنائهم بالجراح وإنهاكهم إلى درجة الوهن، عليهم القبض عليهم وتقييدهم والتحفظ عليهم حتى تضع الحرب أوزارها، وعند ذلك يحق للمسلمين المن عليهم بإطلاق سراحهم بدون أي مقابل أو مفاداتهم بمال.

وقد حكم به الرسول الكريم صل الله عليه وسلم في كثير من غزواته، كما هو مدون في سيرته^{١٥٩} عليه السلام، ولا غرو في ذلك فإن الله سبحانه بدأ بالمن عندما قال: (فإما مناً بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها)، ومدح من يتصف بصفة العفو والصفحوان تعفوا وتصفحوا وتغفروا فإن الله غفور رحيم).

وهكذا كان العفو هو الأول لأنه من شيمة المصطفى صل الله عليه وسلم، حتى إنه كان يطلق الأسير بمجرد فداء بسيط، أو تدخل رجل من المؤمنين يطلب حرية الأسير، وكان عليه السلام يتمنى أن يتدخل أحدهم، حتى إنه تمنى حياة أحد الكفار من الذين ماتوا ليتدخل في أسرى بدر ليطلق سراحهم، وهو المطعم بن عدي، كل هذا وذاك يدل دلالة أكيدة ما للعفو من قيمة ومن قدسية، ولأجل ذلك حث الإسلام الناس على تطبيق هذه الصفة، وأعظم التطبيق حين يكون ذلك مع أسرى الحرب.

أما فداء أسرى الحرب : فالأسير إما أن يفدي نفسه بالمال، كما وقع ذلك في أسرى غزوة بدر الكبرى، أو يفدى برجل مسلم أسير عند الكفار، ولم يقتصر الرسول صل الله عليه وسلم على الفداء بالمال والرجال، بل جعل الفداء بتعليم الأسير أولاد المسلمين الكتابة والقراءة^{١٦٠}، وهذه أسهل مهمة بالنسبة للأسير، وهذا يدل على ما لهذا الدين من تطلع إلى الحرية وإلى محاربة الجهل الفكري والاعتقادي على حد سواء، وأنه يتطلع إلى دولة العلم والتفكير الصحيح ، وللأسف فإن الإنسانية لم تنتبه حتى يومنا هذا إلى هذا الحكم النبوي الكريم

^{١٥٩}سيرة ابن هشام، مرجع سابق.
^{١٦٠}ما جاء في غزوة بدر الكبرى

الذي طبقه سيد الخلق عليه أفضل الصلاة والسلام منذ أربعة عشر قرناً، في وقت لم تكن للثقافة قيمة ولا للأسير حاجة، ولا توجد اتفاقية جنيف ولا جمعيات دولية أو منظمات تهتم بالأسرى.

فالهدف من الأسر وهو إعلاء كلمة الله، وذلك بتمكين الأسير سمع كلام الله وليس القتل وقد وقال المصطفى صلى الله عليه وسلم: "لا يعترض أحدكم أسير أخيه فيقتله"، والأخبار في ذلك كثيرة جداً، فما جاء به الإسلام، هو ما مدون في الأنظمة والتشريعات الدولية عن الأسرى، فهذا أمر لا يختلف عليه اثنان، أما في التطبيق في الوقت المعاصر فما هو ألا تسلط القوي على الضعيف، فأين المبادئ والأخلاق؟ أين القانون ومواده؟

وفي كسوة الأسير نري التعذيب بتجريد الأسري من ملابسهم في ضل وجود القانون الأنساني في كلا من، سجن ابو غريب في العراق، وغوانتانمو، والسجون الاحتلال الإسرائيلي، اما الواجبات التي قررها الإسلام وجث عليها، كسوة الأسير كسوة لائقة به تقيه حر الصيف وبرد الشتاء، فقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، من حديث جابر رضي الله عنه أنه لما كان يوم بدر أتى بالأسارى^{١٦١}، وأتى بالعباس ولم يكن عليه ثوب، فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوجد قميص عبد الله بن أبي بن الحارث يقدر عليه فكساه إياه، كما ورد انه عليه السلام كسا بعض الأسارى من ملابسه.

وايضا ماقدمه لنا رسول الله صل الله عليه وسلم الأسوة الحسنة والقذوة الطيبة في معاملة الأسرى في المواطن كلها، ففي غزوة بدر أنكر النبي صل الله عليه وسلم على بعض الصحابة عندما ضربوا غلامين من قريش وقعا أسيرين في أحداث بدر، فقال لهم: "إِذَا صَدَقَاكُمُ ضَرَبْتُمُوهُمَا، وَإِذَا كَذَبَاكُمُ تَرَكَتُمُوهُمَا، صَدَقًا، وَاللَّهِ إِنَّهُمَا لِقُرَيْشٍ...". مع أن هذين الغلامين اللذين ضربا كانا يمدان

^{١٦١} البخاري "صحيح البخاري" كتاب الجهاد والسير، باب الكسوة للأسارى، رقم الحديث ٢٠٨٢، مرجع سابق.

الجيش المعادي بالماء^{١٦٢}، كذلك حث الرسول صل الله عليه وسلم الصحابة على إكرام الأسرى فقبل الفداء من بعض الأسرى، ومن لم يستطع دفع الفدية، قبل منه أن يعلم عشرة من أبناء المسلمين الكتابة،^{١٦٣} وعفا عن بعضهم، وهنا يختلف القانون عن الفقه في كون مبداء العفو ليس موجود في بنود القانون الأنساني، فافي الشريعة هو تحقيقاً لأمر الله تعالى في محكم التنزيل: (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَأَقَ فَمِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا) ^{١٦٤}.

تجاوزة رحمته كل مخالفية الذين نصبوا له العداء، فقد كانت سماحته يوم الفتح، غاية ما يمكن أن يصل إليه صفح البشر وعفوهم عن من يقع في أسرهم من أعداء، فكان موقفه ممن كانوا حربا على الدعوة ولم يضعوا سيوفهم، ووقعوا في الأسر أن قال لهم : (اذهبوا فأنتم الطلقاء^{١٦٥})

في أسرى غزوة بني المصطلق-وكان من بينهم جويرية بنت الحارث-أبأها الحارث بن أبي ضرار، حضر إلى المدينة ومعه كثير من الإبل ليفتدي بها ابنته، وفي وادي العقيق، قبل المدينة بأميال، أخفى اثنين من الجمال أعجباه في شعب بالجبل، فلما دخل على النبي صلى الله عليه وسلم قال له: يا محمد أصبتم ابنتي، وهذا فداؤها، فقال عليه الصلاة والسلام: «فأين البعيران اللذان غيبتهما بالعقيق في شعب كذا»؟ فقال الحارث: أشهد أن لا إله إلا الله وأنتك رسول الله، والله ما أطلعك على ذلك إلا الله. وأسلم الحارث وابنان له، وأسلمت ابنته أيضا، فخطبها رسول الله صل الله عليه وسلم إلى أبيها وتزوجها، فقال الناس: لقد أصبح هؤلاء الأسرى الذين بأيدينا أصهار رسول الله صل الله عليه

^{١٦٢} ابن كثير "تفسير القرآن العظيم، ٤/٦٨

^{١٦٣} علي جمعة، مقالة بعنوان "معاملة الرسول للأسرى"، صحيفة الاهرام، مؤسسة الاهرام اليومية، ١٠، ٤، ٢٠١١.

^{١٦٤} سورة محمد، الآية ٤.

^{١٦٥} ابن هشام، السيرة النبوية، دار أحياء التراث العربي، بيروت، ط، ١٤١٥، ج ٤، ص ٦١.

وسلم، فأعتق المسلمون أسريهم ومنوا عليهم بغير فداء، أكراما لرسول صل الله عليه وسلم.

وتقول عائشة رضي الله عنها: «فما أعلم أن امرأة كانت أعظم بركة على قومها من جويرية، إذ بتزوج الرسول صلى الله عليه وسلم إياها أعتق مائة من أهل بيت بني المصطلق»^{١٦٦}

وهنا أين القانون من هذا العفو الجماعي لكل هؤلاء الأسرى، الذي لم تعرفه البشرية بعد، فهذه هي الرحمة التي يسعى الرسول الكريم الي غرسها بين أصحابه بتطبيق والعمل لايوضعها كماهي دون تطبيق فقد كان أول من يطبقها، فلم يكن يوما دافعة الانتقام من الأسري، فقد راعى النبي . صل الله عليه وسلم . معاني الرحمة والكرامة الإنسانية مع الأسرى من أعدائه، الرحمة التي لم يبلغها القانون الدولي الإنساني المعاصر، فقال . صل الله عليه وسلم . وصيته العامة والشاملة لكل إحسان وخير بالأسرى: (استوصوا بالأسارى خيرا)

من هذا نجد أن الإسلام أعطي للعالم أجمع دروسا حضارية في حسن معاملة الأسرى، سبقت المعاهدات الدولية المعنية بحماية حقوق الأسرى "اتفاقية جنيف الثالثة" بأربعة عشر قرنا وذلك بنصوصه القطعية في القرآن والسنة، وبتطبيقاته الفعلية من الرسول صل الله عليه وسلم والصحابه رضي الله عنهم مؤكدة أن الإسلام جاء رحمة للعالمين ولنشر قيم إنسانية سامية .

أما التعذيب المعروف في هذا العصر، ومنه ما جرى في غوانتانامو وفي سجن أبو غريب في العراق، وما يحدث في السجون الإسرائيلية، وتناقلته وسائل الإعلام، فهو أمر مرفوض ويتناقض مع جميع المبادئ الأخلاقية والقيم الدينية والمواثيق الدولية، وتنص اتفاقية جنيف بشأن معاملة الأسرى على ما يلي: (يجب

^{١٦٦} السيد السابق "فقه السنة" دار الفتح للأعلام العربي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٩، ١٤١٩.

معاملة الأسرى معاملة إنسانية في جميع الأوقات... وعلى الأخص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد، ولهم الحق في احترام أشخاصهم وشرفهم في جميع الأحوال، ويحتفظون بكامل أهليتهم المدنية التي كانت لهم عند وقوع الأسر، ويجب أن تعامل النساء الأسيرات بكل الاعتبار الواجب لجنسهن^{١٦٧}. وهذا ما جاء به الإسلام وحرص على تطبيق الرسول الكريم وأصحابه قبل أربعة عشر قرناً من الزمان.

حقوق الأسرى في وقتنا الحاضر:

أما في وقتنا الحاضر فتطبيقات القانون الدولي التي يلقي فيها الأسرى شتى أنواع العذاب حيث لا يعد الأسير أسير حرب أصلاً ، ومن ذلك أنه لا يحق للأسير معرفة التهم التي من أجلها تم سجنه ، هنا يظهر الفرق بين معاملة الأسير لدى المسلمين ومعاملة الأسير لدى غيرهم، ويظهر الفرق بوضوح حينما نعلم أن كثيراً من الأسرى المسلمين لدى غير المسلمين لا يرجعون إلى بلادهم إلا وهم موتى أو عاجزون أو مصابون بالأمراض النفسية أو البدنية، وأن كثيراً من الأسرى الذين يقعون في أيدي المسلمين في وقتنا الحاضر حينما يتم الإفراج عنهم يرجعون سالمين يثنون على ما تلقوه من معاملة حسنة، وهي معاملة لا تستند إلى موانئ أو معاهدات دولية، وإنما ترتبط بالخلق الذي يربي الإسلام عليه أصحابه وينشئهم عليه، قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ"^{١٦٨}.

أما عن تطبيقات الشريعة الإسلامية، فما زال من المسلمون من يحرص على قيم الإسلام وكان قدوة في معاملة الأسرى الرسول الكريم وأصحابه

^{١٦٧} موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الرابط: <http://www.icrc.org/web/ara/siteara0.nsf/html/5NWHLH>

^{١٦٨} سورة المائدة، الآية "٨"

رضوان الله عليهم، فقد أورد الدكتور الداعية راتب النابلسي^{١٦٩} أن صحيفة بريطانية وقعت في أسر جماعة مسلمة في شرق آسيا، تفننت في إحراجهم، تخلع ثيابها أمامهم، يغضون عنها البصر، تطلب طعاماً نادراً يأتون به إليها، مكثت أشهراً، هي تحمل حقداً على الإسلام يفوق حد الخيال، تفننت في إحراجهم، وفي استفزازهم، ثم أطلقوا سراحها، عقدت مؤتمراً صحافياً أول كلمة قالتها : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وهي الآن من الداعيات الكبيرات في بريطانيا، كيف أصبحت داعية ؟ والله لا أبالغ أعرف قصتها تفصيلاً، تنطوي على حقد لهذا الدين يفوق حدّ الخيال، لما رأت الذين أسروها كيف عاملوها، كيف أكرموها، كيف أطعموها ما تشتهي، كيف حققوا لها مطالبها، وحين استفزتهم بخلع ثيابها غضوا عنها البصر.

من هذه الحادثة نجد أنه رغم مرور القرون علي توجيهات القائد الأول "محمد صل الله عليه وسلم" مازال المسلمون يطبقون ما جاء به هذا الدين وما أمر به الرسول الكريم ،حيث أعطوا فكرة عن الإسلام وماشرعه لضمان حقوق الأسرى من خلال معاملتهم الحسنة مع هذه الأسيره وبيينوا أن القوانين تطبق وليست حبرعلي ورق كما هو القانون الوضعي.

نورد هنا في نهاية هذا المبحث جدول ملخص لتشابه والاختلاف بينهما :

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
صياغة القوانين ووضعها مع ما يعانيه القانون من نقص فهو في تجديد دائم وكافة التجديد يوافق ويطابق ما جاء في الشريعة الإسلامية ومشابه لها .	غياب الأخلاق والقيم في التعامل وتطبيق بنود قانون حقوق الأسرى

^{١٦٩} محمد راتب النابلسي، ندوة تلفزيونية "معاملة الأسري معاملة حسنة هو من طبع الإسلام"، سورة الأنفال، الدرس ٣٠، ٣٦، تفسير الأيتيان، ٦٧-٦٨، بتاريخ: ٢٠١٠-٢-٢٢.

غياب أليات التطبيق في القانون، أما في الشريعة الإسلامية فتطبيق حسن معاملة الأسرى يسرى علي القادة والجند، حيث يعد حسن معاملة الأسير عبادة يتقرب بها المسلم إلي ربه، أما القانون فنجد عنصر الانتقام موجود في كافة سجون الدول الموقعة علي هذه الاتفاقية وبالأخص من يدعون الدفاع عن حقوق الأسرى، ويختلف أيضاً في كون المسلم لا يحتاج إلي اليات لرقابة أداءه، وحسن معاملة مع الأسير لانه ير أن الله رقيب عليه حسيب، أما القانون فهو يعاني من وجود ثغرات في مادة يمكن من خلالها التحايل عليه وعدم تطبيق ما جاء فيها من حقوق للأسير. أما الاختلاف فهو واضح من خلال ما ورد علي لسان الأسرى الذين هم بيد السلمون سواء في عهد الرسول أم في وقتنا الحاضر وعلي لسان من خرجوا من السجون الإسرائيلية اوسجن غوانتانامو وقد تم الإشارة لهم في الباب النظري.	أعطي الأسرى حقوقهم في بنود المواد حيث أعطي كلاً من القانون والفقه للأسرى حقوقهم في المعاملة الإنسانية واحترام شخصية الأسير وأعطوا الأسيرى الحق في العناية الصحية والطبية وحقه في المساواه في المعاملة، وكافة الحقوق الطبيعية كالحق في الطعام، والكساء، والغذاء أعطي كلاً من الفقه والقانون الحقوق المعنوية للأسرى، وهي الحقوق الذاتية والنفسية والاجتماعية خلال وجوده في معسكر الأسر كالحقوق الدينية والبدنية وحق المراسلة وحقه في ممثل عنه . نجد ونخلص فيما سبق أنه لاوجه و لاتشابه بين القانون في الهدف من وراء الأسر بين القانون والشريعة الإسلامية فاهداف الإسلام أخرج الأسرى من الظلمات إلي النور أما القانون إذلال الأسير وإخضاعه والتفنن في تعذيبه والانتقام منه . في تطبيق مواد القانون لأخلاق في التعامل مع الأسرى أما الشريعة الإسلامية فالمسلم من مبادئ دينة الإحسان في المعاملة مع العدو
---	--

الباب الخامس

ملخص نتائج البحث

أولاً:

النتائج :-

تناولنا فيما سبق حقوق الأسرى في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني كدراسة مقارنة وبالمقارنة بين حقوق الأسرى في الشريعة الإسلامية وفي القانون الدولي الإنساني يتضح الآتي:

١- ولم تغفل شريعتنا الإسلامية حكام الأسرى، بل بينتها وفصلتها أستناداً لما ورد في كتاب الله تعالى من آيات تبين أحكام الأسرى، وكذلك ما ورد في السنة النبوية الشريفة والسيرة العطرة من أقوال رسول الله صل الله عليه وسلم وأفعاله، التي بين فيها معاملة الأسرى .

أ- أحكام الأسر في الشريعة بين العفو، والمن، والفداء، أما الأطفال والنساء والرهبان والفلاحين والعجزة فلهم في الإسلام معاملة خاصة، والحكمة من مشروعية الأسر في الشريعة الإسلامية ليس حب الإنتقام من العدو ولكن لكسر شوكة العدو ودفع شره بأبعاده عن ساحة القتال ، وترغيبه في دخول الإسلام ، بحسن المعاملة

ب- ما تتمتع به الشريعة من الأحكام والتشريعات فهي أكمل وأعم وأشمل من ما جاء به القانون الذي يعاني من نقض .

ت- ليس هناك مجالاً للشك أو التشكيك بأن الإسلام الحنيف قد سبق كل القوانين الإنسانية والمعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بمعاملة الأسرى، كاتفاقات جنيف عام ١٩٢٩ هـ وعام ١٩٤٩ م، واتفاقات لاهاي لحقوق الإنسان ومعاملة الأسرى وغيرها.

ث- أحكام الأسر في القانون والتي تضمن حقوق الأسرى شرعها
فقها القانون الدولي فهي في حالة تجديد وإضافة بين حرب وأخري لما
تعاينة من نقص في حفظ حقوق الأسرى .

٢- ما يوجد في القانون الدولي وما تتمتع به الشريعة الإسلامية من أحكام
وقواعد في ضمان حقوق الأسرى يكفي لوضع صيغة قانونية تخدم
الإنسانية فيما يتعلق بقواعد الحرب بشكل عام وما يكفل ويضمن حقوق
الأسرى بشكل خاص .

أ- مهما تقدم القانون وتجدد لن يصل إلي ما أعطي الإسلام من حقوق في
ضمنت للأسير حقه.

٣- ما تتمتع به الشريعة الإسلامية توافقة وتطابقه ما جاء في اتفاقية جنيف الثالثة،
مع تميز معاملة الأسير في الشريعة الإسلامية بوجود عنصر الإلزام الذي تقتصر
إليه قواعد القانون الدولي الإنساني، فهي في الشريعة الإسلامية عبادة يتقرب بها
المسلم إلي ربه، أما في القانون الدولي فآليات المتابعة والقوانين ضعيفة لا تكاد
تشعر بها، لأنها بيد الدول القوية، تفرط تطبيقها علي الدول الضعيفة، مما جعل
قواعد القانون الإنساني ورقية أو نظرية أكثر منها عملية بينما الوضع عكس ذلك
تماما في الشريعة الإسلامية.

٤- هناك نقاط تشابه فيها الشريعة مع القانون ونقاط تختلف فيها، فالشريعة
الإسلامية تتميز عن التشريع الوضعي في كل من الشكل (الإجراءات) والموضوع
(المضمون)،

أ- القواعد الواردة في القانون الدولي الإنساني قاصرة من حيث المضمون
والإجراءات، مما يبين أفضلية الإسلام على القانون الدولي الوضعي من حيث
عنصر الإلزام المتمثل في اعتبار حسن معاملة الأسري في الإسلام عبادة نتقرب

بها إلى الله، كما أن القانون الإسلامي أعم وأشمل في المفهوم والمضمون، و لذا فهو الصالح لكل زمان و مكان.

ب-تتشابه الشريعة مع القانون في كونهما يهدفان إلى حماية حقوق أسرى الحرب وأيضاً في نصوص المواد في الحقوق العامة .

ج-أعطت اتفاقية جينف الثالثة حقوق الأسرى وغابت اليات التطبيق لهذه الحقوق ،في حين أن الإسلام يعمل علي التطبيق عملياً علي من يقع بأيديهم من الأسرى .

ثانيا :التوصيات والأقتراحات

١ - التوصيات:-

أعادة النظر والأطلاع فيما كتبه القرآن الكريم والسنة النبوية وفقهاء المسلمين حول حقوق الأسرى في الإسلام، ليعرف العالم من هو الإرهابي الحقيقي، ومن هو الذي يحترم إنسانية البشر وأن كانوا أعداء بعيداً عن معتقداتهم، ليقف الناس على الحرية الحقيقية .

ضرورة شرح وتوضيح وايضا العمل علي تطبيق ما يحمله الإسلام من قواعد وقوانين للحرب وخاصة فيما يتعلق بحسن معاملة للأسرى على المستوى الدولي هو خير وسيلة للرد على الإتهامات الجرافية التي يطلقها الاعداء على الإسلام باعتباره يحض على الإرهاب والعنف.

ضرورة إبراز الدور الريادي الذي أولاه الإسلام تجاه حقوق الأسرى في وقت السلم والحرب من خلال العمل علي تطورا في المستقبل القادم لسد ما به من نقص حتي يعود الي أصل تكوينه مبادي الحرب في الشريعة الإسلامية وذلك بالمشاركة في النشاطات الدولية وإنشاء لجان وطنية للقانون الدولي الإنساني والإستفادة من الخبرات الحركية الدولية للهلال والصليب الأحمر في هذا المجال.

التأكيد علي إن أنتهاك كرامة الاسير والاعتداء عليه جسديا ونفسيا جريمة وتخلف حضاري وأمر محرم في شريعة الإسلام مما ينبغي أن يؤكد عليه في المعاهدات والمواثيق والقوانين الدولية ،ويستحق العقوبة الرادعة وفق شرع الله والمواثيق والقوانين.

قضية أسرى غواناتنمو وقضية الأسير الفلسطيني، إحدى القضايا الإنسانية التي يجب أن تُحشد لهما جهود المؤسسات المعنية بحقوق الأسرى لتنفيذ بنود اتفاقية جنيف الثالثة بشأنهم.

ضرورة وضع منهج يعرف الجيل الجديد من أبناء المسلمين قيم الإسلامية في الحرب من حيث إحترام حقوق الأسرى والعمل علي ضرورة الحفاظ عليها .

٢ - المقترحات

من خلال البحث وبعد الاطلاع عليه والمعرفة بما تحملة الشريعة الإسلامية وما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وما يحملة الفقه وعلماء المسلمون علي مختلف مذاهبهم من فهم وعمق هذا الدين الحنيف

أري ضرورة التعريف بما يحملة الإسلام من قيم أنسانية رائعة لم تبغها عقول البشرية الضعيفة أمام تشريعات ربانية نبيلة هدفها حماية الإنسانية جمعاً ولا يكون ذلك إلا بنشر هذه المباني في كافة المحافل الدولية والمؤتمرات الحقوقية وكافة الندوات التي تعني بحقوق الإنسان ليعرف ويتعرف علي هذه القيم الإنسانية النبيلة وير الإسلام كيف كان يكرم الإنسان ويحسن له ولو كان عدو .

الملاحق

إتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ إعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لوضع اتفاقيات دولية لحماية ضحايا الحروب، المعقود في جنيف خلال الفترة من ٢١ نيسان/أبريل إلى ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ تاريخ بدء النفاذ: ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٠ وفقا لأحكام المادة ١٣٨

الباب الأول: أحكام عامة

المادة ١ انتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال.

المادة ٢ علاوة على الأحكام التي تسري في وقت السلم، تنطبق هذه الاتفاقية في حالة الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح آخر ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يعترف أحدها بحالة الحرب.

تنطبق هذه الاتفاقية أيضا في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة، وإذا لم تكن إحدى دول النزاع طرفا في هذه الاتفاقية، فإن دول النزاع الأطراف فيها تبقى مع ذلك ملتزمة بها في علاقاتها المتبادلة. كما أنها تلتزم بالاتفاقية إزاء الدولة المذكورة إذا قبلت هذه الأخيرة أحكام الاتفاقية وطبقته.

الباب الثالث الأسر: القسم الأول: ابتداء الأسر المادة ١٧- لا يلتزم أي

أسير عند استجوابه إلا بالإدلاء باسمه بالكامل، ورتبته العسكرية، وتاريخ ميلاده، ورقمه بالجيش أو الفرقة أو رقمه الشخصي أو المسلسل. فإذا لم يستطع فبمعلومات مماثلة.

إذا أخل الأسير بهذه القاعدة باختياره فإنه قد يتعرض لانتقاص المزايا التي تمنح للأسرى الذين لهم رتبته أو وضعه.

علي كل طرف في النزاع أن يزود جميع الأشخاص التابعين له والمعرضين لأن يصبحوا أسرى حرب، ببطاقة لتحقيق الهوية يبين فيها اسم حاملها بالكامل، ورتبته، ورقمه بالجيش أو الفرقة أو رقمه الشخصي أو المسلسل أو معلومات مماثلة، وتاريخ ميلاده. ويمكن أن تحمل بطاقة الهوية أيضا توقيع حاملها أو بصمات أصابعه أو كليهما، وقد تتضمن كذلك أية معلومات أخرى يرغب طرف النزاع إضافتها عن الأشخاص التابعين لقواته المسلحة. وكلما أمكن يكون اتساع البطاقة ٦.٥ * ١٠ سنتيمترات وتصدر من نسختين. ويبرز الأسير بطاقة هويته عند كل طلب لكن لا يجوز سحبها منه بأي حال من الأحوال.

ولا يجوز ممارسة أي تعذيب بدني أو معنوي أو أي إكراه علي أسرى الحرب لاستخلاص معلومات منهم من أي نوع. ولا يجوز تهديد أسرى الحرب الذين يرفضون الإجابة أو سبهم أو تعريضهم لأي إزعاج أو إحجاف.

يسلم أسرى الحرب العاجزون عن الإدلاء بمعلومات عن هويتهم بسبب حالتهم البدنية أو العقلية إلي قسم الخدمات الطبية. وتحدد هوية هؤلاء الأسرى بكل الوسائل الممكنة مع مراعاة أحكام الفقرة السابقة، يجري استجواب أسرى الحرب بلغة يفهمونها.

المادة ١٨- يحتفظ أسرى الحرب بجميع الأشياء والأدوات الخاصة باستعمالهم الشخصي -ماعدا الأسلحة، والخيول، والمهمات الحربية، والمستندات الحربية- وكذلك بخوذتهم المعدنية والأقنعة الواقية من الغازات، وجميع الأدوات الأخرى التي تكون قد صرفت لهم للحماية الشخصية. كما تبقى في حوزتهم الأشياء والأدوات التي تستخدم في ملبسهم وتغذيتهم حتى لو كانت تتعلق بعدتهم

العسكرية الرسمية، لا يجوز في أي وقت أن يكون الأسرى بدون وثائق تحقيق هويتهم. وعلي الدولة الحاجزة أن تزود بها الأسرى الذين لا يحملونها.

لا يجوز تجريد أسرى الحرب من شارات رتبهم وجنسياتهم، أو نياشينهم، أو الأدوات التي لها قيمة شخصية أو عاطفية.

لا يجوز سحب النقود التي يحملها أسرى الحرب إلا بأمر يصدره ضابط وبعد تقييد المبلغ وبيان صاحبه في سجل خاص، وبعد تسليم صاحب المبلغ إيصالا مفصلا يبين فيه بخط مقروء اسم الشخص الذي يعطي الإيصال المذكور ورتبته والوحدة التي يتبعها. وتحفظ لحساب الأسير أي مبالغ تكون من نوع عملة الدولة الحاجزة أو تحول إلي هذه العملة بناء علي طلب الأسير طبقا للمادة ٦٤.

ولا يجوز للدولة الحاجزة أن تسحب من أسرى الحرب الأشياء ذات القيمة إلا لأسباب أمنية. وفي هذه الحالة تطبق الإجراءات المتبعة في حالة سحب النقود، تحفظ في عهدة الدولة الحاجزة الأشياء والنقود التي تسحب من الأسرى بعملات مغايرة لعملة الدولة الحاجزة دون أن يطلب أصحابها استبدالها، وتسلم بشكلها الأصلي إلي الأسرى عند انتهاء أسره.

المادة ١٩-يتم إجلاء أسرى الحرب بأسرع ما يمكن بعد أسره، وينقلون إلي معسكرات تقع في منطقة تبعد بقدر كاف عن منطقة القتال حتى يكونوا في مأمن من الخطر، لا يجوز أن يستبقي في منطقة خطرة، وبصورة مؤقتة، إلا أسرى الحرب الذين يتعرضون بسبب جروحهم أو مرضهم لمخاطر أكبر عند نقلهم مما لو بقوا في مكانهم، يجب ألا يعرض أسرى الحرب للخطر دون مبرر أثناء انتظار إجلائهم من منطقة قتال.

المادة ٢٠-يجب أن يجري إجلاء أسرى الحرب دائما بكيفية إنسانية وفي ظروف مماثلة للظروف التي توفر لقوات الدولة الحاجزة في تنقلاتها.

علي الدولة الحاجزة أن تزود أسرى الحرب الذين يتم إجلأؤهم بكميات كافية من ماء الشرب والطعام وبالملايس والرعاية الطبية اللازمة. وعليها أن تتخذ جميع الاحتياطات لضمان سلامتهم أثناء نقلهم، وأن تعد بأسرع ما يمكن قائمة بأسرى الحرب الذين يتم إجلأؤهم، فإذا اقتضى الأمر مرور أسرى الحرب أثناء نقلهم بمعسكرات انتقالية، وجب أن تكون مدة إقامتهم في هذه المعسكرات أقصر ما يمكن.

القسم الثاني: اعتقال أسرى الحرب

الفصل الأول: اعتبارات عامة، المادة ٢١-يجوز للدولة الحاجزة إخضاع أسرى الحرب للاعتقال. ولها أن تفرض عليهم التزاما بعدم تجاوز حدود معينة من المعسكر الذي يعقلون فيه، أو بعدم تجاوز نطاقه إذا كان مسورا. ومع مراعاة أحكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالعقوبات الجنائية والتأديبية، لا يجوز حجز أو حبس الأسرى إلا كإجراء ضروري تقتضيه حماية صحتهم، ولا يجوز أن يدوم هذا الوضع علي أي حال لأكثر مما تتطلبه الظروف التي اقتضته.

يجوز إطلاق حرية أسرى الحرب بصورة جزئية أو كلية مقابل وعد أو تعهد منهم بقدر ما تسمح بذلك قوانين الدولة التي يتبعونها. ويتخذ هذا الإجراء بصفة خاصة في الأحوال التي يمكن أن يسهم فيها ذلك في تحسين صحة الأسرى. ولا يرغب أي أسير علي قبول إطلاق سراحه مقابل وعد أو تعهد.

علي كل طرف في النزاع أن يخطر الطرف الآخر، عند نشوب الأعمال العدائية، بالقوانين واللوائح التي تسمح لرعاياه أو تمنعهم من قبول الحرية مقابل وعد أو تعهد. ويلتزم أسرى الحرب الذين يطلق سراحهم مقابل وعد أو تعهد وفقا للقوانين واللوائح المبلغة علي هذا النحو بتنفيذ الوعد أو التعهد الذي أعطوه بكل دقة، سواء إزاء الدولة التي يتبعونها، أو الدولة التي أسرتهم. وفي مثل هذه

الحالات، تلتزم الدولة التي يتبعها الأسرى بأن لا تطلب إليهم أو تقبل منهم تأدية أية خدمة لا تتفق مع الوعد أو التعهد الذي أعطوه.

المادة ٢٢- لا يجوز اعتقال أسرى الحرب إلا في مبان مقاومة فوق الأرض تتوفر فيها كل ضمانات الصحة والسلامة، ولا يجوز اعتقالهم في سجون إصلاحية إلا في حالات خاصة تبررها مصلحة الأسرى أنفسهم، يجب بأسرع ما يمكن نقل أسرى الحرب المعتقلين في مناطق غير صحية، أو حيث يكون المناخ ضارا بهم، إلي مناخ أكثر ملاءمة لهم، تجمع الدولة الحاجزة أسرى الحرب في المعسكرات أو أقسام المعسكرات تبعا لجنسياتهم ولغاتهم وعاداتهم، شريطة أن لا يفصل هؤلاء الأسرى عن أسرى الحرب التابعين للقوات المسلحة التي كانوا يخدمون فيها عندما أسروا إلا بموافقتهم.

المادة ٢٣- لا يجوز في أي وقت كان إرسال أي أسير حرب إلي منطقة يتعرض فيها لنيران منطقة القتال، أو إبقاؤه فيها، أو استغلال وجوده لجعل بعض المواقع أو المناطق في مأمن من العمليات الحربية، يجب أن توفر لأسرى الحرب، بقدر مماثل لما يوفر للسكان المدنيين المحليين، ملاجئ للوقاية من الغارات الجوية وأخطار الحرب الأخرى، ويمكنهم -باستثناء المكلفين منهم بوقاية مآويهم من الأخطار المذكورة- أن يتوجهوا إلي المخابئ بأسرع ما يمكن بمجرد إعلان الإنذار بالخطر. وبطبق عليهم أي إجراء آخر من إجراءات الوقاية يتخذ لمصلحة الأهالي.

تتبادل الدول الحاجزة، عن طريق الدول الحامية، جميع المعلومات المفيدة عن الموقع الجغرافي لمعسكرات أسرى الحرب، كلما سمحت الاعتبارات الحربية، تميز معسكرات أسرى الحرب نهارا بالحروف PW أو PG1، التي توضع بكيفية تجعلها مرئية بوضوح من الجو. علي أنه يمكن للدول المعنية أن تتفق علي أية وسيلة أخرى لتمييزها. ولا تميز بهذه الكيفية إلا معسكرات أسرى الحرب.

المادة ٢٤- تجهز المعسكرات الانتقالية أو معسكرات الفرز التي لها طابع الدوام في أوضاع مماثلة للأوضاع المنصوص عنها في هذا القسم، ويفيد الأسرى فيها من نفس نظام المعسكرات الأخرى.

الفصل الثاني: مأوي وغذاء وملبس أسرى الحرب، المادة ٢٥- توفر في مأوي أسرى الحرب ظروف ملائمة مماثلة لما يوفر لقوات الدولة الحاضرة المقيمة في المنطقة ذاتها. وتراعي في هذه الظروف عادات وتقاليد الأسرى، ويجب ألا تكون ضارة بصحتهم بأي حال، وتطبق الأحكام المتقدمة علي الأخص علي مهاجع أسرى الحرب، سواء من حيث مساحتها الكلية والحد الأدنى لكمية الهواء التي تتخللها أو من حيث المرافق العامة والفرش، بما في ذلك الأغطية.

ويجب أن تكون الأماكن المخصصة للاستعمال الفردي أو الجماعي لأسرى الحرب محمية تماما من الرطوبة، ومدفأة ومضاءة بقدر كاف، وعلي الأخص في الفترة بين الغسق وإطفاء الإضاءة. وتتخذ جميع الاحتياجات لمنع أخطار الحريق، وفي جميع المعسكرات التي تقيم فيها أسيرات حرب مع أسرى في الوقت نفسه، تخصص لهن مهاجع منفصلة.

المادة ٢٦- تكون جريات الطعام الأساسية اليومية كافية من حيث كميتها ونوعيتها وتنوعها لتكفل المحافظة علي صحة أسرى الحرب في حالة جيدة ولا تعرضهم لنقص الوزن أو اضطرابات العوز الغذائي. ويراعي كذلك النظام الغذائي الذي اعتاد عليه الأسرى، وعلي الدولة الحاضرة أن تزود أسرى الحرب الذين يؤدون أعمالا بالجريات الإضافية اللازمة للقيام بالعمل الذي يؤدونه.

ويزود أسرى الحرب بكميات كافية من مياه الشرب. ويسمح لهم باستعمال التبغ، وبقدر الإمكان، يشترك أسرى الحرب في إعداد وجباتهم، ولهذا الغرض، يمكن استخدامهم المطابخ. وعلاوة علي ذلك، يزودون بالوسائل التي تمكنهم من

تهيئة الأغذية الإضافية التي في حوزتهم بأنفسهم ،وتعد أماكن مناسبة لتناول الطعام،ويحظر اتخاذ أي تدابير تأديبية جماعية تمس الغذاء.

المادة ٢٧-تزود الدولة الحائزة أسرى الحرب بكميات كافية من الملابس، والملابس الداخلية والأحذية، الملائمة لمناخ المنطقة التي يحتجز فيها الأسرى، وإذا كان ما تستولي عليه الدولة الحائزة من ملابس عسكرية للقوات المسلحة المعادية مناسباً للمناخ، فإنه يستخدم لكساء أسرى الحرب،وعلي الدولة الحائزة مراعاة استبدال وتصليح الأشياء سالفة الذكر بانتظام، وعلاوة على ذلك، يجب صرف الملابس المناسبة للأسرى الذين يؤدون أعمالاً، حيثما تستدعي ذلك طبيعة العمل.

المادة ٢٨-تقام مقاصف (كنينيات) في جميع المعسكرات، يستطيع أن يحصل فيها الأسرى على المواد الغذائية، والصابون، والتبغ، وأدوات الاستعمال اليومي العادية. ويجب ألا تزيد أسعارها على أسعار السوق المحلية، تستخدم الأرباح التي تحققها مقاصف المعسكرات لصالح الأسرى، وينشأ صندوق خاص لهذا الغرض. ويكون لممثل الأسرى حق الاشتراك في إدارة المقصف وهذا الصندوق.

وعند غلق أحد المعسكرات، يسلم رصيد الصندوق الخاص إلى منظمة إنسانية دولية لاستخدامه لمصلحة أسرى حرب من نفس جنسية الأسرى الذين أسهموا في أموال الصندوق. وفي حالة الإعادة العامة إلى الوطن، تحتفظ الدولة الحائزة بهذه الأرباح ما لم يتم اتفاق بين الدول المعنية يقضي بغير ذلك.

الفصل الثالث: الشروط الصحية والرعاية الطبية ،المادة ٢٩ تلتزم الدولة الحائزة باتخاذ كافة التدابير الصحية الضرورية لتأمين نظافة المعسكرات وملاءمتها للصحة والوقاية من الأوبئة ، يجب أن تتوفر لأسرى الحرب، نهارة

وليلًا، مرافق صحية تستوفي فيها الشروط الصحية وتراعي فيها النظافة الدائمة. وتخصص مرافق منفصلة للنساء في أي معسكرات توجد فيها أسيرات حرب.

ومن ناحية أخرى، وإلى جانب الحمامات والمرشات (الأدشاش) التي يجب أن تزود بها المعسكرات، يزود أسرى الحرب بكميات كافية من الماء والصابون لنظافة أجسامهم وغسل ملابسهم، ويوفر لهم ما يلزم لهذا الغرض من تجهيزات وتسهيلات ووقت.

المادة ٣٠-توفر في كل معسكر عيادة مناسبة يحصل فيها أسرى الحرب علي ما قد يحتاجون إليه من رعاية، وكذلك علي النظام الغذائي المناسب. وتخصص عند الاقتضاء عنابر لعزل المصابين بأمراض معدية أو عقلية، أسرى الحرب المصابون بأمراض خطيرة أو الذين تقتضي حالتهم علاجًا خاصًا أو عملية جراحية أو رعاية بالمستشفى، ينقلون إلي أية وحدة طبية عسكرية أو مدنية يمكن معالجتهم فيها، حتى إذا كان من المتوقع إعادتهم إلي وطنهم في وقت قريب. ويجب منح تسهيلات خاصة لرعاية العجزة، والعميان بوجه خاص، ولإعادة تأهيلهم لحين إعادتهم إلي الوطن، يفضل أن يقوم بعلاج أسرى الحرب موظفون طبيون من الدولة التي يتبعها الأسرى، وإذا أمكن من نفس جنسيتهم.

لا يجوز منع الأسرى من عرض أنفسهم علي السلطات الطبية المختصة لفحصهم. وتعطي السلطات الحاجزة لأي أسير عولج شهادة رسمية، بناء علي طلبه، تبين طبيعة مرضه وإصابته، ومدة العلاج ونوعه. وترسل صورة من هذه الشهادة إلي الوكالة المركزية لأسرى الحرب، تتحمل الدولة الحاجزة تكاليف علاج أسرى الحرب، بما في ذلك تكاليف أي أجهزة لازمة للمحافظة علي صحتهم في حالة جيدة، وعلي الأخص الأسنان والتركيبات الاصطناعية الأخرى والنظارات الطبية.

المادة ٣١- تجري فحوص طبية لأسرى الحرب مرة واحدة علي الأقل في كل شهر. ويشمل الفحص مراجعة وتسجيل وزن كل أسير. والغرض من هذه الفحوص هو علي الأخص مراقبة الحالة العامة لصحة الأسرى وتغذيتهم ونظافتهم، وكشف الأمراض المعدية، ولاسيما التدرن والملاريا (البرداء) والأمراض التناسلية. وتستخدم لهذا الغرض أكثر الطرائق المتاحة فعالية، ومنها التصوير الجموعي الدوري بالأشعة علي أفلام مصغرة من أجل كشف التدرن في بدايته.

المادة ٣٢- يجوز للدولة الحاجزة أن تكلف أسرى الحرب من الأطباء، والجراحين، وأطباء الأسنان، والممرضين أو الممرضات بمباشرة مهامهم الطبية لمصلحة أسرى الحرب التابعين لنفس الدولة، حتى إذا لم يكونوا ملحقين بالخدمات الطبية في قواتهم المسلحة. وفي هذه الحالة يستمر اعتبارهم أسرى حرب ولكنهم يعاملون معاملة أفراد الخدمات الطبية المناظرين الذين تستبقهم الدولة الحاجزة، ويعفون من أداء أي عمل آخر كالمصوص عنه في المادة ٤٩.

الفصل الرابع: أفراد الخدمات الطبية والدينية

المادة ٣٣- أفراد الخدمات الطبية والدينية، الذين تستبقهم الدولة الأسيرة لمساعدة أسرى الحرب، لا يعتبرون أسرى حرب. ولهم مع ذلك أن ينتفعوا كحد أدني بالفوائد والحماية التي تقضي بها هذه الاتفاقية، كما تمنح لهم جميع التسهيلات اللازمة لتقديم الرعاية الطبية والخدمات الدينية للأسرى، ويواصلون مباشرة مهامهم الطبية والروحية لمصلحة أسرى الحرب الذين يفضل أن يكونوا من التابعين للدولة التي ينتمي إليها الأفراد المذكورون، وذلك في إطار القوانين واللوائح العسكرية للدولة الحاجزة، تحت سلطة خدماتها المختصة ووفقا لأصول مهنتهم. وينتفعون كذلك بالتسهيلات التالية في ممارسة مهامهم الطبية أو الروحية:

(أ) يصرح لهم بعمل زيارات دورية لأسرى الحرب الموجودين في فصائل العمل أو المستشفيات القائمة خارج المعسكر. ولهذا الغرض، تضع الدولة الحاجزة وسائل الانتقال اللازمة تحت تصرفهم،

(ب) يكون أقدم طبيب عسكري في المعسكر مسؤولاً أمام سلطات المعسكر الحربية عن كل شيء يتعلق بأعمال أفراد الخدمات الطبية المستقبين. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتفق أطراف النزاع عند نشوب الأعمال العدائية علي موضوع الرتب المناظرة لأفراد الخدمات الطبية، بمن فيهم الأفراد التابعون للجمعيات المنصوص عنها في المادة ٢٦ من اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. ويكون لهذا الطبيب العسكري الأقدم، وكذلك لرجال الدين، الحق في الاتصال بسلطات المعسكر المختصة بشأن جميع المسائل المتعلقة بواجباتهم. وعلي هذه السلطات أن تمنحهم جميع التسهيلات اللازمة لإجراء الاتصالات المتعلقة بتلك المسائل.

(ج) وعلي الرغم من أن هؤلاء الأفراد يخضعون لنظام المعسكر الداخلي المستقبين فيه، فإنهم لا يرغمون علي تأدية أي عمل خلاف ما يتعلق بمهامهم الطبية أو الدينية، وتتفق أطراف النزاع أثناء الأعمال العدائية علي إمكان الإفراج عن الأفراد المستقبين وتضع الإجراءات التي تتبع في ذلك، ولا يعفي أي حكم من الأحكام المتقدمة الدولة الحاجزة من التزاماتها إزاء أسرى الحرب من وجهة النظر الطبية أو الروحية.

الفصل الخامس: الأنشطة الدينية والذهنية والبدنية، المادة ٣٤-تترك

لأسرى الحرب حرية كاملة في لممارسة شعائهم الدينية، بما في ذلك حضور الاجتماعات الدينية الخاصة بعقيدتهم، شريطة أن يراعوا التدابير النظامية المعتادة التي حددتها السلطات الحربية.

تعد أماكن مناسبة لإقامة الشعائر الدينية: المادة ٣٥-يسمح لرجال الدين الذين يقعون في أيدي العدو ويبقون أو يستبقون بقصد مساعدة أسرى الحرب، بتقديم المساعدة الدينية وممارسة شعائرهم بحرية بين أسرى الحرب من نفس دينهم وفقا لعقيدتهم. ويوزعون علي مختلف المعسكرات وفصائل العمل التي تضم أسرى حرب يتبعون القوات ذاتها، ويتحدثون نفس لغتهم أو يعتنقون نفس العقيدة. وتوفر لهم التسهيلات اللازمة، بما فيها وسائل الانتقال المنصوص عنها في المادة ٣٣، لزيادة أسرى الحرب الموجودين خارج معسكرهم. ويتمتعون بحرية الاتصال فيما يختص بالأمور التي تتعلق بواجباتهم الدينية مع السلطات الدينية في بلد الاحتجاز والمنظمات الدينية الدولية، شريطة خضوع المراسلات للمراقبة. وتكون الرسائل والبطاقات التي قد يرسلونها لهذا الغرض إضافة إلي الحصة المنصوص عنها في المادة ٧١.

المادة ٣٦-لأسرى الحرب الذين يكونون من الدينيين، دون أن يكونوا معينين كرجال دين في قواتهم المسلحة، أن يمارسوا شعائرهم بحرية بين أعضاء جماعتهم، أيا كانت عقيدتهم. ولهذا الغرض، يعاملون نفس معاملة رجال الدين المستبقين بواسطة الدولة الحاجزة، ولا يرغمون علي تأدية أي عمل آخر.

المادة ٣٧-عندما لا تتوفر لأسرى الحرب خدمات رجل دين مستبقي أو أسير حرب من رجال دينهم، يعين بناء علي طلب الأسرى للقيام بهذا الواجب رجل دين ينتمي إلي عقيدتهم أو إلي عقيدة مشابهة لها، وإذا لم يوجد، فأحد العلمانيين المؤهلين، إذا كان ذلك ممكنا من وجهة النظر الدينية. ويتم هذا التعيين، الذي يخضع لموافقة الدولة الحاجزة، بالاتفاق مع طائفة الأسرى المعنيين، وإذا لزم الأمر بموافقة السلطات الدينية المحلية من المذهب نفسه. وعلي الشخص الذي يعين بهذه الكيفية مراعاة جميع اللوائح التي وضعتها الدولة الحاجزة لمصلحة النظام والأمن العسكري.

المادة ٣٨- مع مراعاة الأفضليات الشخصية لكل أسير، تشجع الدولة الحاجزة الأسرى علي ممارسة الأنشطة الذهنية، والتعليمية، والترفيهية والرياضية، وتتخذ التدابير الكفيلة بضمان ممارستها، بتوفير الأماكن الملائمة والأدوات اللازمة لهم، وتوفر لأسرى الحرب فرص القيام بالتمارين الرياضية، بما في ذلك الألعاب والمسابقات والخروج إلي الهواء الطلق. وتخصص مساحات فضاء كافية لهذا الغرض في جميع المعسكرات.

الفصل السادس: النظام

المادة ٣٩ يوضع كل معسكر لأسرى الحرب تحت السلطة المباشرة لضابط مسؤول يتبع القوات المسلحة النظامية للدولة الحاجزة. ويحتفظ هذا الضابط بنسخة من هذه الاتفاقية، وعليه أن يتأكد من أن أحكامها معروفة لموظفي المعسكر والحراس، ويكون مسؤولاً عن تطبيقها تحت إشراف حكومته.

علي أسرى الحرب، باستثناء الضابط، أن يؤدوا التحية لجميع ضباط الدولة الحاجزة وأن يقدموا لهم مظاهر الاحترام التي تقضي بها اللوائح السارية في جيوشهم، ولا يؤدي الضباط الأسرى التحية إلا لضباط الرتب الأعلى في الدولة الحاجزة. غير أنه يتعين أداء التحية لقائد المعسكر أيا كانت رتبته.

المادة ٤٠- يسمح بحمل شارات الرتب والجنسية وكذلك الأوسمة.

المادة ٤١- يعلن في كل معسكر نص هذه الاتفاقية وملاحقها وأي اتفاق خاص مما تنص عليه المادة ٦، بلغة أسرى الحرب، في أماكن يمكن فيها لجميع الأسرى الرجوع إليها. وتسلم نسخ منها للأسرى الذين لا يستطيعون الوصول إلي النسخة المعلنة، بناء علي طلبهم.

تبلغ جميع أنواع اللوائح والأوامر والإعلانات والنشرات المتعلقة بسلوك أسرى الحرب بلغة يفهمونها، وتعلن بالكيفية الموصوفة آنفاً، وتسلم نسخ منها لمندوب الأسرى. وكل أمر أو طلب يوجه بصورة فردية لأسرى الحرب يجب كذلك أن يصدر إليهم بلغة يفهمونها.

المادة ٤٢- يعتبر استخدام الأسلحة ضد أسرى الحرب، وبخاصة ضد الهاربين أو الذين يحاولون الهرب وسيلة أخيرة يجب أن يسبقها دائماً إنذارات مناسبة للظروف.

الفصل السابع: رتب أسرى الحرب، المادة ٤٣ -تتبادل أطراف النزاع عند نشوب الأعمال العدائية الإبلاغ عن ألقاب ورتب جميع الأشخاص المذكورين في المادة ٤ من هذه الاتفاقية، بغية ضمان المساواة في المعاملة بين الأسرى من الرتب المتماثلة، وفي حالة إنشاء ألقاب ورتب فيما بعد، فإنها تبلغ بطريقة مماثلة.

وتعترف الدولة الحائزة بالترقيات التي تمنح لأسرى الحرب والتي تبلغها بها الدولة التي ينتمي إليها الأسرى علي النحو الواجب، المادة ٤٤- يعامل أسرى الحرب من الضباط ومن في حكمهم بالاعتبار الواجب لرتبتهم وسنهم.

ولتأمين خدمة معسكرات الضباط، يلحق بها عدد كاف من الجنود الأسرى من نفس قواتهم المسلحة، وبقدر الإمكان ممن يتكلمون نفس لغتهم، مع مراعاة رتب الضباط ومن في حكمهم من الأسرى، ولا يكلف هؤلاء الجنود بتأدية أي عمل آخر.

ويجب بكل وسيلة تيسير إدارة مطعم الضباط بواسطة الضباط أنفسهم.

المادة ٤٥- يعامل أسرى الحرب الآخرون بخلاف الضباط ومن في حكمهم بالاعتبار الواجب لرتبهم وسنهم، ويجب بكل وسيلة تيسير إدارة المطعم بواسطة الأسرى أنفسهم.

الفصل الثامن: نقل أسرى الحرب بعد وصولهم إلي المعسكر

المادة ٤٦- عندما تقرر الدولة الحائزة نقل أسرى الحرب يجب أن تراعي مصلحة الأسرى أنفسهم، وذلك علي الأخص لعدم زيادة مصاعب إعادتهم إلي الوطن، ويجب أن يجري نقل أسرى الحرب دائما بكيفية إنسانية وفي ظروف لا تقل ملائمة عن ظروف انتقال قوات الدولة الحائزة. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار دائما الظروف المناخية التي اعتاد عليها الأسرى، ويجب ألا تكون ظروف نقلهم ضارة بصحتهم بأي حال.

علي الدولة الحائزة أن تزود أسرى الحرب أثناء النقل بمياه الشرب والطعام بكميات كافية تكفل المحافظة عليهم في صحة جيدة، وكذلك بما يلزم من ملابس ومسكن ورعاية طبية. وتتخذ الدولة الحائزة الاحتياطات المناسبة، وبخاصة في حالة السفر بالبحر أو الجو لضمان سلامتهم أثناء النقل، وتعد قبل رحيلهم قائمة كاملة بأسماء الأسرى المرحلين.

المادة ٤٧- يجب ألا ينقل المرضى أو الجرحى من أسرى الحرب إذا كانت الرحلة تعرض شفاءهم للخطر، ما لم تكن سلامتهم تحتم هذا النقل، وإذا كانت منطقة القتال قريبة من أحد المعسكرات وجب عدم نقل أسرى الحرب الموجودين فيه إلا إذا جري النقل في ظروف أمن ملائمة أو كان بقاؤهم في مكانهم يعرضهم إلي مخاطر أشد مما لو نقلوا منه.

المادة ٤٨ - في حالة النقل، يخطر الأسرى رسميا برحيلهم وبعنوانهم البريدي الجديد، ويبلغ لهم هذا الإخطار قبل الرحيل بوقت كاف ليتسنى لهم حزم

أمتعتهم وإبلاغ عائلاتهم، ويسمح لهم بحمل أمتعتهم الشخصية والمراسلات والطرود التي تكون قد وصلتهم، ويمكن تحديد وزن هذه الأمتعة إذا اقتضت ظروف النقل ذلك بكمية معقولة يستطيع الأسير نقلها بحيث لا يتجاوز الوزن المسموح به بأي حال خمسة وعشرين كيلوغراما.

وتسلم لهم المراسلات والطرود المرسلة إلي معسكرهم السابق دون إبطاء، ويتخذ قائد المعسكر بالاتفاق مع ممثل الأسرى الإجراءات الكفيلة بضمان نقل مهمات الأسرى المشتركة والأمتعة التي لا يستطيعون حملها معهم بسبب التحديد المقرر بموجب الفقرة الثانية من هذه المادة.

تتحمل الدولة الحاجة تكاليف عمليات النقل.

القسم الثالث: عمل أسرى الحرب: المادة ٤٩ يجوز للدولة الحاجة تشغيل أسرى الحرب اللاتقيين للعمل، مع مراعاة سنهم، وجنسهم، ورتبتهم وكذلك قدرتهم البدنية، علي أن يكون القصد بصورة خاصة المحافظة عليهم في صحة جيدة بدنيا ومعنويا، ولا يكلف أسرى الحرب من رتبة صف ضابط إلا بالقيام بأعمال المراقبة. ويمكن للذين لا يكلفون منهم بهذا العمل أن يطلبوا عملا يناسبهم ويدبر لهم مثل هذا العمل بقدر الإمكان، وإذا طلب الضابط أو من في حكمهم عملا مناسبا، وجب تدبيره لهم بقدر الإمكان. ولا يرغمون علي العمل بأي حال.

المادة ٥٠- بخلاف الأعمال المتعلقة بإدارة المعسكر أو تنظيمه، أو صيانتها، لا يجوز إرغام أسرى الحرب علي تأدية أعمال أخرى خلاف المبينة أدناه: (أ) الزراعة، (ب) الصناعات الإنتاجية أو التحويلية أو استخراج الخامات، فيما عدا ما اختص منها باستخراج المعادن والصناعات الميكانيكية والكيميائية، والأشغال العامة وأعمال البناء التي ليس لها طابع أو غرض عسكري،

(ج) أعمال النقل والمناولة التي ليس لها طابع أو غرض عسكري،

(د) الأعمال التجارية والفنون والحرف،

(هـ) الخدمات المنزلية،

(و) خدمات المنافع العامة التي ليس لها طابع أو غرض عسكري، وفي حالة الإخلال بالأحكام المتقدمة يسمح للأسرى بمباشرة حقهم في الشكوى وفقاً للمادة ٧٨.

المادة ٥١-تهياً لأسرى الحرب الظروف الملائمة للعمل، وبخاصة فيما يتعلق بالإقامة والغذاء والملبس والتجهيزات، ويجب ألا تقل هذه الظروف ملائمة عما هو متاح لرعايا الدولة الحائزة المستخدمين في عمل مماثل، ويجب أيضاً أخذ الظروف المناخية في الاعتبار.

علي الدولة الحائزة التي تشغل أسرى الحرب أن تتأكد من تطبيق التشريع الوطني المتعلق بحماية العمل، وكذلك علي الأخص تعليمات سلامة العمال في المناطق التي يعمل فيها الأسرى، يجب أن يحصل أسرى الحرب علي التدريب اللازم لعملهم، وأن يزودوا بوسائل وقاية مناسبة للعمل الذين يكلفون به ومماثلة لما يوفر لرعايا الدولة الحائزة. ومع مراعاة أحكام المادة ٥٢، يجوز أن يتعرض أسرى الحرب للأخطار العادية التي يتعرض لها هؤلاء العمال المدنيين.

لا يجوز بأي حال زيادة صعوبة ظروف العمل عن طريق اتخاذ تدابير تأديبية.

المادة ٥٢-لا يجوز تشغيل أي أسير حرب في عمل غير صحي أو خطر ما لم يتطوع للقيام به، ولا يكلف أي أسير حرب بعمل يمكن اعتباره مهيناً لأفراد قوات الدولة الحائزة، تعتبر إزالة الألغام وغيرها من النباتات المماثلة من الأعمال الخطرة.

المادة ٥٣- يجب ألا تكون مدة العمل اليومي، بما فيها وقت الذهاب والإياب، مفرطة الطول. ويجب ألا تتجاوز بأي حال المدة المسموح بها بالنسبة للعمال المدنيين في المنطقة من رعايا الدولة الحاجزة الذين يؤدون العمل نفسه، ويجب منح أسرى الحرب راحة لا تقل عن ساعة في منتصف العمل اليومي، وتكون الراحة مماثلة لما يمنح لعمال الدولة الحاجزة إذا كانت هذه الراحة لمدة أطول. ويمنحون، علاوة على ذلك، راحة مدتها أربع وعشرون ساعة متصلة كل أسبوع، ويفضل أن يكون ذلك يوم الأحد أو اليوم المقرر للراحة في دولة منشئهم. وفضلا عن ذلك، يمنح الأسير الذي عمل مدة سنة راحة مدتها ثمانية أيام متصلة يدفع له خلالها أجر العمل.

وفي حالة تطبيق طرائق من قبيل العمل بالقطعة، فإنه يجب ألا يترتب عليها مغالاة في زيادة مدة العمل.

المادة ٥٤- تحدد أجور عمل أسرى الحرب طبقا لأحكام المادة ٦٢ من هذه الاتفاقية، يجب أن يحصل أسرى الحرب الذين يقعون ضحايا إصابات عمل أو يصابون بمرض أثناء العمل أو بسببه على الرعاية التي تتطلبها حالتهم. ومن ناحية أخرى، يتعين على الدولة الحاجزة أن تعطيهم شهادة طبية تمكنهم من المطالبة بحقوقهم لدى الدولة التي يتبعونها، وترسل صورة من هذه الشهادة إلى الوكالة المركزية لأسرى الحرب على النحو الوارد في المادة ١٢٣.

المادة ٥٥- يجري فحص طبي لأسرى الحرب للتحقق من قدرتهم على العمل بصفة دورية، وعلى الأقل مرة كل شهر. وتراعى بصفة خاصة في الفحص الطبي طبيعة العمل الذي يكلف به أسرى الحرب.

إذا اعتبر أحد الأسرى أنه غير قادر علي العمل، سمح له بعرض نفسه علي السلطات الطبية لمعسكره، وللأطباء أن يوصوا بإعفاء الأسرى الذين يرون أنهم غير قادرين علي العمل.

المادة ٥٦- يكون نظام فصائل العمل مماثلاً لنظام معسكرات أسرى الحرب، وتظل كل فصيلة عمل تحت إشراف أحد معسكرات أسرى الحرب وتتبعه إدارياً. وتكون السلطات العسكرية مسؤولة مع قائد المعسكر، تحت إشراف حكومتهم، عن مراعاة أحكام هذه الاتفاقية في فصائل العمل، وعلي قائد المعسكر أن يحتفظ بسجل واف لفصائل العمل التابعة لمعسكره، وأن يطلع عليه مندوبي الدولة الحامية أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو غيرها من الوكالات التي تساعد أسرى الحرب، عند زيارتهم للمعسكر.

المادة ٥٧- يجب ألا تقل معاملة الأسرى الذين يعملون لحساب أشخاص، حتى لو كان هؤلاء الأشخاص مسؤولين عن المحافظة عليهم وحمايتهم، عن المعاملة التي تقضي بها هذه الاتفاقية، وتقع علي الدولة الحائزة والسلطات العسكرية وقائد المعسكر الذي يتبعه الأسرى، المسؤولية الكاملة عن المحافظة علي هؤلاء الأسرى ورعايتهم ومعاملتهم ودفع أجور عملهم، ولهؤلاء الأسرى الحق في أن يبقوا علي اتصال بممثلي الأسرى في المعسكرات التي يتبعونها.

القسم الرابع: موارد أسرى الحرب المالية

المادة ٥٨- للدولة الحائزة أن تحدد عند بدء الأعمال العدائية، وإلي أن يتم الاتفاق في هذا الشأن مع الدولة الحامية، الحد الأقصى من المبالغ النقدية أو ما شابهها مما يمكن للأسرى أن يحتفظوا به في حوزتهم. ويوضع أي مبلغ يزيد علي هذا الحد كان في حوزتهم وتم سحبه منهم، في حساب خاص بهم مع أي مبالغ أخرى يودعونها، ولا تحول هذه المبالغ إلي أية عملة أخرى إلا بموافقتهم.

عندما يسمح للأسرى بعمل مشتريات أو بتلقي خدمات من خارج المعسكر مقابل مدفوعات نقدية، يكون الدفع بواسطة الأسير نفسه أو إدارة المعسكر التي تقيد المدفوعات علي حساب الأسير المعني. وتضع الدولة الحاجزة التعليمات اللازمة بهذا الخصوص.

المادة ٥٩-تودع المبالغ النقدية التي تكون قد سحبت من أسرى الحرب عند أسرهم بمقتضى المادة ١٨ وتكون من نفس عملة الدولة الحاجزة، في حساب كل منهم وفقا لأحكام المادة ٦٤ من هذا القسم، وتضاف إلي هذا الحساب أيضا أي مبالغ بعملة الدولة الحاجزة ناتجة عن تحويل أي مبالغ من عملات أخرى تكون قد سحبت من أسرى الحرب آنذاك.

المادة ٦٠-تصرف الدولة الحاجزة لجميع أسرى الحرب مقدمات شهرية من رواتبهم تحدد قيمتها بتحويل المبالغ التالية إلي عملة هذه الدولة:

الفئة الأولى: أسرى الحرب دون رتبة رقيب: ثمانية فرنكات سويسرية،

الفئة الثانية: الرقباء وسائر صف الضباط، أو الأسرى من الرتب المناظرة: اثني عشر فرنكا سويسريا،

الفئة الثالثة: الضباط حتى رتبة نقيب، أو الأسرى من الرتب المناظرة، خمسين فرنكا سويسريا،

الفئة الرابعة: المقدمون أو النقباء، أو العقداء، أو الأسرى من الرتب المناظرة: ستين فرنكا سويسريا،

الفئة الخامسة: القادة من رتبة عميد فما فوق، أو الأسرى من الرتب المناظرة: خمسة وسبعين فرنكا سويسريا.

علي انه يمكن لأطراف النزاع المعنية أن تعدل بموجب اتفاقات خاصة قيمة مقدمات الرواتب التي تدفع لأسرى الحرب من مختلف الفئات المبينة أعلاه.

ومن ناحية أخرى، إذا كانت المبالغ المبينة في الفقرة الأولى أعلاه تتجاوز إلي حد كبير الرواتب التي تدفع لأفراد قوات الدولة الحاجزة، أو لأي سبب آخر ترهق الدولة الحاجزة بشدة، ففي هذه الحالة، وفي انتظار التوصل إلي اتفاق خاص مع الدولة التي ينتمي إليها الأسرى لتعديل هذه المبالغ، فإن الدولة الحاجزة:

(أ) تلتزم بمواصلة إضافة المبالغ المبينة في الفقرة الأولى أعلاه إلي حسابات الأسرى،

(ب) تستطيع بصفة مؤقتة أن تحدد قيمة معقولة للمبالغ التي تصرف من مقدمات الرواتب لأسرى الحرب لنفقاتهم الخاصة، علي ألا تقل هذه المبالغ مطلقا فيما يختص بالفئة الأولى عن المبالغ التي تصرفها الدولة الحاجزة لأفراد قواتها المسلحة.

وتبلغ أسباب التحديد للدولة الحامية دون إبطاء.

المادة ٦١- تقبل الدولة الحاجزة توزيع المبالغ التي قد تقدمها الدولة التي يتبعها الأسرى علي هؤلاء الأسرى كرواتب إضافية لهم، شريطة أن تكون المبالغ التي تدفع لكل أسير من أسرى الفئة الواحدة متساوية، وأن يتم الصرف لجميع الأسرى التابعين لتلك الدولة في هذه الفئة، وأن تودع المبالغ في حساباتهم الخاصة في أقرب وقت ممكن طبقا لأحكام المادة ٦٤. ولا تعفي هذه الرواتب الإضافية الدولة الحاجزة من أي التزام تقضي به هذه الاتفاقية.

المادة ٦٢- يحصل أسرى الحرب من السلطات الحاجزة مباشرة علي أجر مناسب عن عملهم، تحدد السلطات المذكورة معدله، علي ألا يقل بأي حال عن ربع فرنك سويسري عن يوم العمل الكامل. وعلي الدولة الحاجزة أن تبلغ الأسرى والدولة التي يتبعونها عن طريق الدولة الحامية معدل الأجر اليومي الذي تحدده.

وتدفع السلطات الحاجزة كذلك أجر لأسرى الحرب المعينين بصفة مستديمة لأداء وظائف أو أعمال حرفية تتصل بإدارة المعسكرات أو ترتيبها أو صيانتها، وكذلك للأسرى الذين يطلب منهم القيام بوظائف روحية أو طبية لمصلحة زملائهم، يخضم الأجر الذي يتقاضاه ممثل الأسرى ومساعدوه، ومستشاروه إن وجدوا، من الرصيد الناتج من أرباح المقصف (الكنتين)، ويحدد ممثل الأسرى معدل هذه الأجور ويعتمدها قائد المعسكر، وإذا لم يكن هناك مثل هذا الرصيد، فإن السلطات الحاجزة تصرف أجرا مناسباً لهؤلاء الأسرى.

المادة ٦٣- يسمح لأسرى الحرب بتلقي المبالغ النقدية التي ترسل لهم أفراداً أو جماعات، ويكون تحت تصرف كل أسير رصيد حسابه الدائن المنصوص عنه في المادة التالية في الحدود التي تعينها الدولة الحاجزة التي تدفع المبالغ المطلوبة. ويسمح لأسرى الحرب أيضاً بسداد مدفوعات في الخارج، مع مراعاة القيود المالية أو النقدية التي تراها ضرورية. وفي هذه الحالة، تعطي الدولة الحاجزة أولوية خاصة للمدفوعات التي يرسلها الأسرى إلي الأشخاص الذين يعولونهم.

وعلي أي حال، يمكن لأسرى الحرب، إذا وافقت الدولة التي يتبعونها علي ذلك، أن يرسلوا مدفوعات إلي بلدانهم طبقاً للإجراء التالي: ترسل الدولة الحاجزة إلي الدولة المذكورة عن طريق الدولة الحامية إخطاراً يتضمن جميع التفاصيل اللازمة عن مرسل المبلغ والمستفيد منه، وكذلك قيمة المبلغ الذي يدفع مقدراً بعملة الدولة الحاجزة. ويوقع الأسير المعني هذا الإخطار ثم يصدق عليه قائد

المعسكر. وتخصم الدولة الحاجزة قيمة المبلغ من حساب الأسير، وتضاف المبالغ المخصومة علي هذا النحو بمعرفتها لحساب الدولة التي يتبعها الأسرى. ولتطبيق الأحكام المتقدمة، يمكن للدولة الحاجزة أن تستأنس بنموذج اللائحة الوارد في الملحق الخامس بهذه الاتفاقية.

المادة ٦٤- تحتفظ الدولة الحاجزة بحساب لكل أسير تسجل به البيانات التالية علي الأقل:

١. المبالغ المستحقة للأسير أو التي تصرف له كمقدمات من راتبه أو أجور عمل أو بأي صفة أخرى، المبالغ التي تسحب من الأسير بعملة الدولة الحاجزة، والمبالغ التي تسحب من الأسير وتحول بناء علي طلبه إلي عملة الدولة المذكورة.

٢. المبالغ التي تصرف للأسير نقداً أو بأي شكل آخر مماثل، والمبالغ التي تدفع نيابة عنه وبناء علي طلبه، المبالغ المحولة طبقاً للفقرة الثالثة من المادة السابقة.

المادة ٦٥- كل بند يدرج في حساب الأسير يصير التوقيع عليه من قبل الأسير أو ممثل الأسرى الذي ينوب عنه، تقدم لأسرى الحرب في كل وقت تسهيلات معقولة للإطلاع علي حساباتهم والحصول علي صور منها، ويمكن أيضاً لممثلي الدول الحامية أن يتحققوا من الحسابات عند زيارتهم للمعسكر، عند نقل أسرى الحرب من معسكر إلي آخر، تنتقل إليهم حساباتهم الشخصية. وفي حالة النقل من دولة حاجزة إلي دولة أخرى، تنتقل إليها المبالغ التي تكون في حوزتهم بغير عملة الدولة الحاجزة، وتعطي لهم شهادة بأي مبالغ أخرى تكون باقية في حساباتهم.

ولأطراف النزاع المعنية أن تتفق علي أن يوافي كل منها الطرف الآخر عن طريق الدولة الحامية وعلي فترات محددة بكشوف حسابات أسرى الحرب.

المادة ٦٦- عند انتهاء الأسر بالإفراج عن الأسير أو إعادته إلي وطنه، تسلمه الدولة الحاجزة بياناً موقعاً من ضابط مختص يوضح فيه الرصيد الدائن المستحق له في نهاية أسره. ومن ناحية أخرى، ترسل الدولة الحاجزة إلي الحكومة التي يتبعها الأسرى عن طريق الدولة الحامية كشوفاً توضح فيها جميع البيانات عن الأسرى الذين انتهى أسرههم بالإعادة إلي الوطن، أو الإفراج، أو الهرب، أو الوفاة، أو بأي شكل آخر، وتبين بصورة خاصة الأرصدة الدائنة في حساباتهم. ويصدق علي كل صفحة من هذه الكشوف ممثل مفوض من الدولة الحامية.

وللدول المعنية أن تعدل بموجب اتفاق خاص كل الأحكام المنصوص عنها أعلاه أو جزءاً منها، تكون الدولة التي يتبعها أسير الحرب مسؤولة عن الاهتمام بأن تسوى معه الرصيد الدائن المستحق له لدي الدولة الحاجزة في نهاية مدة أسره.

المادة ٦٧- تعتبر مقدمات الرواتب التي تصرف لأسرى الحرب طبقاً للمادة ٦٠ كأنها مدفوعة بالنيابة عن الدولة التي يتبعها الأسرى. وتكون هذه المقدمات وكذلك جميع المدفوعات التي قامت تلك الدولة بسدادها بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٦٣، والمادة ٦٨، موضوع ترتيبات بين الدول المعنية عند انتهاء الأعمال العدائية.

المادة ٦٨- تقدم طلبات الأسرى للتعويض عن الإصابة أو عن أي عجز آخر ناتج من العمل إلي الدولة التي يتبعها الأسرى عن طريق الدولة الحامية. ووفقاً لأحكام المادة ٥٤، تسلم الدولة الحاجزة في جميع الحالات لأسير الحرب

شهادة توضح طبيعة الإصابة أو العجز، والظروف التي حدث فيها، والمعلومات المتعلقة بما قدم له من رعاية طبية أو علاج بالمستشفى. ويوقع علي هذه الشهادة ضابط مسؤول من الدولة الحاجزة ويصدق علي المعلومات الطبية فيها من قبل أحد أطباء الخدمات الطبية.

وتحيل الدولة الحاجزة أيضا إلي الدولة التي يتبعها أسرى الحرب أي طلبات تعويض مقدمة من الأسرى بشأن المهمات الشخصية أو النقود أو الأشياء القيمة التي تكون الدولة الحاجزة قد سحبتها منه طبقا لأحكام المادة ١٨ ولم تردها إليه عند إعادته إلي الوطن، وكذلك أي طلبات تعويض تتعلق بفقد متعلقات يعزوه الأسير إلي خطأ من جانب الدولة الحاجزة أو أحد موظفيها. إلا أن الدولة الحاجزة تتحمل نفقات تعويض أسرى الحرب عن أي متعلقات شخصية من هذا النوع تكون مطلوبة لاستعمال أسرى الحرب أثناء وجودهم في الأسر. وفي جميع الحالات، تسلم الدولة الحاجزة للأسير شهادة يوقعها ضابط مسؤول وتوضح بها جميع المعلومات اللازمة عن أسباب عدم رد المتعلقات أو المبالغ أو الأشياء القيمة إليه. وترسل صورة من هذه الشهادة إلي الدولة التي يتبعها الأسير عن طريق الوكالة المركزية لأسرى الحرب المنصوص عنها بالمادة ١٢٣.

القسم الخامس: علاقات أسرى الحرب مع الخارج

المادة ٦٩- علي الدولة الحاجزة أن تقوم فور وقوع أسرى في قبضتها بإبلاغهم وإبلاغ الدول التي يتبعونها من خلال الدول الحامية بالتدابير التي تتخذ لتنفيذ أحكام هذا القسم. وعليها أن تبلغ الأطراف المعنية بالمثل بأي تعديلات تستجد علي هذه التدابير.

المادة ٧٠- يسمح لكل أسير حرب، بمجرد وقوعه في الأسر أو خلال مدة لا تزيد علي أسبوع واحد من تاريخ وصوله إلي المعسكر، حتى لو كان هذا

المعسكر انتقاليا، وكذلك في حالة مرض الأسير، أو نقله إلى مستشفى، أو إلى معسكر آخر، بأن يرسل مباشرة إلى عائلته من جهة، وإلى الوكالة المركزية لأسرى الحرب المنصوص عنها بالمادة ١٢٣، من جهة أخرى، بطاقة مماثلة بقدر الإمكان للنموذج الملحق بهذه الاتفاقية، لإبلاغها بوقوعه في الأسر وبعنوانه وحالته الصحية. وترسل هذه البطاقات بأسرع ما يمكن ولا يجوز تأخيرها بأي حال.

المادة ٧١-يسمح لأسرى الحرب بإرسال واستلام الرسائل والبطاقات. وإذا رأت الدولة الحاجزة ضرورة تحديد هذه المراسلات، فإنه يتعين عليها السماح علي الأقل بإرسال رسالتين وأربع بطاقات كل شهر، وتكون مماثلة بقدر الإمكان للنماذج الملحقة بهذه الاتفاقية، ولا تحتسب فيها بطاقات الأسر المنصوص عنها في المادة ٧٠. ولا تفرض قيود أخرى ما لم تقتنع الدولة الحامية بأن ذلك في مصلحة الأسرى أنفسهم بسبب عدم استطاعة الدولة الحاجزة تدبير العدد الكافي من المترجمين الأكفاء للقيام بمهمة المراقبة البريدية اللازمة. وفي حالة ضرورة فرض قيود علي الرسائل التي ترسل إلى الأسرى، فإن هذا القرار لا يصدر إلا من الدولة التي يتبعها الأسرى، ربما بناء علي طلب الدولة الحاجزة. وترسل هذه الرسائل والبطاقات بأسرع طريقة متاحة للدولة الحاجزة، ولا يجوز تأخيرها أو حجزها لدواعٍ تأديبية.

يسمح لأسرى الحرب الذين لم تصلهم أخبار عائلاتهم من مدة طويلة، والذين لا يمكنهم تلقي أخبار من ذويهم أو إرسال أخبار لهم بالبريد العادي، وكذلك الذين يبعدون عن ذويهم بمسافات هائلة، بإرسال برقيات تخصم أجورها من حساباتهم لدى الدولة الحاجزة أو تدفع بالنقدية التي تحت تصرفهم. وللأسرى أن يفيدوا من هذا الإجراء كذلك في الحالات العاجلة.

وكقاعدة عامة، تحرر مراسلات الأسرى بلغتهم الوطنية. ولأطراف النزاع أن تسمح بالمراسلة بلغات أخرى.

يجب أن تختتم أكياس بريد الأسرى بعناية، وتلصق عليها بطاقة تبين محتوياتها بوضوح، وتكتب عليها عناوين مكاتب البريد المرسل إليها.

المادة ٧٢-يسمح للأسرى الحرب بأن يتلقوا بالبريد أو بأي طريقة أخرى طرودا فردية أو جماعية تحتوي علي الأخص مواد غذائية أو ملابس أو أدوية أو لوازم لتلبية احتياجاتهم الدينية أو الدراسية أو الترفيهية، بما في ذلك الكتب والمستلزمات الدينية، والمواد العلمية، وأوراق الامتحانات، والآلات الموسيقية، والأدوات الرياضية، والمواد التي تتيح للأسرى مواصلة الدراسة أو ممارسة نشاط فني، ولا تخلي هذه الطرود الدولة الحائزة من الالتزامات التي تقع عليها بموجب هذه الاتفاقية.

والقيود الوحيدة التي يمكن فرضها علي هذه الطرود هي التي تقترحها الدولة الحامية في مصلحة أسرى الحرب أنفسهم، أو التي تقترحها اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أي هيئة أخرى تعاون الأسرى فيما يتعلق بشحناتها الخاصة بسبب الضغوط الاستثنائية علي وسائل النقل والمواصلات.

وتكون الأساليب المتعلقة بإرسال الطرود الفردية أو الجماعية، إذا اقتضى الأمر، موضع اتفاقات خاصة بين الدول المعنية لا يجوز أن يترتب عليها في أي حال تأخير توزيع طرود الإغاثة علي أسرى الحرب. ولا يجوز إرسال الكتب ضمن طرود الأغذية والملابس، وترسل المعونات الطبية عموما في طرود جماعية.

المادة ٧٣- في حالة عدم وجود اتفاقات خاصة بين الدول المعنية بشأن الأساليب المتعلقة باستلام وتوزيع طرود الإغاثة الجماعية، تطبق لائحة الإغاثة الجماعية الملحقة بهذه الاتفاقية.

ولا يجوز أن تقيد الاتفاقيات الخاصة المشار إليها أعلاه بأي حال حق ممثلي الأسرى في الاستيلاء على طرود الإغاثة الجماعية المرسلة لأسرى الحرب، والقيام بتوزيعها أو التصرف فيها لمصلحة الأسرى.

كما لا يجوز أن تقيد هذه الاتفاقات حق ممثلي الدول الحامية، أو ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أي هيئة أخرى تعاون الأسرى وتكون مسؤولة عن نقل الطرود الجماعية، في الإشراف على توزيعها على الأشخاص المرسلة إليهم.

المادة ٧٤- تعفي جميع طرود الإغاثة المرسلة إلى أسرى الحرب من كافة رسوم الاستيراد والجمارك وسائر الرسوم الأخرى.

وتعفي المراسلات وطرود الإغاثة والتحويلات النقدية المرسلة إلى أسرى الحرب أو بواسطتهم، بطريق البريد، سواء مباشرة أو عن طريق مكاتب الاستعلامات المنصوص عنها في المادة ١٢٢ والوكالة المركزية لأسرى الحرب المنصوص عنها في المادة ١٢٣، ومن جميع رسوم البريد، سواء في البلدان الصادرة منها والمرسلة إليها، أو في البلدان المتوسطة.

وفي حالة عدم إمكان إرسال طرود الإغاثة الموجهة إلى أسرى الحرب بطريق البريد، بسبب وزنها أو لأي سبب آخر، تتحمل الدولة الحاجزة مصاريف نقلها في جميع الأراضي التي تخضع لسيطرتها. وتتحمل الدول الأخرى الأطراف في الاتفاقية مصاريف النقل، كل في أراضيها.

في حالة عدم وجود اتفاقات خاصة بين الدول المعنية، يتحمل المرسل أي مصاريف تنشأ من نقل هذه الطرود ولا تشملها الإعفاءات المبينة أعلاه.

تعمل الأطراف السامية المتعاقدة علي خفض رسوم البرقيات التي يرسلها أسرى الحرب أو توجه إليهم بقدر الإمكان.

المادة ٧٥- عندما تحول العمليات الحربية دون اضطلاع الدول المعنية بمسؤوليتها إزاء تأمين نقل الطرود المشار إليها في المواد ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٧، يمكن أن تتكفل الدول الحامية المعنية، أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أي هيئة أخرى تعتمدها أطراف النزاع، بتأمين نقل هذه الطرود بوسائل النقل المناسبة (السكك الحديدية، أو الشاحنات، أو السفن، أو الطائرات، الخ).

ولهذا الغرض، تعمل الأطراف السامية المتعاقدة علي تزويدها بهذه الوسائل وتسمح بمرورها، وخصوصا بمنحها تصاريح المرور اللازمة.

ويجوز استخدام هذه الوسائل في نقل:

(أ) المراسلات، والكشوف، والتقارير المتبادلة بين الوكالة المركزية للاستعلامات المنصوص عنها في المادة ١٢٣ والمكاتب الوطنية المنصوص عنها في المادة ١٢٢،

(ب) المراسلات والتقارير المتعلقة بأسرى الحرب التي تتبادلها الدول الحامية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وسائر الهيئات الأخرى التي تعاون الأسرى، سواء مع مندوبيها أو مع أطراف النزاع.

ولا تقيد هذه الأحكام بأي حال حق أي طرف في النزاع في تنظيم وسائل نقل أخرى إذا كان يفضل ذلك، وفي منح تصاريح المرور لوسائل النقل هذه بالشروط التي يمكن الاتفاق عليها.

وفي حالة عدم وجود اتفاقات خاصة، فإن المصاريف المترتبة علي استخدام هذه الوسائل تقتسم بالتناسب بين أطراف النزاع التي ينتفع رعاياها بها.

المادة ٧٦- تجري المراقبة البريدية علي المراسلات الموجهة إلي أسرى الحرب أو المرسلة منهم بأسرع ما يمكن. ولا تقوم بهذه المراقبة سوي الدول المرسلة أو الدول المستلمة بواقع مرة واحدة بواسطة كل منهما.

لا يجري فحص الطرود المرسلة لأسرى الحرب في ظروف تعرض محتوياتها من المواد الغذائية للتلف، ويجري الفحص في حضور المرسل إليه أو زميل له مفوض منه علي النحو الواجب إلا في حالات المحررات المكتوبة أو المطبوعات. ولا يجوز تأخير تسليم الطرود الفردية أو الجماعية للأسرى بحجة صعوبات المراقبة.

أي حظر بشأن المراسلات تفرضه أطراف النزاع لأسباب حربية أو سياسية لا يكون إلا بصفة مؤقتة وقتية ولأقصر مدة ممكنة.

المادة ٧٧- تقدم الدول الحاجزة جميع التسهيلات لنقل المستندات أو الأوراق أو الوثائق الموجهة إلي أسرى الحرب أو المرسلة منهم وعلي الأخص رسائل التوكيل أو الوصايا، وذلك عن طريق الدولة الحامية أو الوكالة المركزية لأسرى الحرب المنصوص عنها في المادة ١٢٣.

وفي جميع الحالات، تسهل الدول الحاجزة لأسرى الحرب إعداد هذه المستندات، وتسمح لهم علي الأخص باستشارة محام، وتتخذ التدابير اللازمة للتصديق علي توقيعهم.

القسم السادس: علاقات أسرى الحرب مع السلطات

الفصل الأول: شكاوي أسرى الحرب بشأن نظام الأسر

المادة ٧٨- لأسرى الحرب الحق في أن يقدموا للسلطات العسكرية التي يوجدون تحت سلطتها مطالبهم فيما يتعلق بأحوال الأسر الذي يخضعون له.

ولهم أيضا حق مطلق في توجيه مطالبهم إلي ممثلي الدول الحامية، إما من خلال ممثل الأسرى أو مباشرة إذا رأوا ضرورة لذلك، بقصد توجيه نظرهم إلي النقاط التي تكون محلا لشكواهم بشأن نظام الأسر.

ولا يوضع حد لهذه المطالب والشكاوي ولا تعتبر جزءا من الحصاة المبينة في المادة ٧١. ويجب تحويلها فورا. ولا توقع عنها أية عقوبة حتى إذا اتضح أنها بلا أساس.

ولممثل الأسرى أن يرسلوا إلي ممثل الدول الحامية تقارير دورية عن الحالة في المعسكرات واحتياجات أسرى الحرب.

الفصل الثاني: ممثلو أسرى الحرب

المادة ٧٩- في كل مكان يوجد به أسرى حرب، فيما عدا الأماكن التي يوجد بها ضباط، ينتخب الأسرى بحرية وبالاقتراع السري، كل ستة شهور وكذلك في حالة حدوث شواغر، ممثلا لهم يعهد إليه بتمثيلهم أمام السلطات العسكرية والدول الحامية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وأية هيئة أخرى تعاونهم. ويجوز إعادة انتخاب هؤلاء الممثلين.

وفي معسكرات الضباط ومن في حكمهم أو في المعسكرات المختلطة، يعتبر أقدم ضابط من بين أسرى الحرب ممثلا للأسرى. ويعاونه في معسكرات الضباط واحد أو أكثر من المستشارين الذين يختارهم الضباط، وفي المعسكرات المختلطة، يتم اختيار المساعدين من بين الأسرى غير الضباط وينتخبون بواسطتهم.

وفي معسكرات العمل الخاصة بأسرى الحرب، يوضع ضباط أسرى من الجنسية ذاتها للقيام بمهام إدارة المعسكر التي تقع علي عاتق الأسرى. ومن ناحية أخرى، يجوز انتخاب هؤلاء الضباط كممثلين للأسرى علي النحو الوارد في الفقرة الأولى من هذه المادة. وفي هذه الحالة، يتم اختيار مساعدي ممثل الأسرى من بين أسرى الحرب غير الضباط.

تعتمد الدولة الحاجزة أي ممثل يتم انتخابه قبل أن يكون له الحق في مباشرة واجباته. فإذا رفضت الدولة الحاجزة اعتماد أسير حرب انتخبه زملاؤه الأسرى، وجب عليها إبلاغ الدولة الحامية بأسباب هذا الرفض.

وفي جميع الحالات، يجب أن يكون لممثل الأسرى نفس جنسية ولغة وعادات أسرى الحرب الذين يمثلهم. وعلي ذلك، فإن أسرى الحرب الموزعين علي أقسام مختلفة من المعسكر بحسب الجنسية أو اللغة أو العادات، يكون لهم في كل قسم ممثلهم الخاص بهم، وفقا لأحكام الفقرات المتقدمة.

المادة ٨٠- يتعين علي ممثلي الأسرى أن يعملوا علي تحسين حالة أسرى الحرب البدنية والمعنوية والذهنية.

وعلي الأخص، عندما يقرر الأسرى وضع نظام فيما بينهم للمساعدة المتبادلة، يتعين أن يكون التنظيم من اختصاص ممثلي الأسرى، بالإضافة إلي المهام الخاصة المعهود بها إليه بمقتضى الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية.

لا يكون ممثلو الأسرى مسؤولين، لمجرد قيامهم بمهامهم، عن المخالفات التي يقرنها أسرى الحرب، المادة ٨١- لا يجوز إلزام ممثلي الأسرى بالقيام بأي عمل آخر، إذا كان من شأن ذلك أن يزيد من صعوبة أداء وظيفتهم، يجوز لممثلي الأسرى أن يعينوا لهم مساعدين من بين الأسرى حسب حاجتهم. وتمنح

لهم كل التسهيلات المادية، وعلي الأخص بعض الحرية في الانتقال، بقدر ما يلزم لتأدية مهامهم (التفتيش علي فصائل العمل، استلام طرود الإغاثة، الخ).

يسمح لممثلي الأسرى بزيارة المباني التي يعتقل فيها أسرى الحرب الذين يحق لهم التشاور بحرية مع ممثلهم، تمنح بالمثل جميع التسهيلات لممثلي الأسرى بشأن مراسلاتهم البريدية والبرقية مع السلطات الحاجزة والدول الحامية واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومندوبيها، ومع اللجان الطبية المختلطة، وكذلك مع الهيئات التي تعاون أسرى الحرب. وتقدم لممثلي الأسرى في فصائل العمل التسهيلات ذاتها بشأن مراسلاتهم مع ممثل الأسرى في المعسكر الرئيسي. ولا يوضع حد لهذه المراسلات، ولا يعتبر جزءا من الحصاة المبينة في المادة ٧١.

ولا يجوز نقل أي ممثل للأسرى إلا بعد مهلة معقولة يطلع خليفته خلالها علي سير الأعمال، في حالة الإعفاء من المهام، تبلغ دوافعه للدولة الحامية.

الفصل الثالث: العقوبات الجنائية والتأديبية

أولاً- أحكام عامة

المادة ٨٢- يخضع أسرى الحرب للقوانين واللوائح والأوامر السارية في القوات المسلحة بالدولة الحاجزة. وللدولة الحاجزة أن تتخذ إجراءات قضائية أو تأديبية إزاء أي أسير حرب يقترف مخالفة لهذه القوانين أو اللوائح أو الأوامر. علي أنه لا يسمح بأية ملاحقة قضائية أو عقوبة تخالف أحكام هذا الفصل.

إذا نص أي من قوانين أو لوائح أو أوامر الدولة الحاجزة علي المعاقبة عن عمل ما إذا اقترفه أسير الحرب بينما لا يعاقب عليه إذا اقترفه أحد أفراد قواتها المسلحة، وجب ألا يترتب علي مثل هذا العمل إلا عقوبة تأديبية.

المادة ٨٣- عند البت فيما إذا كانت تتخذ إجراءات قضائية أو إجراءات تأديبية إزاء مخالفة اقترفها أسير حرب، يتعين علي الدولة الحاجزة التأكد من أن السلطات المختصة تراعي في تقديرها أكبر قدر من التسامح وتطبق الإجراءات التأديبية دون القضائية كلما كان ذلك ممكنا.

المادة ٨٤- محاكمة أسير الحرب من اختصاص المحاكم العسكرية وحدها، ما لم تسمح تشريعات الدولة الحاجزة صراحة للمحاكم المدنية بمحاكمة أي من أفراد قوات الدولة الحاجزة عن المخالفة نفسها التي يلاحق أسير الحرب قضائيا بسببها، ولا يحاكم أسير الحرب بأي حال بواسطة محكمة أي كان نوعها إذا لم تتوفر فيها الضمانات الأساسية المتعارف عليها عموما من حيث الاستقلال وعدم التحيز، وعلي الأخص إذا لم تكن إجراءاتها تكفل له الحقوق ووسائل الدفاع المنصوص عنها في المادة ١٠٥.

المادة ٨٥- يحتفظ أسرى الحرب الذين يحاكمون بمقتضى قوانين الدولة الحاجزة عن أفعال اقترفوها قبل وقوعهم في الأسر بحق الإفادة من أحكام هذه الاتفاقية، حتى ولو حكم عليهم.

المادة ٨٦- لا يعاقب أسير الحرب إلا مرة واحدة عن الذنب نفسه أو التهمة نفسها.

المادة ٨٧- لا يجوز أن يحكم علي أسرى الحرب بواسطة السلطات العسكرية ومحاكم الدولة الحاجزة بأية عقوبة خلاف العقوبات المقررة عن الأفعال ذاتها إذا اقترفها أفراد القوات المسلحة لهذه الدولة.

وعند تحديد العقوبة، يتعين علي محاكم أو سلطات الدولة الحاجزة أن تراعي، إلي أبعد حد ممكن، أن المتهم ليس من رعايا الدولة الحاجزة وهو لذلك غير ملزم بأي واجب للولاء لها، وأنه لم يقع تحت سلطتها إلا نتيجة لظروف

خارجة عن إرادته. وللمحاكم والسلطات المذكورة الحرية في تخفيف العقوبة المقررة عن المخالفة التي اتهم بها الأسير، وهي ليست ملزمة بتطبيق حد أدنى لهذه العقوبة وتحظر العقوبات الجماعية عن أفعال فردية، والعقوبات البدنية، والحبس في مبان لا يدخلها ضوء النهار، وبوجه عام، أي نوع من التعذيب أو القسوة، وفضلا عن ذلك، لا يجوز للدولة الحاجزة حرمان أي أسير حرب من رتبته أو منعه من حمل شاراته.

المادة ٨٨- لا يجوز إخضاع الضباط وضباط الصف والجنود من أسرى الحرب الذين يقضون عقوبة تأديبية أو قضائية لمعاملة أشد من المعاملة التي يخضع لها فيما يتعلق بالعقوبة ذاتها أفراد القوات المسلحة بالدولة الحاجزة من الرتب المعادلة، لا يحكم علي أسيرات الحرب بعقوبة أشد، ولا يعاملن أثناء تنفيذ العقوبة معاملة أشد مما يطبق فيما يتعلق بالمخالفات المماثلة علي النساء اللاتي يتبعن القوات المسلحة بالدولة الحاجزة.

ولا يجوز في أي حال أن يحكم علي أسيرات الحرب بعقوبة أشد، ولا يعاملن أثناء تنفيذ العقوبة معاملة أشد مما يطبق فيما يتعلق بالمخالفات المماثلة علي الرجال من أفراد القوات المسلحة بالدولة الحاجزة.

لا يجوز أن تختلف معاملة أسرى الحرب الذين قضوا عقوبات تأديبية أو قضائية عن معاملة الأسرى الآخرين.

ثانيا- العقوبات التأديبية

المادة ٨٩- تكون العقوبات التأديبية التي تطبق علي أسرى الحرب كالآتي: ١. غرامة لا تتجاوز ٥٠ بالمائة من مقدم الراتب وأجر العمل المنصوص عنهما في المادتين ٦٠ و ٦٢ خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما.

٢. وقف المزايا الممنوحة فوق المعاملة المنصوص عنها بهذه الاتفاقية.

٣. أعمال شاقة لمدة لا تزيد علي ساعتين يوميا.

٤. الحبس، علي أن العقوبة المبينة في البند ٣ لا تطبق علي الضباط، ولا يجوز في أي حال أن تكون العقوبات التأديبية بعيدة عن الإنسانية أو وحشية أو خطرة علي صحة أسرى الحرب.

المادة ٩٠- لا يجوز أن تزيد مدة العقوبة الواحدة مطلقا علي ثلاثين يوما.

في حالة المخالفة النظامية، تخضع من الحكم الصادر أية مدة قضاها الأسير في الحبس الاحتياطي في انتظار المحاكمة أو صدور الحكم.

لا يجوز تجاوز الحد الأقصى وهو مدة الثلاثين يوما المبين أعلاه حتى لو كانت هناك عدة أفعال يسأل عنها أسير الحرب وقت تقرير العقوبة، سواء كانت هذه الأفعال مرتبطة ببعضها أم لا.

لا تزيد المدة بين النطق بالحكم بعقوبة تأديبية وتنفيذها علي شهر واحد، وفي حالة توقيع عقوبة تأديبية جديدة علي أسير الحرب فإنه يجب أن تفصل مهلة لا تقل عن ثلاثة أيام بين تنفيذ العقوبتين إذا كانت مدة إحداهما عشرة أيام أو أكثر.

المادة ٩١- يعتبر هروب أسير الحرب ناجحا في الحالات التالية:

. إذا لحق بالقوات المسلحة للدولة التي يتبعها أو بقوات دولة متحالفة.

. إذا غادر الأراضي الواقعة تحت سلطة الدولة الحاجزة أو دولة حليفة لها.

٣. إذا انضم إلي سفينة ترفع علم الدولة التي يتبعها، أو علم دولة حليفة لها في المياه الإقليمية للدولة الحاجزة، شريطة ألا تكون السفينة المذكورة خاضعة

لسلطة الدولة الحاجزة، أسرى الحرب الذين ينجحون في الهروب بمفهوم هذه المادة ويقعون في الأسر مرة أخرى لا يعرضون لأية عقوبة بسبب هروبهم السابق.

المادة ٩٢ أسير الحرب الذي يحاول الهروب ثم يقبض عليه قبل أن ينجح في هروبه بمفهوم المادة ٩١، لا يعرض إلا لعقوبة تأديبية عن هذا الفعل حتى في حالة العودة إلي اقترافه، يسلم أسير الحرب الذي يعاد القبض عليه إلي السلطة العسكرية المختصة بأسرع ما يمكن، واستثناء لما جاء بالفقرة الرابعة من المادة ٨٨، يجوز فرض نظام مراقبة خاص علي أسرى الحرب الذين عوقبوا بسبب هروب غير ناجح، ولكن شريطة ألا يؤثر هذا النظام علي حالتهم الصحية تأثيرا ضارا، وبحيث يطبق في أحد معسكرات أسرى الحرب، ولا يترتب عليه إلغاء أي ضمانات ممنوحة لهم بمقتضى هذه الاتفاقية.

المادة ٩٣- لا يجوز اعتبار الهروب أو محاولة الهروب، حتى في حالة التكرار، ظرفا مشددا، إذا قدم الأسير للمحاكمة عن مخالفة اقترافها. أثناء هروبه أو محاولة هروبه.

وفقا لأحكام المادة ٨٣، لا تستوجب المخالفات التي يقتربها أسرى الحرب بقصد واحد هو تسهيل هروبهم، والتي لا تنطوي علي استعمال أي عنف ضد الأشخاص، سواء كانت مخالفات ضد الملكية العامة، أو السرقة التي لا تستهدف الإثراء، أو تزوير أوراق أو استخدام أوراق مزورة، أو ارتداء ملابس مدنية، إلا عقوبة تأديبية، لا يعرض أسرى الحرب الذين عاونوا علي الهرب أو محاولة الهرب إلا لعقوبة تأديبية.

المادة ٩٤ إذا أعيد القبض علي أسير هارب، وجب إبلاغ ذلك إلي الدولة التي يتبعها بالكيفية المبينة في المادة ١٢٢، ما دام قد تم الإبلاغ عن هروبه.

المادة ٩٥- لا يجوز حبس أسرى الحرب المتهمين باقتراف مخالفات نظامية حبسا احتياطيا في انتظار المحاكمة ما لم يكن الإجراء نفسه مطبقا علي أفراد القوات المسلحة للدولة الحاجزة المتهمين باقتراف مخالفات مماثلة أو اقتضت ذلك المصلحة العليا للمحافظة علي النظام والضبط والربط في المعسكر.

تخفض مدة الحبس الاحتياطي لأي أسير حرب في حالة المخالفات إلي أدني حد ولا تتجاوز أربعة عشر يوما.

تنطبق أحكام المادتين ٩٧ و ٩٨ من هذا الفصل علي أسرى الحرب المحبوسين حبسا احتياطيا لمخالفات نظامية.

المادة ٩٦- يجب التحقيق فورا في الوقائع التي تشكل مخالفات ضد النظام، مع عدم الإخلال باختصاص المحاكم والسلطات العسكرية العليا، لا يجوز أن يصدر العقوبة التأديبية إلا ضابط له سلطات تأديبية بوصفه قائدا للمعسكر، أو ضابط مسؤول يقوم مقامه أو يكون قد فوضه سلطاته التأديبية.

ولا يجوز بأي حال أن تفوض هذه السلطات لأسرى الحرب أو أن يباشرها أحد الأسرى، قبل النطق بأي عقوبة تأديبية، يبلغ الأسير المتهم بدقة بالاتهامات الموجهة إليه، وتعطي له الفرصة لتبرير تصرفه والدفاع عن نفسه. ويسمح له باستدعاء شهود وبالاستعانة عند الاقتضاء بخدمات مترجم مؤهل. ويبلغ الحكم للأسير المتهم ولممثل الأسرى، يحتفظ قائد المعسكر بسجل تقيد به العقوبات التأديبية الصادرة، ويخضع هذا السجل للتفتيش من قبل ممثلي الدولة الحامية.

المادة ٩٧- لا ينقل أسرى الحرب بأي حال إلي مؤسسات إصلاحية (سجون، إصلاحيات، ليمانات، الخ) لتنفيذ عقوبات تأديبية فيها، يجب أن تستوفي جميع الأماكن التي تنفذ فيها العقوبات التأديبية الاشتراطات الصحية الواردة في المادة ٢٥. وتوفر لأسرى الحرب المعاقبين إمكانية المحافظة علي

نظافتهم طبقا لأحكام المادة ٢٩، لا يحتجز الضباط ومن في حكمهم في الأماكن التي يحتجز فيها ضباط الصف والجنود، تحتجز أسيرات الحرب اللاتي يقضين عقوبة تأديبية في أماكن منفصلة عن الرجال، ويوكل الإشراف المباشر عليهن إلي نساء.

المادة ٩٨، يبقى أسرى الحرب المحتجزون لقضاء عقوبة تأديبية منتفعين بأحكام هذه الاتفاقية، فيما عدا ما يكون تطبيقه متعذرا بسبب الحجز نفسه. علي أنه لا يجوز بأي حال حرمانهم من الانتفاع بأحكام المادتين ٧٨ و ١٢، لا يجوز حرمان أسرى الحرب المحكوم عليهم بعقوبات تأديبية من الامتيازات المرتبطة برتبتهم، يسمح لأسرى الحرب المحكوم عليهم بعقوبات تأديبية بالتريض والبقاء في الهواء الطلق ساعتين علي الأقل يوميا.

ويسمح لهم بناء علي طلبهم بالتقدم للفحص الطبي اليومي، وتقدم لهم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية، ويتم نقلهم، إذا دعت الحاجة إلي مستوصف المعسكر أو إلي مستشفى.

ويسمح لهم بالقراءة والكتابة وإرسال وتلقي الرسائل. غير أنه يجوز عدم تسليمهم الطرود والحوالات المالية إلا بعد انتهاء العقوبة، ويعهد بها حتى ذلك الحين إلي ممثل الأسرى، الذي يسلم الأغذية القابلة للتلف الموجودة بهذه الطرود إلي عيادة المعسكر.

ثالثا - الإجراءات القضائية

المادة ٩٩- لا يجوز محاكمة أو إدانة أي أسير حرب لفعل لا يحظره صراحة قانون الدولة الحاجزة أو القانون الدولي الذي يكون ساريا في وقت اقرار هذا الفعل، لا يجوز ممارسة أي ضغط معنوي أو بدني علي أسير الحرب لحمله علي الاعتراف بالذنب عن الفعل المنسوب إليه.

لا يجوز إدانة أي أسير حرب بدون إعطائه فرصة الدفاع عن نفسه والحصول علي مساعدة محام أو مستشار مؤهل.

المادة ١٠٠- يجب تبليغ أسرى الحرب والدول الحامية في أقرب وقت ممكن بالمخالفات التي تستوجب عقوبة الإعدام طبقا لقوانين الدولة الحاجزة، ولا يجوز فيما بعد تقرير عقوبة الإعدام عن أي مخالفة إلا بموافقة الدولة التي يتبعها الأسرى.

لا يجوز إصدار الحكم بالإعدام علي أحد أسرى الحرب إلا بعد توجيه نظر المحكمة بصورة خاصة -وفقا للفقرة الثانية من المادة ٨٧- إلي أن المتهم ليس من رعايا الدولة الحاجزة وهو لذلك غير ملزم بأي واجب للولاء لها، وأنه لم يقع تحت سلطتها إلا نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

المادة ١٠١- إذا صدر حكم بالإعدام علي أسير حرب، فإن الحكم لا ينفذ قبل انقضاء مهلة لا تقل عن ستة شهور من تاريخ وصول الإخطار المفصل المنصوص عليه في المادة ١٠٧ إلي الدولة الحامية علي العنوان الذي تبينه.

المادة ١٠٢- لا يعتبر الحكم الصادر علي أسير الحرب نافذا إلا إذا كان صادرا من المحاكم ذاتها وطبقا للإجراءات ذاتها التي يخضع لها أفراد القوات المسلحة في الدولة الحاجزة، وإلا إذا روعيت كذلك أحكام هذا الفصل.

المادة ١٠٣- تجري جميع التحقيقات القضائية المتعلقة بأسير الحرب بأسرع ما تسمح به الظروف، وبحيث يحاكم بأسرع ما يمكن. ولا يجوز إبقاء أسير الحرب محبوسا احتياطيا في انتظار المحاكمة، إلا إذا كان الإجراء نفسه يطبق علي أفراد القوات المسلحة في الدولة الحاجزة إزاء المخالفات المماثلة، أو اقتضت ذلك مصلحة الأمن الوطني. ولا يجوز بأي حال أن تزيد مدة هذا الحبس الاحتياطي علي ثلاثة أشهر.

تخصم أي مدة يقضيها أسير الحرب في الحبس الاحتياطي من أي حكم يصدر بحبسه، ويؤخذ ذلك في الاعتبار عند تقرير أي عقوبة، يظل أسرى الحرب أثناء حبسهم احتياطيا يفيدون من أحكام المادتين ٩٧ و ٩٨ من هذا الفصل.

المادة ١٠٤- في جميع الحالات التي تقرر فيها الدولة الحاجة اتخاذ إجراءات قضائية ضد أسير حرب، يتعين عليها إخطار الدولة الحامية بذلك بأسرع ما يمكن، وعلي الأقل قبل فتح التحقيق بمدة ثلاثة أسابيع. ولا تبدأ مهلة الثلاثة أسابيع هذه إلا من تاريخ وصول هذا الإخطار إلى الدولة الحامية علي العنوان الذي تبينه هذه الأخيرة مسبقا للدولة الحاجة.

ويجب أن يتضمن هذا الإخطار المعلومات التالية:

١. اسم أسير الحرب بالكامل، ورتبته، ورقمه الشخصي أو المسلسل، وتاريخ ميلاده، ومهنته إذا وجدت.
٢. مكان حجزه أو حبسه.

٣. بيان التهمة أو التهم الموجهة إليه، والأحكام القانونية المنطبقة.

٤. اسم المحكمة التي ستتولى المحاكمة، وكذلك التاريخ والمكان المحددين لبدء المحاكمة، ويبلغ الإخطار نفسه بواسطة الدولة الحاجة لممثل الأسرى المعني، إذا لم يرقم عند بدء المحاكمة دليل علي وصول الإخطار المشار إليه أعلاه إلى الدولة الحامية وأسير الحرب وممثل الأسرى المعني قبل بدء المحاكمة بثلاثة أسابيع علي الأقل، امتنع إجراء المحاكمة ووجب تأجيلها.

المادة ١٠٥- لأسير الحرب الحق في الحصول علي معاونة أحد زملائه الأسرى، والدفاع عنه بواسطة محام مؤهل يختاره، واستدعاء شهود، والاستعانة

إذا رأي ذلك ضروريا بخدمات مترجم مؤهل. وتخطره الدولة الحاجزة بهذه الحقوق قبل بدء المحاكمة بوقت مناسب.

وفي حالة عدم اختيار الأسير لمحام، يتعين علي الدولة الحامية أن توفر له محاميا، وتعطي للدولة الحامية فرصة أسبوع علي الأقل لهذا الغرض. وبناء علي طلب الدولة الحامية، تقدم الدولة الحاجزة لها قائمة بالأشخاص المؤهلين للقيام بالدفاع. وفي حالة عدم اختيار محام بواسطة الأسير أو الدولة الحامية، يتعين علي الدولة الحاجزة أن تعين محاميا مؤهلا للدفاع عن المتهم، تعطي للمحامي الذي يتولى الدفاع عن أسير الحرب فرصة لا تقل عن أسبوعين قبل بدء المحاكمة وكذلك التسهيلات اللازمة لإعداد دفاعه عن المتهم، وله بصفة خاصة أن يزور المتهم بحرية وأن يتحدث معه دون حضور رقيب. وله أن يتحدث مع جميع شهود التبرئة، بمن فيهم أسرى الحرب. ويفيد من هذه التسهيلات حتى انتهاء المدة المحددة للاستئناف.

يبلغ أسير الحرب المتهم قبل بدء المحاكمة بوقت مناسب وبلغة يفهمها بصحيفة الاتهام وكذلك بالمستندات التي تبلغ للمتهم عموما بمقتضى القوانين السارية بالقوات المسلحة للدولة الحاجزة. ويبلغ الإخطار نفسه بالشروط نفسها إلي محاميه، لممثلي الدولة الحامية الحق في حضور المحاكمة إلا إذا كان لا بد أن تجري في جلسات سرية بصفة استثنائية لمصلحة أمن الدولة، وفي هذه الحالة تخطر الدولة الحاجزة الدولة الحامية بذلك الإجراء.

المادة ١٠٦- لكل أسير حرب الحق، بنفس الشروط المنطبقة علي أفراد القوات المسلحة بالدولة الحاجزة، في استئناف أي حكم يصدر عليه أو رفع دعوى لنقضه أو التماس إعادة النظر فيه. ويتعين تعريفه بالكامل بحقوقه في الاستئناف والمهلة المحددة لممارسة هذه الحقوق.

المادة ١٠٧-يبلغ أي حكم يصدر علي أي أسير حرب فوراً إلي الدولة الحامية في شكل إخطار موجز يبين فيه أيضاً ما إذا كان للأسير حق في الاستئناف أو رفع نقض أو التماس إعادة النظر في الحكم. ويبلغ هذا الإخطار كذلك لممثل الأسرى المعني. ويبلغ الإخطار أيضاً لأسير الحرب المتهم بلغة يفهمها إذا لم يكن الحكم قد صدر في حضوره. كما أن الدولة الحاجزة تقوم فوراً بإبلاغ الدولة الحامية بقرار أسير الحرب عن استعمال أو عدم استعمال حقوقه في الاستئناف.

علاوة علي ذلك، فإنه إذا أصبح الحكم نهائياً، أو كان الحكم الابتدائي يقضي بالإعدام، وجب علي الدولة الحاجزة أن ترسل إلي الدولة الحامية بأسرع وقت ممكن إخطاراً مفصلاً يتضمن الآتي:

١. النص الكامل للحيثيات والحكم.

٢. تقريراً مختصراً عن التحقيقات والمرافعات، يبين علي الأخص عناصر الاتهام والدفاع.

٣. بياناً، عند الاقتضاء، بالمنشأة التي ستنفذ فيها العقوبة، وترسل الاخطارات المنصوص عنها في البنود المتقدمة إلي الدولة الحامية بالعنوان الذي تبلغه مسبقاً للدولة الحاجزة.

المادة ١٠٨-تقضي العقوبة المحكوم بها علي أسرى الحرب، بعد أن تصبح واجبة التنفيذ، في المنشآت وفي الظروف ذاتها المنطبقة علي أفراد القوات المسلحة بالدولة الحاجزة. وفي جميع الأحوال، تكون هذه الظروف متفقة مع المتطلبات الصحية والإنسانية.

توضع الأسيرات اللائي يحكم عليهن بعقوبات في أماكن منفصلة عن أماكن الرجال، ويوكل الإشراف المباشر عليهن إلي نساء، وفي جميع الأحوال، يظل أسرى الحرب المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية منتفعين بأحكام المادتين ٧٨ و ١٢٦ من هذه الاتفاقية. وإلي جانب ذلك، يصرح لهم باستلام وإرسال المكاتبات، وتلقي طرد إغاثة واحد علي الأقل كل شهر، والتريض بانتظام في الهواء الطلق، وتقديم لهم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية، والمساعدة الروحية التي قد يرغبونها. ويجب أن تكون العقوبات التي توقع عليهم متفقة مع أحكام الفقرة الثالثة من المادة ٨٧.

الباب الرابع: انتهاء حالة الأسر القسم الأول: إعادة الأسرى إلي الوطن
مباشرة وإيوائهم في بلد محايد، المادة ١٠٩- مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثالثة من هذه المادة، تلتزم أطراف النزاع بأن تعيد أسرى الحرب المصابين بأمراض خطيرة أو جراح خطيرة إلي أوطانهم بصرف النظر عن العدد أو الرتبة، وذلك بعد أن ينالوا من الرعاية الصحية ما يمكنهم من السفر وفقا للفقرة الأولى من المادة التالية.

تعمل أطراف النزاع طوال مدة الأعمال العدائية، بالتعاون مع الدول المحايدة المعنية، من أجل تنظيم إيواء أسرى الحرب المرضى والجرحى المشار إليهم في الفقرة الثانية من المادة التالية في بلدان محايدة، ويجوز لها، علاوة علي ذلك، عقد اتفاقات ترمي إلي إعادة الأسرى الأصحاء الذين قضوا مدة طويلة في الأسر إلي أوطانهم مباشرة أو حجزهم في بلد محايد.

لا يجوز أن يعاد إلي الوطن ضد إرادته أثناء الأعمال العدائية أي أسير حرب جريح أو مريض مؤهل للإعادة إلي الوطن بموجب الفقرة الأولى من هذه المادة.

المادة ١١٠-يعاد المذكورون أدناه إلي أوطانهم مباشرة:

١. الجرحى والمرضى الميؤوس من شفائهم، والذين يبدو أن حالتهم العقلية أو البدنية قد انهارت بشدة.

٢. الجرحى والمرضى الميؤوس من شفائهم خلال عام طبقا للتوقعات الطبية، وتتطلب حالتهم العلاج، ويبدو أن حالتهم العقلية أو البدنية قد انهارت بشدة.

٣. الجرحى والمرضى الذين تم شفاؤهم ولكن يبدو أن حالتهم العقلية أو البدنية قد انهارت بشدة وبصفة مستديمة.

ويجوز إيواء المذكورين أدناه في بلد محايد: ١. الجرحى والمرضى الذين ينتظر شفاؤهم خلال عام من تاريخ الجرح أو بداية المرض، إذا كانت معالجتهم في بلد محايد تدعو إلي توقع شفاء أضمن وأسرع.

٢. أسرى الحرب الذين تكون صحتهم العقلية أو البدنية، طبقا للتوقعات الطبية، مهددة بشكل خطير إذا استمر أسرهم، ويمكن أن يمنع إيواؤهم في بلد محايد هذا التهديد، تحدد بموجب اتفاق يعقد بين الدول المعنية الشروط التي يجب توافرها في أسرى الحرب الذين صار إيواؤهم في بلد محايد لكي يعادوا إلي وطنهم وكذلك وضعهم القانوني. وبوجه عام، يجب أن يعاد إلي الوطن أسرى الحرب الذين صار إيواؤهم في بلد محايد ويتبعون إحدى الفئات التالية:

١. الذين تدهورت حالتهم الصحية بحيث أصبحت تستوفي شروط الإعادة المباشرة إلي الوطن.

٢. الذين تظل حالتهم العقلية أو البدنية متدهورة بعد المعالجة، فإذا لم تعقد اتفاقات خاصة بين أطراف النزاع المعنية لتحديد حالات العجز أو المرض

التي تستوجب الإعادة المباشرة إلى الوطن أو الإيواء في بلد محايد، وجبت تسوية هذه الحالات وفقا للمبادئ الواردة في نموذج الاتفاق المتعلق بإعادة أسرى الحرب الجرحى والمرضى مباشرة إلى الوطن وبإيوائهم في بلد محايد وفي اللائحة المتعلقة باللجان الطبية المختلطة، الملحقين بهذه الاتفاقية.

المادة ١١١-تعمل الدولة الحائزة والدولة التي يتبعها الأسرى ودولة محايدة تتفق عليها هاتان الدولتان، من أجل عقد اتفاقات تمكن من حجز أسرى الحرب في أراضي الدولة المحايدة المذكورة إلى أن تنتهي الأعمال العدائية.

المادة ١١٢-عند نشوب الأعمال العدائية، تعين لجان طبية مختلطة لفحص المرضى والجرحى من أسرى الحرب، ولاتخاذ جميع القرارات المناسبة بشأنهم. ويكون تعيين هذه اللجان وتحديد واجباتها واختصاصاتها طبقا لأحكام اللائحة الملحق بهذه الاتفاقية.

علي أن الأسرى الذين يعتبرون بحسب رأي السلطات الطبية في الدولة الحائزة جرحى ومرضى ذوي حالات خطيرة بصورة واضحة، يمكن إعادتهم إلى أوطانهم دون الحاجة إلى فحصهم بواسطة لجنة طبية مختلطة.

المادة ١١٣-بخلاف الأسرى الذين تعينهم السلطات الطبية بالدولة الحائزة، يسمح للجرحى والمرضى من أسرى الحرب التابعين لإحدى الفئات التالية بالتقدم للجنة الطبية المختلطة المنصوص عنها بالمادة السابقة لفحصهم:

١. الجرحى والمرضى الذين يقترحهم طبيب يباشر أعماله في المعسكر ويكون من جنسيتهم أو من رعايا دولة طرف في النزاع وحليفة للدولة التي يتبعها الأسرى.

٢. الجرحى والمرضى الذين يقترحهم ممثل الأسرى.

٣. الجرحى والمرضى الذين تقترحهم الدولة التي يتبعونها أو منظمة تعترف بها الدولة المذكورة وتعاون الأسرى، ومع ذلك يجوز لأسرى الحرب الذين لا يتبعون إحدى الفئات الثلاث المتقدمة أن يتقدموا للجان الطبية المختلطة لفحصهم، ولكنهم لا يفحصون إلا بعد أولئك الذين يتبعون الفئات المذكورة، يسمح بحضور هذا الفحص للطبيب الذي يكون من جنسية أسرى الحرب المتقدمين للجنة الطبية المختلطة لفحصهم، كما يسمح بذلك لممثل الأسرى المعني.

المادة ١١٤- لأسرى الحرب الذين يصابون بحوادث أن ينتفعوا، ما لم تكن الإصابة إرادية، بأحكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالإعادة إلى الوطن أو الإيواء في بلد محايد.

المادة ١١٥- لا يجوز حجز أسير حرب صدرت ضده عقوبة تأديبية ويكون مؤهلاً لإعادته إلى الوطن أو إيوائه في بلد محايد، بدعوى أنه لم ينفذ عقوبته، أسرى الحرب الذين تجري محاكمتهم أو تمت إدانتهم قضائياً ويتقرر لهم الحق في إعادتهم إلى وطنهم أو إيوائهم في بلد محايد، يمكنهم الإفادة من هذه التدابير قبل انتهاء المحاكمة أو تنفيذ العقوبة إذا وافقت الدولة الحائزة على ذلك. تتبادل أطراف النزاع أسماء الأسرى الذين يتقرر احتجازهم لغاية انتهاء المحاكمة أو تنفيذ العقوبة.

المادة ١١٦- تتحمل الدولة التي يتبعها الأسرى نفقات إعادتهم إلى وطنهم أو نقلهم إلى بلد محايد، ابتداء من حدود الدولة الحائزة.

المادة ١١٧- لا يجوز استخدام أي أسير حرب أعيد إلى وطنه في الخدمة العسكرية العاملة.

القسم الثاني: الإفراج عن أسرى الحرب وإعادتهم إلى أوطانهم عند انتهاء الأعمال العدائية، المادة ١١٨-يفرج عن أسرى الحرب ويعادون إلى أوطانهم دون إبطاء بعد انتهاء الأعمال العدائية الفعلية.

في حالة عدم وجود أحكام تقضى بما تقدم في أي اتفاقية معقودة بين أطراف النزاع بشأن وضع نهاية للأعمال العدائية، أو إذا لم تكن هناك اتفاقية من هذا النوع، تضع كل دولة من الدول الحائزة بنفسها وتنفذ دون إبطاء خطة لإعادة الأسرى إلى وطنهم تتمشى مع المبدأ الوارد بالفقرة السابقة.

ويجب في كلتا الحالتين إطلاع أسرى الحرب على التدابير المقررة، توزع تكاليف إعادة أسرى الحرب إلى أوطانهم على أي حال بطريقة عادلة بين الدولة الحائزة والدولة التي يتبعها الأسرى. ولهذا الغرض، تراعي المبادئ التالية في التوزيع: (أ) إذا كانت الدولتان متجاورتين، تتحمل الدولة التي يتبعها الأسرى تكاليف إعادتهم إليها ابتداء من حدود الدولة الحائزة.

(ب) إذا كانت الدولتان غير متجاورتين، تتحمل الدولة الحائزة تكاليف نقل أسرى الحرب في إقليمها لغاية حدودها أو إلى أقرب ميناء إبحار فيها لأراضي الدولة التي يتبعها الأسرى. أما فيما يتعلق ببقية التكاليف، فإن الأطراف المعنية تتفق على توزيعها بالعدل فيما بينها. ولا يجوز بأي حال أن يستخدم إبرام مثل هذا الاتفاق لتبرير أي تأخير في إعادة أسرى الحرب إلى أوطانهم.

المادة ١١٩-تتخذ الإعادة إلى الوطن في ظروف مماثلة لما ذكر في المواد من ٤٦ إلى ٤٨ شاملة من هذه الاتفاقية بشأن نقل أسرى الحرب، مع مراعاة أحكام المادة ١١٨ وأحكام الفقرات التالية.

عند الإعادة إلى الوطن، ترد إلى أسرى الحرب أي أشياء ذات قيمة تكون قد سحبت منهم بمقتضى المادة ١٨، وكذلك أي مبالغ بعملات أجنبية لم تحول

إلى عملة الدولة الحاجزة. وترسل إلى مكتب الاستعلامات المنصوص عنه في المادة ١٢٢ الأشياء ذات القيمة والمبالغ بالعملات الأجنبية، التي لم ترد إلى أسرى الحرب عند عودتهم إلى وطنهم لأي سبب كان، يسمح لأسرى الحرب بأن يأخذوا معهم أدواتهم الشخصية وأي مراسلات وطرود تكون قد وصلت إليهم. ويمكن تحديد وزن هذه الأشياء إذا استدعت ذلك ظروف الإعادة إلى الوطن، بما يمكن لأسير الحرب أن يحمله علي نحو معقول، ويرخص في جميع الأحوال بأن يحمل خمسة وعشرين كيلوغراما علي الأقل.

أما متعلقات أسير الحرب الشخصية الأخرى، فإنها تترك في عهدة الدولة الحاجزة، ويتعين علي هذه الدولة أن ترسلها له بمجرد أن تعقد اتفاقا مع الدولة التي يتبعها الأسير بشأن طرق نقلها والتكاليف التي يتطلبها النقل، يجوز حجز أسرى الحرب الذين يقعون تحت طائلة الإجراءات القضائية بسبب جريمة جنائية إلى أن تنتهي تلك الإجراءات، وعند الاقتضاء حتى انتهاء العقوبة. وينطبق الإجراء نفسه علي أسرى الحرب الذين صدرت عليهم أحكام عن جرائم جنائية تتبادل أطراف النزاع أسماء الأسرى الذين يتقرر احتجازهم لغاية انتهاء المحاكمة أو تنفيذ العقوبة، تتفق أطراف النزاع علي تشكيل لجان للبحث عن الأسرى المفقودين وتأمين إعادتهم إلى الوطن في أقرب وقت.

القسم الثالث: وفاة أسرى الحرب: المادة ١٢٠- تدون وصايا أسرى الحرب بحيث تستوفي شروط صلاحيتها حسب مقتضيات تشريع بلدهم الذي يتخذ التدابير اللازمة لإحاطة الدولة الحاجزة علما بهذه الشروط. وبناء علي طلب أسير الحرب، وبعد وفاته علي أي حال، تحول الوصية دون إبطاء إلى الدولة الحامية، وترسل صورة موثقة طبق الأصل إلى الوكالة المركزية للاستعلامات، ترسل في أقرب وقت إلى مكتب استعلامات أسرى الحرب ببلد المنشأ وفقا للمادة ١٢٢، شهادات الوفاة طبقا للنموذج المرفق بهذه الاتفاقية، أو

قوائم معتمدة من ضابط مسؤول بأسماء جميع أسرى الحرب الذين توفوا في الأسر. ويجب أن تبين في شهادات الوفاة أو قوائم أسماء المتوفين معلومات عن الهوية طبقا للبيان الوارد في الفقرة الثالثة من المادة ١٧، ومكان الوفاة وتاريخها، وسبب الوفاة، ومكان الدفن وتاريخه، وكذلك جميع المعلومات اللازمة لتمييز المقابر.

يجب أن يسبق الدفن أو الحرق فحص طبي بقصد إثبات حالة الوفاة، والتمكين من وضع تقرير، وإثبات هوية المتوفى عند اللزوم، ويتعين علي السلطات الحاجزة أن تتأكد من أن أسرى الحرب الذين توفوا في الأسر قد دفنوا بالاحترام الواجب، وإذا أمكن طبقا لشعائر دينهم، وأن مقابرهم تحترم وتُصان وتميز بكيفية مناسبة تمكن من الاستدلال عليها في أي وقت. وكلما أمكن، يدفن الأسرى المتوفون الذين يتبعون دولة واحدة في مكان واحد.

يدفن أسرى الحرب المتوفون في مقابر فردية، باستثناء الحالات التي تستدعي فيها ظروف قهرية استخدام مقابر جماعية. ولا يجوز حرق الجثث إلا في الحالات التي تقضي فيها ذلك أسباب صحية قهرية أو ديانة المتوفى، أو بناء علي رغبته. وفي حالة حرق الجثة، يبين ذلك مع الأسباب التي دعت إليه في شهادة الوفاة، ولكي يمكن الاستدلال دائما علي المقابر، يجب أن تسجل جميع المعلومات المتعلقة بالدفن والمقابر في إدارة للمقابر تنشئها الدولة الحاجزة. وتبلغ للدولة التي يتبعها هؤلاء الأسرى قوائم بالمقابر والمعلومات المتعلقة بأسرى الحرب المدفونين في المقابر أو في أماكن أخرى. وتحمل الدولة التي تسيطر علي الإقليم، إذا كانت طرفا في الاتفاقية، مسؤولية العناية بهذه المقابر وتسجيل كافة التحركات اللاحقة التي تتعرض لها الجثث. وتطبق هذه الأحكام أيضا علي الرماد الذي تحفظه إدارة تسجيل المقابر إلي أن يتم التصرف النهائي فيه بناء علي رغبة بلد المنشأ.

المادة ١٢١- تجري الدولة الحاجزة تحقيقا رسميا عاجلا بشأن أي وفاة أو جرح خطير لأسير حرب تسبب أو كان يشتبه في أنه تسبب عن حارس أو أسير حرب آخر أو أي شخص آخر، وكذلك بشأن أي وفاة لا يعرف سببها، ويرسل إخطار عن هذا الموضوع فورا إلى الدولة الحامية. وتتخذ أقوال الشهود، وخصوصا أقوال أسرى الحرب، ويرسل تقرير يتضمن هذه الأقوال إلى الدولة الحامية، إذا أثبت التحقيق إدانة شخص أو أكثر، وجب على الدولة الحاجزة اتخاذ جميع الإجراءات القضائية ضد الشخص أو الأشخاص المسؤولين.

الباب الخامس مكتب الاستعلامات وجمعيات الإغاثة المعنية بأسرى الحرب المادة ١٢٢- عند نشوب نزاع وفي جميع حالات الاحتلال، ينشئ كل طرف من أطراف النزاع مكتبا رسميا للاستعلام عن أسرى الحرب الذين في قبضته، وعلى الدول المحايدة أو غير المحاربة التي تستقبل في أقاليمها أشخاص يتبعون إحدى الفئات المبينة في المادة ٤٠ أن تتخذ الإجراء نفسه إزاء هؤلاء الأشخاص. وتتأكد الدولة المعنية من أن مكتب الاستعلامات مزود بما يلزم من مبان ومهمات وموظفين ليقوم بعمله بكفاءة. ولها أن تستخدم أسرى الحرب في هذا المكتب بالشروط الواردة في القسم المتعلق بتشغيل أسرى الحرب من هذه الاتفاقية.

وعلى كل طرف في النزاع أن يقدم إلى مكتب الاستعلامات التابع له في أقرب وقت ممكن المعلومات المنصوص عنها في الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة من هذا المادة، بشأن جميع الأشخاص المعادين الذين يتبعون إحدى الفئات المبينة في المادة ٤ ويقعون في قبضته. وعلى الدول المحايدة أو غير المحاربة أن تتخذ الإجراء نفسه إزاء الأشخاص من هذه الفئات الذين تستقبلهم في إقليمها.

وعلي المكتب إبلاغ المعلومات فوراً بأسرع الوسائل الممكنة إلي الدول المعنية عن طريق الدولة الحامية من جهة، والوكالة المركزية المنصوص عنها في المادة ١٢٣، من جهة أخرى، ويجب أن تسمح هذه المعلومات بإخطار العائلات المعنية بسرعة. ومع مراعاة أحكام المادة ١٧، تتضمن هذه المعلومات فيما يختص بكل أسير حرب، مدامت في حوزة مكتب الاستعلامات، اسمه بالكامل، ورتبته، ورقمه بالجيش أو الفرقة أو رقمه الشخصي أو المسلسل، ومحل الميلاد وتاريخه بالكامل، واسم الدولة التي يتبعها، واسم الأب والأم، اسم وعنوان الشخص الذي يجب إخطاره، والعنوان الذي يمكن أن ترسل عليه المكاتبات للأسير.

ويتلقى مكتب الاستعلامات من مختلف الإدارات المختصة المعلومات الخاصة بحالات النقل والإفراج والإعادة إلي الوطن والهروب والدخول في المستشفى والوفاة، وعليه أن ينقل هذه المعلومات بالكيفية المبينة في الفقرة الثالثة أعلاه، وبالمثل، تبلغ بانتظام، أسبوعياً إذا أمكن، المعلومات المتعلقة بالحالة الصحية لأسرى الحرب الذين أصيبوا بمرض خطير أو جرح خطير، ويتولى مكتب الاستعلامات كذلك الرد علي جميع الاستفسارات التي توجه إليه بخصوص أسرى الحرب، بمن فيهم الأسرى الذين توفوا في الأسر، ويقوم بالتحريات اللازمة للحصول علي المعلومات المطلوبة التي لا تتوفر لديه.

يجب التصديق بتوقيع أو خاتم علي جميع الرسائل المكتوبة التي يصدرها المكتب.

ويتولي مكتب الاستعلامات كذلك جمع كل الأشياء الشخصية ذات القيمة، بما فيها المبالغ التي بعملة تختلف عن عملة الدولة الحاضرة، والمستندات ذات الأهمية لأقارب الأسير التي يتركها الأسير الذي أعيد إلي وطنه أو أفرج عنه أو توفي، ويقدم هذه الأشياء للدولة المختصة. ويرسل المكتب هذه الأشياء

في طرود مختومة، وترفق بهذه الطرود بيانات تحدد فيها بدقة هوية الأشخاص الذين تتعلق بهم هذه الأشياء، وكذلك قائمة كاملة بمحتويات الطرد. وتنقل المتعلقات الشخصية الأخرى الخاصة بهؤلاء الأسرى تبعاً للترتيبات المتفق عليها بين أطراف النزاع المعنية.

المادة ١٢٣- تنشأ في بلد محايد وكالة مركزية للاستعلامات بشأن أسرى الحرب. وتقترح اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الدول المعنية، إذا رأت ضرورة لذلك، تنظيم مثل هذه الوكالة.

وتكلف هذه الوكالة بتركيز جميع المعلومات التي تهم أسرى الحرب والتي يمكنها الحصول عليها بالطرق الرسمية أو الخاصة، وتنقل هذه المعلومات بأسرع ما يمكن إلى بلد منشأ الأسرى أو إلى الدولة التي يتبعونها. وتقدم لها أطراف النزاع جميع التسهيلات اللازمة لنقل المعلومات.

والأطراف السامية المتعاقدة، وبخاصة الأطراف التي ينتفع رعاياها بخدمات الوكالة المركزية، مدعوة إلى تزويد الوكالة بالدعم المالي الذي قد تحتاج إليه، ولا تفسر هذه الأحكام على أنها تقيد النشاط الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعيات الإغاثة المشار إليها في المادة ١٢٥.

المادة ١٢٤- تتمتع المكاتب الوطنية للاستعلامات والوكالة المركزية للاستعلامات بالإعفاء من رسوم البريد، وبجميع الإعفاءات المقررة بمقتضى المادة ٧٤، ويقدر الإمكان بالإعفاء من رسوم البرقيات أو على الأقل بتخفيضات كبيرة في هذه الرسوم.

المادة ١٢٥- مع مراعاة الإجراءات التي تراها الدول الحاجزة ضرورية لضمان أمنها أو لمواجهة أي احتياجات أخرى معقولة، تقدم هذه الدول أفضل معاملة للمنظمات الدينية، وجمعيات الإغاثة أو أية هيئات أخرى تعاون أسرى

الحرب. وتقدم جميع التسهيلات اللازمة لها ولمندوبيها المعتمدين علي النحو الواجب، للقيام بزيارة الأسرى، وتوزيع إمدادات الإغاثة، والمواد الواردة من أي مصادر لأغراض دينية أو ثقافية أو ترفيهية، أو لمعاونتهم في تنظيم أوقات فراغهم داخل المعسكرات. ويجوز أن تنشأ الجمعيات أو الهيئات المذكورة في إقليم الدولة الحاجزة أو في بلد آخر أو أن يكون لها طابع دولي.

وللدولة الحاجزة أن تحدد عدد الجمعيات والهيئات التي يسمح لمندوبيها بممارسة نشاطهم في إقليمها وتحت إشرافها، ولكن بشرط ألا يعوق هذا التحديد توصيل معونات فعالة وكافية لجميع أسرى الحرب، ويجب الاعتراف بالوضع الخاص للجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا المجال واحترامه في جميع الأوقات.

بمجرد تسليم إمدادات الإغاثة أو المواد المرسلة للأغراض المبينة أعلاه لأسرى الحرب، أو في غضون مهلة قصيرة بعد ذلك، تقدم إيصالات موقعة من ممثل هؤلاء الأسرى عن كل رسالة لجمعية الإغاثة أو الهيئة التي أرسلتها. وفي الوقت نفسه، تقدم السلطات الإدارية التي تهتم بالأسرى إيصالات عن هذه الرسائل.

الباب السادس: تنفيذ الاتفاقية القسم الأول: أحكام عامة

المادة ١٢٦-يصرح لممثلي أو مندوبي الدول الحامية بالذهاب إلي جميع الأماكن التي يوجد بها أسرى حرب، وعلي الأخص أماكن الاعتقال والحجز والعمل، ويكون لهم حق الدخول في جميع المرافق التي يستعملها الأسرى. ويصرح لهم أيضا بالذهاب إلي أماكن رحيل الأسرى الذين ينقلون وأماكن مرورهم ووصولهم. ولهم أن يتحدثوا بدون رقيب مع الأسرى، وبخاصة مع ممثل الأسرى، بالاستعانة بمترجم عند الضرورة.

ولممثلي ومندوبي الدول الحامية كامل الحرية في اختيار الأماكن التي يرغبون زيارتها، ولا تحدد مدة وتواتر هذه الزيارات ولا تمنع الزيارات إلا لأسباب تقتضيها ضرورات عسكرية قهرية ولا يكون ذلك إلا بصفة استثنائية ومؤقتة، وللدولة الحازة والدولة التي يتبعها أسرى الحرب أن تتفقا، عند الاقتضاء، علي السماح لمواطني هؤلاء الأسرى بالاشتراك في الزيارات، ينتفع مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالامتيازات نفسها. ويخضع تعيين هؤلاء المندوبين لموافقة الدولة التي يقع تحت سلطتها الأسرى المزمعة زيارتهم.

المادة ١٢٧-تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تنشر نص هذه الاتفاقية علي أوسع نطاق ممكن في بلدانها، وفي وقت السلم كما في وقت الحرب، وتعهد بصفة خاصة بأن تدرج دراستها ضمن برامج التعليم العسكري، والمدني إذا أمكن، بحيث تصبح المبادئ التي تتضمنها معروفة لمجموع قواتها المسلحة والسكان، ويتعين علي السلطات العسكرية أو غيرها، التي تضطلع في وقت الحرب بمسؤوليات إزاء أسرى الحرب، أن تكون حائزة لنص الاتفاقية، وأن تلقن بصفة خاصة أحكامها.

المادة ١٢٨-تتبادل الأطراف السامية المتعاقدة عن طريق مجلس الاتحاد السويسري، ومن خلال الدول الحامية أثناء الأعمال العدائية، التراجم الرسمية لهذه الاتفاقية، وكذلك القوانين واللوائح التي قد تعتمد لها كفالة تطبيقها.

المادة ١٢٩-تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة علي الأشخاص الذين يقتربون أو يأمرن باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية، المبينة في المادة التالية.

يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، ويتقديمهم إلي محاكمه، أيا كانت جنسيتهم. وله أيضا، إذا فضل ذلك، وطبقا لأحكام تشريعه، أن يسلمهم إلي طرف متعاقد معني آخر لمحاكمتهم ما دامت تتوفر لدي الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص.

علي كل طرف متعاقد اتخاذ التدابير اللازمة لوقف جميع الأفعال التي تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية بخلاف المخالفات الجسيمة المبينة في المادة التالية، ينتفع المتهمون في جميع الأحوال بضمانات للمحاكمة والدفاع الحر لا تقل ملائمة عن الضمانات المنصوص عنها بالمواد ١٠٥ وما بعدها عن هذه الاتفاقية.

المادة ١٣٠-المخالفات الجسيمة التي تشير إليها المادة السابقة هي التي تتضمن أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: مثل القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعتمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو بالصحة، وإرغام أسير الحرب علي الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وبدون تحيز وفقا للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية.

المادة ١٣١-لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يتحلل أو يحل طرفا متعاقد آخر من المسؤوليات التي تقع عليه أو علي طرف متعاقد آخر فيما يتعلق بالمخالفات المشار إليها في المادة السابقة.

المادة ١٣٢-يجري، بناء علي طلب أي طرف في النزاع، وبطريقة تتقرر فيما بين الأطراف المعنية، تحقيق بصدد أي إدعاء بانتهاك هذه الاتفاقية، وفي

حالة عدم الاتفاق علي إجراءات التحقيق، يتفق الأطراف علي اختيار حكم يقرر الإجراءات التي تتبع، وما أن يتبين انتهاك الاتفاقية، يتعين علي أطراف النزاع وضع حد له وقمعه بأسرع ما يمكن.

القسم الثاني: أحكام ختامية، المادة ١٣٣- وضعت هذه الاتفاقية باللغتين الإنكليزية والفرنسية. وكلا النصين متساويان في الحجية، وسيقوم مجلس الاتحاد السويسري بوضع تراجم رسمية للاتفاقية باللغتين الروسية والأسبانية.

المادة ١٣٤- تحل هذه الاتفاقية في العلاقات بين الأطراف السامية المتعاقدة محل اتفاقية ٢٧ تموز/يوليه ١٩٢٩.

المادة ١٣٥- بالنسبة للعلاقات القائمة بين الدول المرتبطة باتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين وعادات الحرب البرية، سواء المعقودة في ٢٩ تموز/يوليه ١٨٩٩ أو المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٧، والتي تشترك في هذه الاتفاقية، تكمل هذه الاتفاقية الفصل الثاني من اللائحة الملحقة باتفاقيتي لاهاي المذكورتين.

المادة ١٣٦- تعرض هذه الاتفاقية التي تحمل تاريخ اليوم للتوقيع لغاية ١٢ شباط/فبراير ١٩٥٠، باسم الدول الممثلة في المؤتمر الذي افتتح في جنيف في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٤٩، وباسم الدول التي لم تمثل في هذا المؤتمر ولكنها تشترك في اتفاقية ٢٧ تموز/يوليه ١٩٢٩.

المادة ١٣٧- تصدق هذه الاتفاقية بأسرع ما يمكن وتودع صكوك التصديق في برن، يحرر محضر بإيداع كل صك من صكوك التصديق، ويرسل مجلس الاتحاد السويسري صورة موثقة من هذا المحضر إلي جميع الدول التي تم باسمها توقيع الاتفاقية أو الإبلاغ عن الانضمام إليها.

المادة ١٣٨- يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بعد ستة شهور من تاريخ إيداع صكين للتصديق علي الأقل، وبعد ذلك، يبدأ نفاذها إزاء أي طرف سام متعاقد بعد ستة شهور من تاريخ إيداع صك تصديقه.

المادة ١٣٩- تعرض هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ نفاذها لانضمام جميع الدول التي لم تكن الاتفاقية قد وقعت باسمها.

المادة ٤٠- يبلغ كل انضمام إلي مجلس الاتحاد السويسري كتابة، ويعتبر ساريا بعد مضي ستة شهور من تاريخ استلامه، ويبلغ مجلس الاتحاد السويسري كل انضمام إلي جميع الدول التي تم باسمها توقيع الاتفاقية أو الإبلاغ عن الانضمام إليها.

المادة ١٤١- يترتب علي الحالات المنصوص عنها في المادتين ٢ و ٣ النفاذ الفوري للتصديقات التي تودعها أطراف النزاع والانضمامات التي تبلغها قبل أو بعد وقوع الأعمال الحربية أو الاحتلال. ويبلغ مجلس الاتحاد السويسري بأسرع وسيلة أي تصديقات أو إنضمامات يتلقاها من أطراف النزاع.

المادة ١٤٢- لكل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة حق الانسحاب من هذه الاتفاقية، ويبلغ الانسحاب كتابة إلي مجلس الاتحاد السويسري الذي يتولى إبلاغه إلي حكومات جميع الأطراف السامية المتعاقدة، ويعتبر الانسحاب ساريا بعد مضي عام من تاريخ إبلاغه لمجلس الاتحاد السويسري. علي أن الانسحاب الذي يبلغ في وقت تكون فيه الدولة المنسحبة مشتركة في نزاع، لا يعتبر ساريا إلا بعد عقد الصلح، وعلي أي حال بعد انتهاء عمليات الإفراج عن الأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية وإعادتهم إلي أوطانهم.

ولا يكون للانسحاب أثره إلا بالنسبة للدولة المنسحبة. ولا يكون له أي أثر علي الالتزامات التي يجب أن تبقى أطراف النزاع ملتزمة بأدائها طبقا لمبادئ

القانون الدولي الناشئة من الأعراف الراسخة بين الأمم المتمدنة، ومن القوانين الإنسانية، وما يمليه الضمير العام.

المادة ١٤٣-يسجل مجلس الاتحاد السويسري هذه الاتفاقية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويخطر مجلس الاتحاد السويسري الأمانة العامة للأمم المتحدة كذلك بأي تصديقات أو إنضمامات أو إنسحابات يتلقاها بصدد هذه الاتفاقية،

إثباتاً لذلك، قام الموقعون أدناه، الذين أودعو وثائق تفويضهم، بتوقيع هذه الاتفاقية، حرر في جنيف، في هذا اليوم الثاني عشر من آب/أغسطس ١٩٤٩ باللغتين الإنكليزية والفرنسية، ويودع الأصل في محفوظات الاتحاد السويسري. ويرسل مجلس الاتحاد السويسري صوراً مصدقة من الاتفاقية إلى جميع الدول الموقعة، وكذلك إلى الدول التي تنضم إلى الاتفاقية.

المصادر والمراجع

أولاً: - المصادر

القران الكريم .

١- كتب اللغة

ابن منظور، لسان العرب، مجلد ١١٤٩ مادة: أسر باب الراء، / تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت

لقاموس المحيط، دار الجيل بيروت ١ / والنشر: ١٣٢ . ١١١٩ م)

٢- كتب التفسير

إبن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، "تفسير القران العظيم"، دار طيبة، سنة النشر ١٤٢٠-١٩٩٩ .

الناقلي، محمد راتب، "تفسير القران الكريم" موسوعة الناقلي للعلوم الإسلامية تفسير سورة الإنسان الآية ٨

الصابوني محمد علي، "صفوة التفاسير"، دار القران الكريم، بيروت ١٣٩٣

٣- كتب الفقه وقواعد

إبن كثير - البداية والنهاية - سنة إحدى عشرة من الهجرة - الحوادث الواقعة في الزمان ووفيات المشاهير والأعيان سنة ١١ من الهجرة- خبر مالك بن نويرة - الجزء : (٩) .

القرطبي ابي عبد الله محمد بن احمد الانصاري "الجامع لإحكام القران"، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، ١٢٩٩ ج ١٩ .

قلعة محمد رواس " موسوعة فقه عمر بن الخطاب دار النفائس بيروت "٣- ١٥٦-٩ .

وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)، الطبعة الرابعة،

دار . الفكر، دمشق، سوريا، ١٩٩٢

فتاوي أبن تيمية منشورة في موقعه على شبكة الإنترنت، رقم الفتوي "٦٣٥١٢٨"

السابق السيد "فقه السنة" دار الفتح للأعلام العربي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٩، ١٤١٩.

ابن هشام، "السيرة النبوية"، دار أحياء التراث، بيروت، ط. ١٤١٥ ج. ٤، ص ٦١

الأمام البخاري الحافظ اي عبدالله محمد اسماعيل الجعفي "صحيح البخاري

"مكتبة الراشد الطبعة الثانية السنة ٢٠٠٦ المملكة العربية السعودية-الرياض

"كتب والقانون والتشريعات .

عبدالعزیز مخيمر عبدالهادي، الإرهاب الدولي دار النهضة العربية ١٩٨٦ .

محمود عبد الفتاح محمود يوسف، أحكام الحرب في الشريعة الإسلامية والقانون

دار الفكر العربي طبعة بدون سنة ص ١٤٤-١٤٣.

ابو هيف، علي الصادق، القانون الدولي العام، منشأة المعارف الإسكندرية

، الطبعة السادسة ١٩٩٧ .

ابو هلال، فارس "معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي" مركز

الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت - لبنان - ٢٠٠٩ - الطبعة

الأولي

عمر سعد الله تطور تدوين القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، دار

الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ١٩٩٧

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان , ٤٠ عام من الاحتلال ٤٠ عام من الاعتقال
تقرير حول أوضاع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال
الإسرائيلي صدر سنة ٢٠٠٧ .

الأسرى للدراسات, خبر صحفي , إنتهاكات غير مسبقة بمس جانب العبادات
بحق الأسرى في السجون بتاريخ ١١, ٢٠٠٩

فروانة عبد الناصر , فلسطين خلف القضبان , دراسة , التعذيب في السجون
الإسرائيلية , ١٧, تموز ٢٠٠٧ فلسطين خلف القصبان .

عبارة حسن محمد علي . بحوث في الحرب الإسلامية الطبعة الأولى , مؤسسة
الرسالة القاهرة , مصر , ١٩٩٧ .

محمد فوزي عبد الحميد , احكام معاملة أسرى الحرب بين الشريعة الإسلامية
والقانون الدولي العام "رسالة دكتوراة , جامعة القاهرة ٢٠٠٤

ابو العطي رياض صالح , قضية الأسرى المصريين في ضوء القانون الدولي
الإنساني , ط. الثانية , د. ط. النهضة العربية سنة بدون .

ديفيد روز , "حرب امريكا علي حقوق الإنسان" ترجمة عنقوسيم حسن عبدة
الطبعة العربية الاولى للسنة ٢٠٠٧ دار النشر الأوائل لنشر والتوزيع
دمشق سورية .

جابر كاظم وجابر عبد الحميد "مناهج البحث في التربية وعلم النفس
د. ط. القاهرة , النهضة العربية السنة ٢٠٠٢ .

عامر الزمالي , مدخل الي القانون الدولي الإنساني, منشورات المعهد العربي
لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الاحمر, ١٩٩٧ .

عبد الغني عبد الحميد محمود , دراسات في القانون الدولي الإنساني , دار
المستقبل العربي , الطبعة الأولى .

الفار عبد الواحد محمد القانون الدولي العام ,دار النهضة ,سنة ١٩٩٠ م .
متولي رجب عبد المنعم ,الحماية الدولية للمقاتلين اثناء المنازعات الدولية
المسلحة ,دار النهضة العربية ٢٠٠٥ م.

سيد قطب,في ظلال القرآن ,المجلد الثالث الاجزاء ٨,دار الشروق.
علي منصور ,مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانونين الوضعية ,دار الفتح
للطباعة والنشر ,بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٠ م .

مقالات صحفية

علي جمعة ،مقالة بعنوان "معاملة الرسول للأسري" ،صحيفة الأهرام ،مؤسسة
الأهرام اليومية ،١٠، ٤، ٢٠١١.

ثالثا: -القوانين والاتفاقيات

المادة ٢٥، ٤٠ من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩ م.
المادة ، ٧٩، ٨٠، ٩١ من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩ .
المادة ٦٧، ١ من البرتوكول الاول لسنة ١٩٧٧ .
المواد "١٣، ١٤، ١٧، ٢٥، ٢٥، ١٣" من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩ م
المواد "٧٧، ٧٦، ٧٧ من البرتوكول الاول لسنة
المواد "٢٩، ٣٢، ٣٣، ٣٠، ٣ من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩
المادة "١٢ من اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب ١٢-
اغسطس ١٩٤٩ م .

البند ٥ من الفقرة ٣ من المادة ٨٥ من البرتوكول الاضافي الاول لسنة ١٩٧٧ م.

رابعا : -المواقع الإلكترونية

الموسوعة الحرة وكبديا

<http://www.algomhoriah.net/nprint.php?lng=arabic&sid=370>

<http://www.aljazeera.net/home/print/0353e88a-286d-4266-82c6-6094179ea26d/efef9095-fcf0-44fc-bcc9-91e83c3aa4b8>

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=161865>

<http://www.nabulsi.com/blue/ar/art.php?art=2923&id=97&sid=101&ssid=393&sssid=394>

